

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



التجربة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية

العربية بعد 2011

دراسة حالة: تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ:

محمد زيتوني

إعداد الطالبة:

عبير بوعكاز

أعضاء لجنة المناقشة:

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -	رئيساً	أ. عصام قصري
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -	مشرفاً ومقرراً	أ. محمد زيتوني
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -	عضواً مناقشاً	أ. رضا كشان

السنة الجامعية: 1436هـ / 1437هـ - 2015 م / 2016 م



قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿...إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ
مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ
عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

سورة هود ، الآية : ٨٨

الإهداء

إليك مع حرقة شوقي ودعائي لربي أن يصلك أجر كل حرف من هذا العمل

والذي الغالي " رحمك الله "

إلى من برضاها ودعائها يُسرّ أمري

والدتي الغالية أطل الله في عمرها

إلى من علموني الحب والعطاء دون مقابل

أخوأي الغاليان

أخواتي الغاليات

أهديكم أغلى ما جاد به ربيع عمري

كَلِمَةُ شُكْرٍ

الشُّكْرُ والامتنان لله سبحانه و تعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل

و إعمالاً بقوله "ص" ﴿ من لم يشكر الناس فلم يشكر الله ﴾

و لأن البلاغة لمحّة دالة

فإني أقول : **شكراً** لـ ...

أستاذي " محمد زيتوني "

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

لصديقات كل باسمها

الشكر المسبق لـ.....

صديق "ة" العلم والفكرة المجهول "ة" الذي سيجعل من هذا العمل مرجعاً سابقاً

شكراً

طالبة العلم: ع. بوعكاز

خُطَّةُ الدِّرَاسَةِ

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الصعود السياسي للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بعد 2011

المبحث الأول: أسباب الصعود السياسي للحركة الإسلامية بعد 2011

المطلب الأول: سقوط النظم السياسية العربية بعد 2011

المطلب الثاني: تحرير المجال السياسي و غياب المعارضة الفعلية

المبحث الثاني: تحديات الصعود السياسي للحركة الإسلامية في المرحلة الانتقالية

المطلب الأول: تحديات على المستوى الذاتي للحركة الإسلامية

المطلب الثاني: تحديات على مستوى العلاقة مع القوى المحلية والدولية

الفصل الثاني: تطور العمل السياسي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر

المبحث الأول: تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في ظل المعارضة

المطلب الأول: ماهية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر

المطلب الثاني: العمل السياسي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين من 1952 إلى 2010

المطلب الثالث: مقارنة جماعة الإخوان المسلمين لعملية الإصلاح في مصر قبل 2011

المبحث الثاني: المشاركة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية

بعد 2011

المطلب الأول : الوضع الداخلي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية

المطلب الثاني: رؤية وأهداف تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية

المطلب الثالث: الموقف الدولي من المشاركة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين

الفصل الثالث: التجربة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في السلطة

المبحث الأول : الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة في السلطة

المطلب الأول: الأداء الانتخابي لحزب الحرية والعدالة في الانتخابات التشريعية والرئاسية

المطلب الثاني: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على المستوى المركزي

المطلب الثالث: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على المستوى اللامركزي

المطلب الرابع: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على المستوى السياسة الخارجية

المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في السلطة

المطلب الأول: تقييم الأداء على مستوى التنظيم الداخلي

المطلب الثاني: تقييم الأداء على المستوى النظام السياسي

المطلب الثالث: تقييم الأداء على المستوى الشعبي

المطلب الرابع: تقييم الأداء على مستوى السياسة الخارجية

خاتمة

مُعَدِّمَةٌ

تبنّت معظم الحكومات العربية سياسة الإنفتاح في الحياة السياسية مع مطلع النصف الثاني من ثمانينات القرن الواحد والعشرين، أي الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، الأمر الذي أعطى الحركة الإسلامية فرصة أن يكون لها حضور في العملية السياسية و جعلها تتطور على مستوى الأداء و المشاركة السياسية نتيجة تعدد مشاركتها في الحياة السياسية داخل الدول العربية؛ رغم تفاوت العمل السياسي بها والسياسات المؤثرة سلبا على الواقع السياسي التي تهدف إلى إضعاف فاعلية القوى السياسية و الاستفراد بالسلطة من قبل الأنظمة الحاكمة. لتشارك في السلطة التشريعية عبر البرلمانات و تقدم نماذج متفاوتة في الفاعلية و التأثير، وكان للحركة الإسلامية حضور كذلك في الأعمال النقابية و إتحادات العمال ومجالس الطلبة واتحاداتهم في معظم البلاد العربية، و لا ينسى دور هذه الحركة في أعمال مقاومة الاحتلال و خاصة في فلسطين.

لعل أبرز مشاركة لها هي المشاركة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، ذلك أن هذه الحركات مارست العمل السياسي من خلال مؤسسات رسمية في الدول الموجودة بها. فوصول هذا الفصيل إلى مواقع المسؤولية و عبر الإرادة الشعبية يعد بمثابة تحول كبير في أداءها السياسي التي راهن الكثير على نهايته بعد التجربة الجزائرية، إضافة إلى تشجيع القوى المختلفة - المحلية، الإقليمية، الدولية- على التعامل مع هذا الواقع الجديد و تقبل هذه الحركة كفاعل ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية.

بعد 2011 وصلت معظم النظم السياسية العربية إلى إنسداد سياسي بسبب عدم تلبية ثلاث حاجات أساسية ولدها الاستبداد (حاجة إنسانية تتعلق بالكرامة، وحاجة اجتماعية تتعلق بالعدالة، وحاجة سياسية تتعلق بالحرية)، ما ساهم في إسقاط رموز الأنظمة التسلطية و صعود إسلامي مغاير لما أُصطلح على تسميته بـ "الصعود

الإسلامي" في كل من الجزائر و تركيا و السودان و أفغانستان، سواءً في الأبعاد أو الآليات أو السياقات .

فمصر لم تكن الاستثناء، حيث بدت بعد 2011 أنها أمام مرحلة سياسية تختلف عن كل سابقتها، ذلك أنها تخلصت من رمز نظام تسلطي دام ثلاثين عاما (الرئيس حسني مبارك) وصعود سياسي للحركة الإسلامية الأم (تنظيم جماعة الإخوان المسلمين) حيث خاضت استحقاقات المرحلة الانتقالية بتكوين حزب سياسي، أي الانتقال من المعارضة غير رسمية إلى المعارضة الرسمية، مستثمرةً في ذلك تجربتها و فاعليتها على المستوى القاعدي.

خصوصية هذه التجربة السياسية تكمن في كون وصول هذا الفصيل لمواقع صنع القرار، عبر أليات الديمقراطية كان في مرحلة تتسم بالغموض وعدم الاستقرار (المرحلة الانتقالية).

مبررات اختيار الدراسة:

- المبررات العلمية

تحاول هذه الدراسة البحث في ظاهرة الحركة الإسلامية و تجربتها السياسية في النظم السياسية العربية بعد 2011 كتجربة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر. ذلك أن الكتابة الأكاديمية بأدوات علمية تساعد الباحث على تطبيق الأطر النظرية و المنهجية المتبعة في البحث العلمي والتدرب عليها من جهة، و كشف علاقة الموضوع بالنسبة لتخصص الدراسات الإقليمية من جهة أخرى.

- المبررات الموضوعية

فكرة المشروع الإسلامي كبديل للأنظمة الاستبدادية في بعض الدول العربية طُرحت بقوة بعد 2011، نظرا للصعود السياسي الذي حققته الحركة الإسلامية في المرحلة

الانتقالية. دراسة تجربتها السياسية في هذه المرحلة يسهم في فهم تحولاتها الفكرية السياسية وتأثير هذه التحولات على مشروعها و أدائها السياسي في النظم السياسية العربية خصوصا في مصر.

- المبررات الذاتية:

لا يخل أي بحث من رغبة ذاتية تدفع إلى إنجازه، ولعل ما يدفع الباحث لمعالجة هذا الموضوع، هو الرغبة الجامحة للمعرفة العلمية المنظمة والمنهجية التي تؤسس لإعداد باحث موضوعي يكشف حقيقة الظاهرة لا يصنعها، خصوصا وأن الظاهرة موضع الدراسة هي من صميم بيئة الباحث.

أهداف الدراسة

- هدف علمي

التطرق إلى التجربة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بعد 2011 يهدف إلى تقديم إجابات و نتائج علمية، باعتماد مناهج تحليلية للوصول إلى فهم بعض العلاقات التفاعلية و المؤثرات الداخلية و الخارجية المتعلقة بهذه التجربة خاصة في مصر نظراً للنقل السياسي والاجتماعي الذي يتمتع به تنظيم جماعة الإخوان المسلمين فيها.

- هدف عملي

تقديم رؤية علمية أكاديمية حول المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بعد 2011، خصوصا و أن هذا الموضوع تواجهه إشكالية التعميم التي تعتبر من أكبر الأخطاء في الدراسات، و هذا من خلال أن التعميم قد قاد الدارسين إلى التسليم بغموض المشاركة السياسية للحركة الإسلامية و تبرير فشلها في تجاربها السياسية إلى عدم نضوجها سياسيا. هذه الدراسة تحاول تخطي هذه المسلمات و إعطاء التجربة

السياسية للحركة الإسلامية بعد 2011 خصوصا في مصر حقها من الدراسة بكل موضوعية.

أهمية الدراسة:

مشاركة الحركة الإسلامية في إدارة المرحلة الانتقالية بالبلدان التي عرفت سقوط الأنظمة الاستبدادية بعد 2011 يعطي الموضوع أهمية بالغة -أي تفاعل هذا الفصل مع القوى السياسية الأخرى، و تأثيره في تجاوز المرحلة الانتقالية - كون إدارة و تخطي المرحلة الانتقالية في النظم السياسية العربية يعتبر معضلة استعصى على كثير منها تجاوزها خصوصا بعد الإنفتاح السياسي الذي تبنته الأنظمة العربية.

أدبيات الدراسة :

إن الدارس لأي ظاهرة يجب أن يكون على إطلاع بمختلف الدراسات السابقة لهذه الدراسة. فهذا يسهم في إمكانية الاستفادة منها و الكشف عن التناقضات التي يمكن أن يقع فيها الباحث خلال دراسته. و بهذا الصدد كانت أهم الدراسات التي أُطلعَ عليها و التي تخص التجربة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية دراسة حالة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين بعد 2011 هي:

- أولا : الدراسات العربية

كتاب " الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد ¹ " لمجموعة من الباحثين عبر دراسة حالة في كل من (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، الأردن، البحرين، المغرب، الجزائر) يستعرض الباحثين المشهد السياسي بعد 2011 - المرحلة الانتقالية - في هذه الدول. حُصّصت لمصر ثلاث دراسة للباحثين عماد صياد وفؤاد السعيد وشرين أبو النجا

¹. حسن كريم و آخرون ، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد ، د. ط ، (بيروت : دار شرق الكتاب للنشر ،

بالنسبة للدراسة التي تناولت حيثيات فترة حكم الإخوان المسلمين هي دراسة الباحث فؤاد السعيد: " ثورة مصر: تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة والسيناريوهات"، الباحث في دراسته يستعمل المدخل الثقافي الاجتماعي في فهم التحولات السياسية في المجتمع المصري وحالة الاستقطاب الشديد بين القوى السياسية في المرحلة الانتقالية، ثم يبرز الباحث سبب فشل إدارة الإخوان المسلمين و السلبيات التي طغت على أدائهم السياسي في مختلف النواحي، وفي الأخير حاول الباحث إستشراف مستقبل العملية السياسية في مصر من خلال وضع عدة سيناريوهات مرتبطة بعلاقة الإخوان المسلمين بالقوى الأخرى الجيش، التيار السلفي، التيارات المدنية الأخرى في ظل الفشل المسجل على الإخوان في إدارة العملية السياسية.

النظرة الجزئية للباحث وتركيزه على المقاربة الثقافية في دراسته جعلته يركز على شق ثقافي ضيق، فقد ركز في مرحلة حكم الإخوان على الحالة الثقافية و الفكرية للإخوان فقط، وإرجاع السبب لها في فشل هذه المرحلة مهملا الحالة الثقافية والفكرية لتيارات الأخرى وكيف أثرت على المشهد السياسي. افتقار دراسة الباحث للإحصاءات الكمية التي تثبت حججه فيما يخص نسبة البطالة والفقر، كذلك عدم وجود أمثلة يستدل بها حول ما أسماه بأخونة الدولة في بعض المواقف وحتى أمثلته كان حول التيار السلفي.

كتاب " الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية"¹ للباحث محمد حبيب يستعرض الباحث في كتابه واقع جماعة الإخوان المسلمين و طبيعتها التنظيمية و الإدارية و الهيكلية، رابطا إياها بالأحداث التي وقعت في مصر 2011 و التي أدت إلى سقوط حسني مبارك مؤكداً أن فكرة الثورة ليست في فكر ولا منهج الجماعة. ثم يستعرض الكاتب المرحلة الانتقالية مركزاً على علاقة الإخوان بالقوى السياسية الأخرى وما وقعت

¹. محمد حبيب ، الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية ، ط . 1 ، (د . ب : سما لشر والتوزيع ، 2013) ،

فيه الجماعة من أخطاء، أدت لتآكل تدريجي لشرعية النظام دون أن يهمل العوائق المؤسساتية، في خاتمته يستخلص الكاتب أن مجمل الأسباب التي أدت إلى فشل الدكتور مرسي في إدارة شؤون البلاد، تعود لعدم وجود رؤية إستراتيجية في التعامل مع التحديات الداخلية و الخارجية وانعدام الخبرة و التجربة.

الباحث في هذا الكتاب أكد أن شعبية الإخوان تراجعت في المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية، لكنه لم يتطرق لارتفاعها في الجولة الثانية وأسبابها، لم يتطرق لمشروع النهضة وما يحويه فهو الرؤية الشاملة للحزب. و الذي من خلاله يُقيّم الأداء السياسي للجماعة إن كانت قد وفقت في تجسيده أو لا. لقد قيّم التجربة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين من خلال سلبياتها والأخطاء التي وقعت فيها فقط. إضافة لمعالجته التجربة على المستوى الداخلي فقط، أي لم يتطرق للمحيط الإقليمي و الدولي و أداء الرئيس على مستوى السياسة الخارجية.

- ثانيا: الدراسات الغربية

كتاب المشاركة لا المغالبة (الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي)¹ للباحث ناثن جورج براون ترجمة سعد محيو. في هذا الكتاب يستعرض الباحث البيئة السياسية للحركات الإسلامية و كيف تعايشت معها، من خلال التطرق لتعريف الأنظمة شبه تسلطية كونها صفة الأنظمة السياسية العربية. ثم يتطرق الباحث لفحص تاريخ الأحزاب المسيحية والاشتراكية الديمقراطية، لقياس و فهم تطور الحركات الإسلامية على الصعيدين الأيديولوجي والتنظيمي، في بيئات شبه سلطوية أو غير ديمقراطية تمامًا. فالباحث يؤكد أنه لم تكن الأحزاب المسيحية الديمقراطية في منشئها ليبرالية أو أحزابًا

¹. ناثن جورج براون ، المشاركة لا المغالبة (الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي) ، (ترجمة) ، سعد محيو ، نقل عن :

سياسية بالمعنى المتداول، و إنما كانت في الغالب أذرع سياسية لحركات اجتماعية واسعة النطاق، مرتبطة بكنيسة قوية في أنظمة سياسية كانت فيها الديمقراطية ضعيفة وغير مستقرة.

ثم يستعرض الباحث تاريخ نشأة جماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها النموذج الأم مثيراً عدة تساؤلات كبيرة أهمها كيف سنتكيف مع متطلبات البيئة الديمقراطية في حال نهارت النظم الشبه تسلطية؟ وفي هذا الشأن يرى الباحث أن الحركات ستركز على الحفاظ على الذات وتتفصل عن العمل السياسي مؤقتاً إذا لزم الأمر.

أهم انتقاد يوجه لدراسة الباحث هو قياسه لتجربة الحركات الإسلامية على تجارب الحركات المسيحية، فالبيئتان والثقافتان مختلفتان وهذا جلي في إقراره بأنها حركات اجتماعية واسعة النطاق، مرتبطة بكنيسة قوية في أنظمة سياسية كانت فيها الديمقراطية ضعيفة. بالنسبة للنظم السياسية العربية صحيح أنها غير ديموقراطية إلا أن المساجد ليست قوية لدرجة الهيمنة كما كان في عهد تسلط الكنيسة، إضافة إلى أنه أطلق حكماً في خاتمته أثبت الواقع بعد 2011 خطأ هذا الحكم.

كتاب "The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist

Movement"¹ للكاتبة Carrie Rosefsky Wickham. وهو دراسة قامت بها

الباحثة حول تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتجربتها السياسية، وحيثيات انخرط الإخوان تدريجياً في المرحلة الانتقالية في إطار مقارنة نظيراتها في كل من الأردن والكويت والمغرب مع رصد التغير في سلوكها بمدى تكيفها مع السياق السياسي.

الفكرة الرئيسية للكتاب هو إعادة النظر في أطروحة الاعتدال بالنسبة للحركات الإسلامية. ترفض الباحثة استخدام معيار الاعتدال من أجل قياس التغيرات في سلوك وأفكار الحركات الإسلامية. فبدلاً من أن يتم النظر لسلوك جماعة الإخوان المسلمين

نقلا عن موقع "The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement" Carrie Rosefsky Wickham .
<http://www.alquds.co.uk/?p=88806>

في مصر ونظيراتها كمؤثر على الاعتدال من عدمه، يجب دراسة التغير في سلوك الحركات الإسلامية من خلال التركيز على قدرة هذه الحركات على التكيف مع السياق السياسي، ومدى استعدادها لتغيير رؤيتها الفكرية والأيدولوجية أثناء انخراطها في المجال السياسي.

من أهم الانتقادات التي توجه لهذه الدراسة، هي مسألة الاعتدال والتناقضات التي وقعت فيها الكاتبة؛ حيث ترفض أطروحة الاعتدال التي تقر فقط بأنه كلما جرى دمج القوى والتيارات الأيدولوجية في العملية السياسية، أثر ذلك على أفكارهم وسلوكهم وإستراتيجياتهم السياسية. في حين أنها لم تلم بالفهم القرآني للاعتدال الذي ينص على رفض كل أنواع الغلو الديني وغير الديني ورفض العنف.

المشكلة البحثية:

نُظِرَ إلى خيار المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بعين الريبة والحذر، واعتباره قبول مؤقت بالديموقراطية ليس نابع من قناعات مفكرها بل من أجل الوصول للسلطة و تنفيذ مشروعها ذي المرجعية الإسلامية. و أُسْتُدِلَ على هذه النظرة بالتجربة الجزائرية، الأمر الذي كان المبرر الأول لإتباع النظم السياسية العربية إستراتيجية إقصاء و حضر المعارضة عموماً و الحركة الإسلامية خصوصاً.

لكن التحولات السياسية التي مست المنطقة العربية في 2011 أعطت القوى السياسية عموماً و الحركة الإسلامية المعتدلة خصوصاً- كونها فصيل يرغب في المشاركة السياسية ضمن الأطر القانونية، و يسعى للوصول إلى السلطة عبر الانتخابات - فرصة للاندماج والتفاعل ضمن ديناميكيات العملية السياسية، الأمر الذي تمخض عنه صعود سياسي لأحزاب الحركات الإسلامية- كالصعود السياسي الذي حققه تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر- و قد تزامن هذا الصعود في ظل مرحلة انتقالية لا تتسم

بالوضوح؛ وتتطلب التسكين عبر توافق إيديولوجيات القوى السياسية و تثبيت مؤسسات الدولة المدنية، أي أن نجاح تجربة الحركة الإسلامية في ظل الحكم مرهون بمدى مراعاتها لهذان اللزمان و عليه نطرح المشكلة البحثية التالية :

هل استطاعت الحركة الإسلامية السياسية في النظم السياسية العربية عامة و تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر خاصة، استثمار الفرصة التي أتاحتها لها قواعد اللعبة السياسية ومكنتها من الوصول للسلطة، في ظل العوائق المصاحبة للمرحلة الانتقالية و المشاركة في بناء وترسيخ متطلبات الدولة المدنية دون التفريط في تجسيد مشروعها السياسي ذي المرجعية الإسلامية بعد 2011 ؟

حدود المشكلة البحثية:

- الحدود الزمانية:

تبدأ معالجة مشكلة الدراسة منذ بداية المشاركة السياسية للحركة الإسلامية بعد 2011 في النظم السياسية العربية عموماً، وتنظيم جماعة الإخوان المسلمين خصوصاً في مصر. إلى غاية قطع المسار الديمقراطي -الانقلاب- في 2013 مع الإحاطة بكل المتغيرات الداخلية والخارجية.

- الحدود المكانية:

تعالج المشكلة البحثية الصعود السياسي للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية. ودراسة التجربة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين بالتحديد في مصر داخلياً مع محاولة رصد الظروف الإقليمية والدولية التي أحيطت بها.

- الحدود الموضوعية:

تحاول المشكلة البحثية معالجة المقاربة السياسية للحركة الإسلامية الأم أي تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، من خلال فحص تجربتها السياسية في مصر بعد 2011 في مرحلة شديدة التوتر (المرحلة الانتقالية).

تتفرع المشكلة البحثية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

• لماذا كان البديل بعد سقوط النظم السياسية العربية أحزاب الحركات الإسلامية

رغم وجود خارطة كبيرة من البدائل؟

• لماذا استمر تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المشاركة غير رسمية رغم

التضييق الذي مورس من طرف السلطات المصرية المتعاقبة الهادف لإحتكار

السلطة؟

• إلى أي مدى يمكن الحكم بنجاح أو فشل تجربة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين

في السلطة في مصر؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية المركزية

هناك علاقة بين عدم نجاح الحركة الإسلامية في الحكم بعد 2011 في النظم

السياسية العربية، و بين مجموعة من العوائق الداخلية والخارجية التي تعمل ضد

المشروع الإسلامي داخليا وخارجيا. أنتج في النهاية فشل جزئي " حالة تونس

و المغرب" وبعضه كلي "حالة مصر" في عمل هذه الحركات الإسلامية و حال دون

إستثمارها الفرص المتاحة لها في العملية السياسية، والمشاركة في بناء وترسيخ

متطلبات الدولة المدنية.

- الفرضيات الجزئية:

• فاعلية أحزاب الحركة الإسلامية وضعف بقيت الفواعل الأخرى ساهم في

الصعود السياسي للحركة الإسلامية بعد 2011.

• استيفاء تنظيم جماعة الإخوان المسلمين الشرعية الاجتماعية (لأكثر من ثمانين

سنة) قبل القانونية الأمر الذي جعله يحظى بالتأييد والمساندة الشعبية ويستمر

رغم التضييق الذي مورس عليها من طرف النظام السياسي المصري.

- هناك علاقة سلبية بين الواقع السياسي المصري المأزوم الذي خلفه نظام حسني مبارك السابق وبين فشل تجربة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في السلطة.

أدوات التحليل :

لتحليل موضوع الدراسة تم الاعتماد على الأطر النظرية والمفهومية والمنهجية التالية :

- الإطار النظري:

لقد جاءت الأدبيات النظرية التي تناولت المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في اللعبة السياسية بين مؤيد ومعارض، خاصة مسألة الحاكمية في ظل نظم سياسية وضعية سواء كانت ملكية أو جمهورية، ولكل إتجاه فكري تبرير صحة وجهة نظره وسداد موقفه انطلاقاً من المصادر الرئيسية للحركة الإسلامية وهي القرآن والسنة. فاتحين المجال للاجتهاد بين ضرورات الإلتزام بالنص أو ضرورة مراعاة فقه الواقع ويمكن الوقوف عند ثلاث إتجاهات كبرى وهي كالتالي¹:

1. إتجاه يرفض ويمنع المشاركة السياسية بالإطلاق:

يرفض هذا الإتجاه المشاركة السياسية في ظل الأنظمة العلمانية بما فيها إنشاء الأحزاب، لأنه يرى فيها اختراق للأصول والقواعد الشرعية في المجتمع الإسلامي وهي تقضي لحالات وخيمة وقد استندوا إلى ذلك من خلال:

1. أن الأحزاب لم تذكر في النصوص الشرعية إلا مقترنة بالذم والوعيد.

2. الأدلة التي تنهى عن التفرق وتحض على الاجتماع.

3. الأدلة التي تنهى عن التنافس في طلب الإمارة وتتوعد من يفعل ذلك بالخدلان وسوء العاقبة.

4. الأدلة التي تنهى عن تزكية النفس والطعن في الآخرين.

¹ محمد زيتوني، " الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر: دراسة حالة حركة مجتمع السلم 1989-2010 " (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3، 2011)، ص . 41

5. الأدلة التي توجب الطاعة للأئمة في غير المعصية وتنتهي عن منازعتهم وتحرم الخروج عليهم.

6. أن التعددية تعني تبادل السلطة بين الأطراف المتنافسة أو القابلية لذلك على أقل تقدير وهو ضد المعهود في فقه الإمامة العظمى حيث تقضي القواعد المرعية أن الإمام إذا عقده له البيعة فهو باق في منصبه ما لم يتغير حاله .

7. إنعدام السوابق التاريخية.

8. خطأ القياس على تعدد الأحزاب العلمانية.

9. فشل التجارب الحزبية المعاصرة في أغلب البلاد الإسلامية.¹

بل تشدد البعض وصولاً للخطابات الاستبعادية المتشددة كموقف سيد قطب حيث يستثني قطب كل الأنظمة الحزبية، سواء أقامت على تعدد الأحزاب أم الحزب الواحد، من أي مشروعية سياسية ويستبدلها بضرورة وجود الطليعة الدينية التي تعمل على تخليص المجتمع من الجاهلية، وهكذا لا يسمح فكر سيد قطب بوجود أنظمة وتجمعات بشرية شرعية غير مؤسّسة على الإسلام. فقطب يربط حرية التعبير السياسي وغيره بحدود الفهم الأيديولوجي الإسلامي، لذلك تدخل كل المجتمعات والفئات والأحزاب التي لا تتبع من هذا الفهم في مجاهل الجاهلية.²

في هذا السياق يرى عمر عبد الرحمان أنه لا جدوى من دخول الإسلاميين للبرلمان لأن فيه ضياع للمبادئ الإسلامية وما أخذ بسهولة ينزع بسهولة. أي ما أخذ بالانتخاب

¹ صلاح الصاوي، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية، (القاهرة : دار الإعلام الدولي، 1992) ، ص ، ص . 48 ، 42

² أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، ط . 01 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ، ص . 112

يأخذ بالانتخاب وحسبه الحل هو الوصول للحكم عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله¹.

تؤمن هذه الفئة بالدولة الدينية و لا تقر للأمة كمصدر لسلطات وجوهر التعددية حيث لا تقبلها إلا في إطار مرجعية واحدة و هي المرجعية الإسلامية.

2. إتجاه القائلين بإباحة المشاركة السياسية في إطار الأصول الشرعية:

انطلق القائلون بمشروعية التعددية السياسية في إطار المذهبية الإسلامية من عدد من المرتكزات حيث:

يؤكد هذا الإتجاه على أهمية الانخراط في العمل السياسي (المشاركة السياسية) والتعامل مع الأدوات والآليات باعتبار أن ذلك واحدًا من أهم المجالات التي تبرز فيها الفاعلية المختلفة للحركة الإسلامية في المجال السياسي.² وفي هذا الصدد يرى حسن البنا أهمية وصول الحركة الإسلامية إلى منابر البرلمان من خلال الانتخابات، فهذه الأخيرة ليست حكرًا على دعاة السياسة الحزبية على اختلاف ألوانها ولكنه منبر الأمة تسمع من فوقه كل فكرة صالحة ويصدر عنه توجيه سليم يعبر عن رغبات الشعب.

يضيف الغنوشي كذلك إلى أنه يجب على الحركة الإسلامية أن تخوض الانتخابات وتدخل البرلمان ومؤسسات المجتمع كالبلديات وتشارك في الحكم ولو جزئيا، وهذا بهدف تدريب أفرادها على إدارة المؤسسات وقيادة الجماهير وتعبئتها وكذا توعيتها بأهداف الحركة الإسلامية. يؤكد الغنوشي أن الحركة الإسلامية تعترف بالشرعية القانونية للدولة

¹.عمراني كربوسة، " الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني " ، (رسالة

ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2005)، ص . 11

². سيف الدين عبد الفتاح، "كيفية صعود التيارات الإسلامية في البلدان العربية رؤية تأصيلية من انقلاب العسكر إلى

حصار المعسكر" ورقة مقدمة إلى أشغال الدورة الثامنة للمجلس السياسي لحركة مجتمع السلم الجزائر 27 / 28 مارس

2007 ، ص . 10

على أساس أنها مختارة من طرف الشعب لكن لا تعترف بالشرعية الدينية لها حتى يكون الدين هو قاعدة المجتمع والتشريع.¹

يتميز أسلوب عمل هذا التيار بالأسلمة من القاعدة حيث يعكس دائما منهجا سلميا في العمل السياسي، كما يهدف على المدى البعيد إلى إمتصاص كل المعارضة التي تواجه التيار الإسلامي ومن ثمة أسلمة المجتمع ككل.²

يرى الباحث **حسنين توفيق إبراهيم**³ أن بعض الدراسات تشير إلى أن قبول الحركات الإسلامية بالديموقراطية هو قبول تكتيكي براغماتي، توظفه الحركات من أجل الوصول للسلطة و بمجرد وصولها للسلطة تتخلى عنها. أي أن مواقف الحركات الإسلامية لا تعكس قناعات راسخة و تحولات فكرية لديها.

3. إتجاه القائمين بإباحة المشاركة السياسية بالإطلاق:⁴

لا يقف هذا الإتجاه عند حدود المشاركة والتعددية الملتزمة بسيادة الشريعة، بل يرون أن المنهجية الإسلامية تستوعب إطلاق التعددية إلى أبعد مدى حتى تشمل الأحزاب الشيوعية الإلحادية و العلمانية و نحوه، و برروا موقفهم من خلال أن المنهجية الإسلامية التي استوعبت من عبدة النار والأصنام و اليهود والنصارى، من المرونة بحيث تستوعب داخل أنصارها الشيوعيين والعلمانيين. و الصحيفة التي عقدها الرسول صلى الله عليه وسلم مع أهل المدينة من المسلمين واليهود لتشهد بمدى مرونة الإطار السياسي في الدولة الإسلامية. ويرى حنفي حسن أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة وأحد أبرز ممثلي

¹. كربوسة عمران، مرجع سابق، ص، ص. 9، 10

². محمد زيتوني، مرجع سابق، ص. 48

³. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراساتها، ط. 01، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 259

⁴. جورج جقمان، "الديموقراطية في نهاية القرن العشرين: نحو خارطة فكرية"، في حول الخيار الديموقراطي، دون محرر، ط. 01، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص. 93

هذا الإتجاه أن التحدي الأساسي للفكر الإسلامي في العصر الحالي هو كيفية تحقيق مطالب الفريق العلماني وما تصبوا إليه مجتمعاتنا من حرية وتقدم، وفي نفس الوقت كيف نستطيع أن نحقق مطالب الفريق الثاني وهو تطبيق الشريعة الإسلامية.

- الإطار المفهومي:

سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة بيان و شرح أهم المفاهيم و المصطلحات التي تم اعتمادها لتحليل موضوع الدراسة :

الحركة الإسلامية

تجنبنا للمزلق التعميم والأحكام المسبقة و أوجه الغموض التي إتسمت بها دراسات شتى صدرت عن الظاهرة، سيستعمل في هذه الدراسة مصطلح الحركات الإسلامية.

1. يعرفها إبراهيم علي حيدر¹ "هي تجمع أفراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعاره ونظمه وقوانينه ويعلمون في حدود فهمهم وطاقتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية وبعبارة أخرى الحركات الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين مثلهم الأعلى شرعة الإسلام وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها"

2. يعرفها محمد منيب² " الحركة الإسلامية في جوهرها ما هي إلا عمل سياسي واجتماعي إسلامي في الفضاء العام يهدف إلى إحداث تأثيرات إسلامية سياسية واجتماعية وثقافية ودينية في ذلك الفضاء العام عبر عمل عام له صور وأساليب شتى، وما دام هذا هو جوهر الحركة الإسلامية المعاصرة، فلا شك أنها ليست أمراً جديداً بل هو قديم قدم الرسالة الإسلامية المحمدية نفسها."

¹ حيدر إبراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط . 01، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص .

² محمد منيب، دليل الحركات الإسلامية المصرية، د. ط، (د ، ب : مكتبة المدبولي، 2010) ، ص . 2

3. يعرفها يوسف القرضاوي¹ "أريد بالحركة الإسلامية: ذلك العمل الشعبي الجماعي

المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة كل الحياة "

4. يعرفها عبد الوهاب الأندلي² " مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات

التي تنشط في الساحة وتنادي إلى تطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة

والخاصة وهي تسمية أطلقها الحركات الإسلامية على نفسها "

النظام السياسي

1. David Eston "دافيد إيستون"³ "هو النظام الفرعي من النظام الاجتماعي الذي

يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة أو الإكراه على

بقية الأنساق الأخرى.

2. Almond Gabriel "غابريال الموند" نظام للتفاعل في جميع المجتمعات

المستقلة ، ويقوم بوظائف التوحيد والتكيف في الداخل، ويمارس هذه الوظائف

باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه شرعياً أو

شرعية غير تامة"

3. Max Weber⁴ "ماكس فيبر" هو ذلك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في

المنطقة المعينة والمحدودة وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق

هيئة إدارية "

4. Maurice Duverger "موريس دوفارجي" "حكم وتنسيق "

¹. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط. 13، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1992)

، ص . 13

². محمد سليمان، " مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة : نموذج حركة حماس الجزائرية " (رسالة ماجستير في

العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق، جامعة وهران ، 2013) ، ص . 24

³. عبد العالي عبد القادر، " محاضرات النظم السياسية المقارنة "، مقياس : النظم السياسية المقارنة ، قسم العلوم

السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سعيدة ، 2008 ، ص . 6

⁴. حسن محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، (بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1986) ، ص

، ص . 12، 13

5. Robert a. Dahl¹ "روبارت.أ دال" هو جانب واحد فقط من جوانب أي هيئة

....لا توجد أي هيئة بشرية هي سياسية و حسب"

النظم السياسية العربية

يعرفها الباحثان علي الدين هلال و نفين سعد :

" هي جزء من مجموعة الدول النامية أو دول الجنوب و هي تعبير عن كيان متميز له

خصائصه الذاتية²

و خصائصها كتالي :³

- من الناحية التاريخية : خضعت الدول العربية لمختلف أشكال السيطرة و الاستبداد
- من الناحية الجغرافية : يحتل الوطن العربي بموقعه الجغرافي مركزا ليس بين القارات
- فحسب بل في منطقة صراع الحضارات والقوى الإقليمية والدولية
- اقتصاديا : تعاني الدول العربية من التبعية...
- اجتماعيا وثقافيا : يشكل الوطن العربي وحدة مجتمعية واحدة ومنطقة حضارية واحدة
- أزمة المرحلة الانتقالية : حيث توجه أزمات سياسية وهي أزمة الهوية ، أزمة المشاركة "

العملية السياسية

حسب الباحثان علي الدين هلال و نفين سعد⁴ "هي ذلك التفاعل بين مجموعات من

¹. روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، (ترجمة) علاء أبو زيد ، ط . 01 ، (القاهرة : مركز الأهرم للترجمة والنشر، 1993) ، ص . 11

². علي الدين هلال، نفين سعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغير ، (د . ب : د . ن ، د . س) ، ص . 17 ، 33

³. حبيبة بن عروس، " المشاريع الدولية للإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية 2001 - 2010 " (رسالة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2012) ، ص . 12

⁴. علي هلال الدين، نفين سعد، مرجع سابق ، ص ، ص . 337 ، 338

المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية و الدستورية بما ينتهي إلى إتخاذ القرار السياسي هذا القرار..... يكون في واقع الأمر محصلة لتأثير كل من : الإيديولوجيا الحاكمة في تفاعلها مع التيارات الفكرية الأخرى ... و الثقافة السياسية السائدة والأحزاب السياسية بوصفها قنوات للمشاركة السياسية و أدوات لبلورة الخيارات و البدائل أمام صانعي القرار... و النخب السياسية التي تقدم المعلومات و تطرح البدائل على صانعي القرار و الإطار الإقليمي والدولي " السلطة و السلطة السياسية :

هناك تداخل بين المصطلحين و للضرورة العلمية يجب تناولهما كل على حدى:

السلطة

1. يعرفها المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI):¹ " الصفة التي تحمل الآخريين على أن يقبلوا بملئ إرادتهم الأحكام والقرارات أو المؤسسات باعتبارها سليمة وصحيحة وعلى أن يطبقوها من خلال الانصياع لهذه المؤسسات أو التعاون معها"

2. يعرفها libholz² هي القدرة على فرض إرادة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كائنات بشرية "

السلطة السياسية³

1. يعرفها max weber "ماكس فيبر" هي احتكار العنف بوسائل شرعية⁴

¹ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مصطلحات المشاركة المدنية ، (ترجمة) نتالي سليمان، (واشنطن : المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، 2009)، ص . 03

² خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسية ، ط . 2 ، (لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2011)، ص .

³ محمد سليمان، مرجع سابق، ص . 32

⁴ عبد العالي عبد القادر، المكان نفسه

حسب weber شرعية السلطة السياسية ثلاث إما شرعية كاريزمية أو شرعية

عقلانية وشرعية تقليدية¹

2. يعرفها J. Meynaud "ج. مينو" هي ممارسة نشاط ما على سلوك الناس أي

القدرة على التأثير في ذلك السلوك وتوجيهه نحو الأهداف والغايات التي يحددها

من له القدرة على فرض إرادته ولن تكون وسائل السلطة في تحقيق ذلك

استعمال الإكراه فحسب

3. يعرفها نعمان أحمد الخطيب² "السلطة السياسية أو الهيئة الحاكمة هي أهم

عناصر تكوين الدولة.... لا يكفي مجرد وجود سلطة عامة يخضع لها الأفراد

للقول بوجود دولة بل يلزم أن تحصل هذه السلطة على اعتراف الأفراد بها

وقبولهم ... و بالتالي قيام الدولة أو تأسيس السلطة مرتبط برضى الأفراد "

الإطار المنهجي:

- منهج الدراسة:

المنهج هو ذلك التنظيم الفكري المتداخل في الدراسات العلمية. و بمعنى أبسط هو

الخطوة الفكرية التي يسلكها الباحث لحل مشكلة معينة. و مناهج البحث التي يستخدمها

الباحثون متعددة إذ يعتمد اختيار المنهج على طبيعة المشكلة موضوع البحث. المنهج

المختار لهذه الدراسة هو منهج دراسة الحالة.³

يقوم هذا المنهج على جمع البيانات ومعلومات كثيرة و شاملة عن حالة فردية واحدة

أو عدد محدود من الحالات. و ذلك بهدف الوصول لفهم أعمق لظاهرة المدروسة و ما

¹. Roger Scruton, *The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought*, Third Edition, (New York : The Palgrave Macmillan, 2007) , p . 47.

². نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط . 02 ، (عمان : دار الثقافة ، 2011) ، ص . 27 .

³. فاطمة عوض وميرفت علي، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط . 01 ، (الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 2002) ، ص . 97 .

يشبهها من الظواهر حيث تجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة و كذلك عن ماضيها و علاقتها من أجل فهم أعمق و أفضل للمجتمع الذي تمثله.¹

و للمنهج دراسة الحالة عناصر أساسية يمكن اختصارها فيما يلي :

- الحالة يمكن أن تكون فرد أو جماعة أو نظاماً أو مؤسسات اجتماعية.
- يقوم المنهج على أساس التعمق في الوحدات المختلفة.
- يهدف منهج دراسة الحالة للكشف عن العلاقات بين الظاهرة أو تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر في الوحدة المراد دراستها.

كما أن لمنهج دراسة الحالة خطوات علمية يمكن توضيحها كالتالي:²

- تحديد المشكلة أو الحالة أو نوع السلوك المراد دراسته.
- جمع البيانات الضرورية لفهم الحالة وتكوين وجهة نظر فيها.
- تحديد المفاهيم والفروض العلمية.
- تحديد وسائل جمع البيانات المختلفة.
- جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها.
- استخلاص النتائج ووضع تعميمات.

التقسيم العام للدراسة :

لدراسة موضوع التجربة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بعد

2011 دراسة حالة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الصعود السياسي للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بعد

2011

¹ أحمد حافظ نجم وآخرون، دليل الباحث، د . ط ، (الرياض : دار المريخ للنشر، 1988)، ص . 13

² مصطفى عليان ربحي وعثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط . 01 ، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000) ، ص . 68

يحتوي مبحثين الأول يبحث في أسباب الصعود السياسي للحركة الإسلامية، و أهمها سقوط النظم السياسية العربية وتحرر المجال السياسي وغياب المعارضة الفعلية. أما المبحث الثاني فقد خصص للبحث في التحديات التي ستواجه الصعود السياسي للحركة الإسلامية.

الفصل الثاني: تطور العمل السياسي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر

يحتوي مبحثين الأول يبحث تطور العمل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في ظل المعارضة، وهذا من خلال التعرف على ماهية التنظيم و كيفية تكيفه مع النظام السياسي المصري. أما المبحث الثاني يُستعرض فيه المشاركة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية، مع التطرق للوضع الداخلي للجماعة الذي صحب هذه المشاركة وتأثير رؤيتها وأهدافها في المرحلة الانتقالية. ثم الانتقال لعرض أهم المواقف الدولية من المشاركة السياسية للإخوان المسلمين.

الفصل الثالث : التجربة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في السلطة

عبر مبحثين يتم رصد الأداء السياسي للذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في السلطة من عبر مستويين الداخلي والخارجي ثم تقييم هذا الأداء عبر معايير و مؤشرات محددة.

الفصل الأول:

الصُّعود السِّيَاسِي لِلْحَرَكَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي

النُّظْمِ السِّيَاسِيَّةِ العَرَبِيَّةِ بَعْدَ 2011

فاجأت الأحداث التي مست كثير من النظم السياسية العربية و التي بدأت مع نهاية 2010 و بداية 2011 الكثير من الباحثين و المهتمين، نظراً لتداخل الأسباب والعوامل والمحددات والسياقات التي دفعت بالشعوب العربية للانتفاضة بذلك الشكل. الأمر الذي مكنها من إزاحة أنظمة سياسية عمرت لعقود، بدأت بتونس و مرت بمصر و لم تنتهي إلا بسقوط نظام معمر القذافي بليبيا و خلع الرئيس اليمني علي صالح، دون أن ننسى إنقسام سوريا إلى قطع متحاربة بين نظام قديم و فصائل المعارضة و أخرى إرهابية. هذه الصورة لا تعني بأي حال من الأحوال أن بقيت الأنظمة سارت على نفس الدرب، فقد امتصت بقيت الأنظمة الأخرى الصدمة وقامت بإصلاحات سياسية و اقتصادية اجتماعية مستجيبة بشكل أو بآخر لضغوطات الشارع المتزايدة .

كان أهم ملمح ميز المشهد السياسي العربي بعد 2011، هو الصعود السياسي للحركة الإسلامية و اعتلاء رموزها مواقع اتخاذ القرار في بعض الدول العربية. الأمر الذي أثار نقاش حاد خصوصا فيما يتعلق بمرجعية مشروعها السياسي، وعلاقتها بالديموقراطية وكيف سيكون أدائها في ظل التركة الثقيلة التي خلفتها الأنظمة المخلوعة من مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية .

انطلاقا من هذا المعطى يمكن طرح التساؤلات التالية :

1. ماهي عوامل وأسباب صعود الحركة الإسلامية بعد 2011 ؟
2. ماهي التحديات التي تواجهها هذه الحركات في ظل المرحلة الانتقالية ؟

المبحث الأول: أسباب الصعود السياسي للحركة الإسلامية بعد 2011

من الأهمية التطرق لأسباب الصعود السياسي للحركة الإسلامية، فهذا الصعود لم يكن كغيره كونه إقترن بسقوط نظم مستبدة و في إطار أزمة شاملة ثلاثية الأبعاد: أزمة النظام العالمي خصوصا في شقها الاقتصادي، وأزمة النظم والهياكل العربية الفاسدة إضافة لأزمة هوية الشعوب والمجتمعات، خصوصا بعد تأرجحها بين إيديولوجيات مستوردة مفروضة؛ دون قدرة على تحقيق اختراق لتحديث هذه المجتمعات وفق نموذج وطني حضاري، ولهذا الغرض قسم هذا المبحث إلى مطلبين يعالجان هذه الأسباب كالتالي:

المطلب الأول: سقوط النظم السياسية العربية بعد 2011

يعتبر سقوط بعض النظم السياسية " بعد موجة من الانتفاضات أو الثورات كما يعرف إعلاميا" أهم عامل ساعد على صعود السياسي للحركة الإسلامية. هذا السقوط نتج عن تردي البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. و من الأهمية التطرق لبيئة سقوط هذه النظم، فهي البيئة التي ستتحكم في مسار التجربة السياسية للحركة الإسلامية، كما سيُحلل في المباحث والمطالب القادمة وفيما يلي تفصيل عبر مستويين:

أولاً. على المستوى الداخلي للنظم السياسية العربية:

تفرع لمجموعة من الأسباب هي:

- الأسباب السياسية:

1. تآكل شرعية النظم السياسية العربية¹ و قوامها عاملان :

أ. عامل قانوني يتلخص في النقطتين التاليتين :

✓ وضعية الدساتير العربية :

¹. فريدة العمراوي، " أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة" مصر"، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014)، ص ، ص . 84 ، 92

تتوزع الدول العربية من حيث خبرتها الدستورية على ثلاث مجموعات دول ليس لها دستور كما كانت ليبيا، حيث كانت تعمل بدستور ملكي الصادر في عام 1963 و في 1969 تم إلغاء الدستور القائم واستبداله بإعلان دستوري له طبيعة مؤقتة. دول لها دستور وهي الغالبية الساحقة من الدول العربية. و دول تعاني ازدواجية دستورية أي أنها تعرف إلى جانب دساتيرها وثائق أخرى كالبنان .

أما فيما يخص العلاقة بين السلطات، تعبر الدساتير العربية عن خلل في إدارة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمصلحة الأخيرة، مع التركيز الخاص لدور الرئيس في إدارة العملية السياسية، وتبدو هيمنة السلطة التنفيذية بصورة أوضح في النظم الملكية فنجد مثلا أن دستور الأردن قد كرس دور الملك في العملية التشريعية من خلال عدد كبير من النصوص، كحق إجراء انتخابات مجلس النواب و حله. و هو الأمر نفسه في عمان والمغرب على سبيل المثال.¹

✓ قانون الطوارئ في الدول العربية:²

إن العديد من الأنظمة العربية علقت العمل بالدستور، ورفعت أو أعلنت حالات الطوارئ، و ذلك للمعالجة مشاكل البلاد السياسية والاجتماعية أمنياً، مما جعل السياسة تغيب عن الواجهة و تترك المجال لقوى الأمن. فهناك دولاً تعلن العمل بها رسمياً مثل سوريا منذ 1963 مصر 1981، الجزائر 1992، و هناك دول تتناول العمل بها دون الإعلان فعليا عنها مثل: العراق و البحرين، إذ يتم تشكيل محاكم استثنائية، مع عدم توفر ضمانات العدالة لمحاكمتها، و تقييد حريات الرأي و التعبير، و المنطق الداعي للعمل بهذا القانون، قائم على أساس الخوف من عدم الاستقرار.

¹ علي الدين هلال ونفين مسعد ، مرجع سابق ، ص _ ص . 306 _ 329

² آية يوسف عبد السلام ، " أسباب قيام ثورات الربيع العربي " ، نقلا عن

ب. عامل السياسي يقوم على:

✓ عدم إكمال البناء المؤسسي للدولة العربية :

فمفهوم الدولة إلى حد الساعة كمفهوم لم يضبط و لم يستقر بعد في الوعي المجتمعي وقطاعات كثيرة من المجتمع العربي، خاصة في ظل ضعف إستقلاليتها عن صاحب السلطة أو الشخص الحاكم، أي أنها ما زالت في حالة تبعية للشخص الحاكم، الذي يعتبر بدوره مجسدا لفكرة الدولة. هذا الوعي خلق نوعا من الفجوة ما بين الشخص الحاكم والدولة ككيان سياسي، إذ تحولت هذه الأخيرة بمثابة أداة في يد الحاكم؛ فظاهرة القادة الكاريزمية من أهم الأسباب التي أدت إلى فقدان الشرعية في أنظمة الحكم العربية.

✓ إستعصاء التداول على السلطة سلميا: ¹

وعلى الرغم من الخبرة التاريخية العربية الغنية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة، إلا أن الواقع السياسي العربي تميز بالسلطة الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة، فعملية التداول على السلطة لم يعرفها التاريخ العربي وتبقى حلقة مفقودة في مسار التحول الديمقراطي. فكانت السلطة المطلقة لشخص الحاكم، وكان التغيير عن طريق العنف ميزة أساسية للمشهد السياسي العربي، فلم يكن لأية قيادة عربية تخلت عن السلطة بمحض إرادتها باستثناء لبنان بسبب تعددها الطائفي، إذ لا يحدث التغيير إلا من خلال ثلاثة وسائل: إما الموت الطبيعي للحاكم أو الانقلابات العنيفة في معظم الحالات أو الأزمات السياسية الحادة. كل هذا الغياب عن التداول على السلطة والمشاركة السياسية، فتح المجال لنتائج إنتخابية خيالية في حدود 99% من أصوات الناخبين لصالح مرشح السلطة كما حدث عهد الرئيس حسني مبارك في مصر.

¹. فريدة العمرابي ، مرجع سابق ، ص . 91

✓ ضعف وإهتزاز مصادر الشرعية وإشكالاتها السياسية.

من أخطر الأزمات التي تصيب النظام السياسي هو أزمة الشرعية، وهو ما تعاني منه أغلب الدول العربية ومن بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك عدم قدرة الدولة تثبيت قيم الشرعية من جهة ، وعدم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء الأكبر للفرد .

2. غياب المشاركة الفاعلة¹ :

المشاركة السياسية الحقيقية حسب الباحثة سامية خضر صالح هي طريقة حياة **style of life**. تتخلل كل النسيج المجتمعي لنتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر في حياته دون التمييز بين المواطنين. و هي حق و مسؤولية و في نفس الوقت هدف و وسيلة. لذا فهي تتطلب وعياً و رغبةً و قدرات و مهارات تنظيمية، كما تتطلب بيئة تمكن لها النمو و إدراك من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن و بسبب هذه المتطلبات فإن بعض المجتمعات تستبعد من مثل هذه الحقوق و الحريات .

و لما كانت معظم النظم العربية هي أنظمة تسلطية ، فإنها بلا ريب لا تعاني من أزمة المشاركة السياسية فحسب، بل أنها تسعى بكل الوسائل لتضييق قنوات المشاركة إن لم نقل غلق تلك القنوات بشكل مطلق، فالدول التي سمحت بالتعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر قد إعتمدت على سلة واسعة من الأدوات القانونية و الأمنية و الإدارية لتقييد الحريات و الأحزاب و الإعلام و منظمات المجتمع المدني.

وقد أدى إمتناع الدول العربية تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. و في استطلاع ميداني قام به الباحث علي الصاوي حول الأحزاب السياسية

¹. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديموقراطية اتجاهات نظرية منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا ، (القاهرة : د.د. ن، 2005) ، ص. 22

ودورها في مستقبل العمل في مصر لسنة 2004 استقرت معظم آراء الباحثين المستجوبين على أن الفائدة من التحزب في مصر إما لإصطباغ الحياة السياسية بصيغة التعددية أو لا فائدة من وجودها¹.

إنّ فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن معظم النظم السياسية العربية - و في مقدمتها تلك التي تمت الإطاحة بها- تتسم بخاصية المبالغة في إقصاء الشركاء، و قمع الخصوم و تفرغ الآلية الانتخابية (إن وجدت) من مضامين المشاركة؛ وتحويل المؤسسات النيابية و مؤسسات المجتمع المدني إلى مجرد مسامير في عربة الحاكم .

3. عدم نجاعة الإصلاحات:

تتحدث النظم العربية جمهورية كانت أو ملكية- وبشكل مستمر- عن الإصلاح السياسي و توسيع قاعدة المشاركة و حماية حرية الرأي والتعبير، فقد شهدت دول مثل الجزائر و الأردن و اليمن و مصر و تونس البدء في تنفيذ إصلاحات سياسية شكلية لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، لكنها سرعان ما تراجعت كلية عن تلك الإصلاحات مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد و العشرين، وقد تطورت الأمور في دول مثل مصر وتونس بحيث إن أي إصلاح يتم الحديث عنه أصبح يعني المزيد من التضيق لدائرة السلطة والنفوذ .

- الأسباب الاقتصادية :

جاء في التقرير العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، أن الانتعاش الاقتصادي العالمي و ارتفاع عائدات صادرات النفط أدت إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي 1.74% تريليون دولار في عام 2009 إلى نحو 2 تريليون دولار في عام 2010. و بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

¹. مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، د. ط ، (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص . 254

للدول العربية ككل حوالي 16.3% خلال عام 2010 بالمقارنة مع انكماش بلغ 12.6% في عام 2009، و ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة من 1.6% في عام 2009 إلى 5.5% في عام 2010. كما ارتفاع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة بحوالي 1.9% مع انكماش بلغ 0.8% في عام 2009 و زاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي من 5035 دولار إلى 5708 دولار خلال نفس الفترة. في المقابل عاودت الضغوط التضخمية للارتفاع نتيجة لزيادة تكلفة استيراد المواد الغذائية و مستلزمات الإنتاج و زيادة الطلب المحلي في عدد من الدول¹ العربية.

لكن رغم هذه التطورات الملحوظة فيما يخص أداء الاقتصادات العربية، إلا أنه جاء في نفس التقرير فيما يخص جانب الإنفاق انخفاض حصة الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من 67,7% في 2009 إلى 63,7% في عام 2010. و إنخفاض أيضا في حصة الاستثمار من 27,3% إلى 26,8% من خلال الفترة نفسها، وكمحصلة لانخفاض حصة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الإنتاج المحلي الإجمالي من جهة و ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات لتصل إلى حوالي 123.7% في عام 2010 مقابل 111.3%. من جهة ثانية زادت نسبة فجوة الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 9.5% مقابل 4.9% في عام 2009 الأمر الذي انعكس على الجانب الاجتماعي للمواطن العربي .

- الأسباب الاجتماعية:

تتمثل في الانقسام الاجتماعي الحاد إلى أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة و الثروة و أغلبية فقيرة مستلبة الحقوق، و تتعرض للقمع و الاضطهاد من قبل الأقلية المسيطرة.

¹.التقرير العربي الموحد 2011 ، (أبو ظبي : صندوق النقد العربي ، 2011) ، ص _ ص 17 _ 29

ففي مصر على سبيل المثال أغنى 10% من السكان يحصلون على 8 أضعاف ما يحصل عليه أفقر 10% من السكان، وذلك طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة للسنوات 2007-2008 وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة.¹

قدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية حسب تقرير العربي الموحد 2011² بحوالي 14,2% و هو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط معدل البطالة في العالم الذي بلغ نحو 6,2% في عام 2010. و يقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2010 بحوالي 14,2 مليون عاطل عن العمل .

فرغم محاولة بعض الدول العربية إمتصاص البطالة و التخفيض من نسبتها عبر إدخال إصلاحات على منظومة التشغيل، إلا أن معدلاتها إما ترتفع أو تتخفف بشكل طفيف فمن ضمن الدول التي توفرت لها البيانات لعام 2010 تجاوز معدل البطالة لذلك العام 8% في كل من الأردن و الجزائر، سوريا، فلسطين، تونس، مصر و المغرب، بينما سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات بطالة متدنية. و تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة بين المواطنين مرتفعة بشكل كبير في الإمارات و السعودية (14% و 10,5% على التوالي). و بمقارنة معدلات البطالة بين 2009 - 2010 ارتفع معدل البطالة في كل من الأردن قطر والكويت فلسطين و تراجع بشكل طفيف في البحرين تونس، الجزائر، سوريا مصر و بقي كما هو في المغرب كما هو موضح في الجدول :

الجدول رقم 01 : معدلات البطالة في عدد من الدول العربية بين عامي 2009 و 2010

الدولة	2009	2010
الأردن	% 12,8	13,4
البحرين	% 04	% 3,8
تونس	% 13,3	% 13

¹.Alexandre Kateb,« Les causes économiques du printemps arabe », <https://alexandrekateb.wordpress.com/2012/10/04/les-causes-economiques-du-printemps-arabe/>

². التقرير العربي الموحد 2011 ، مرجع سابق ، ص . 42

الجزائر	10,2 %	10 %
سوريا	9,2 %	8,4 %
فلسطين	21,5 %	26,6 %
قطر	0,3 %	0,5 %
الكويت	1,4 %	5,9 %
مصر	9,4 %	8,9 %
المغرب	9,1 %	9,1 %

المصدر: الملحق (2 / 18) و التقرير العربي الموحد عام 2010

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة. وهذا العدد صاحبه عدم قدرة النظم السياسية الحاكمة على توفير فرص عمل تستوعب هؤلاء الشباب كما وضح سابقا. و قد أثر كل ذلك بالسلب في الظروف الإجتماعية للشباب في الوطن العربي.¹

و مع انتشار وسائل الإعلام و أدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية والهواتف المحمولة والإنترنت، بدأ الشباب في الوطن العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية علي حريات التعبير و التنظيم. حيث لجأ الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي وإلى المدونات للتواصل، و للتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة، وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها.

بالنسبة لظاهرة إنتشار الفقر فقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 أن واحداً من كل خمسة أشخاص في الدول العربية، يعيشون تحت خط الفقر يبلغ دخلهم أقل من دولارين في اليوم الواحد. ففي مصر وصل عدد الفقراء إلى 14 مليون ، و في اليمن

¹. خليل حسن، "عوامل التغير والثورات في العالم العربي"، نقلا عن

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/10/blog-post_2194.html

7 ملايين حتى سنة 2009، وبلغ عدد المصابين بسوء التغذية في الدول العربية سنة 2004 حوالي 25 مليون مواطن.¹

ثانياً. على المستوى الخارجي لنظم السياسية العربية: ²

تصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، أثر بشكل كبير في إستقرار المنظومة السلطوية في الوطن العربي. فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطاً بالأساس بتسيخ النظام الإقليمي، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب. ولكن في السنوات الأخيرة دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة أهمها، الاحتلال الأمريكي في العراق و دعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان، ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، إضافة لتعرض النظم العربي لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية. إضافة إلى تصاعد في نفوذ قوى إقليمية ، مثل إيران و تركيا، فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها تحولاً بارزاً في استراتيجياتها وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار لتركيا. كما أن إيران تسعى لطرح نفسها كقوة إقليمية ذلك من أجل خدمة مصالحها العقائدية والفكرية، فضلاً عن تعزيز أمنها والحفاظ على نظامها السياسي من خلال التعامل مع عدد من القوى العربية كحزب الله وحركة و حركة حماس³.

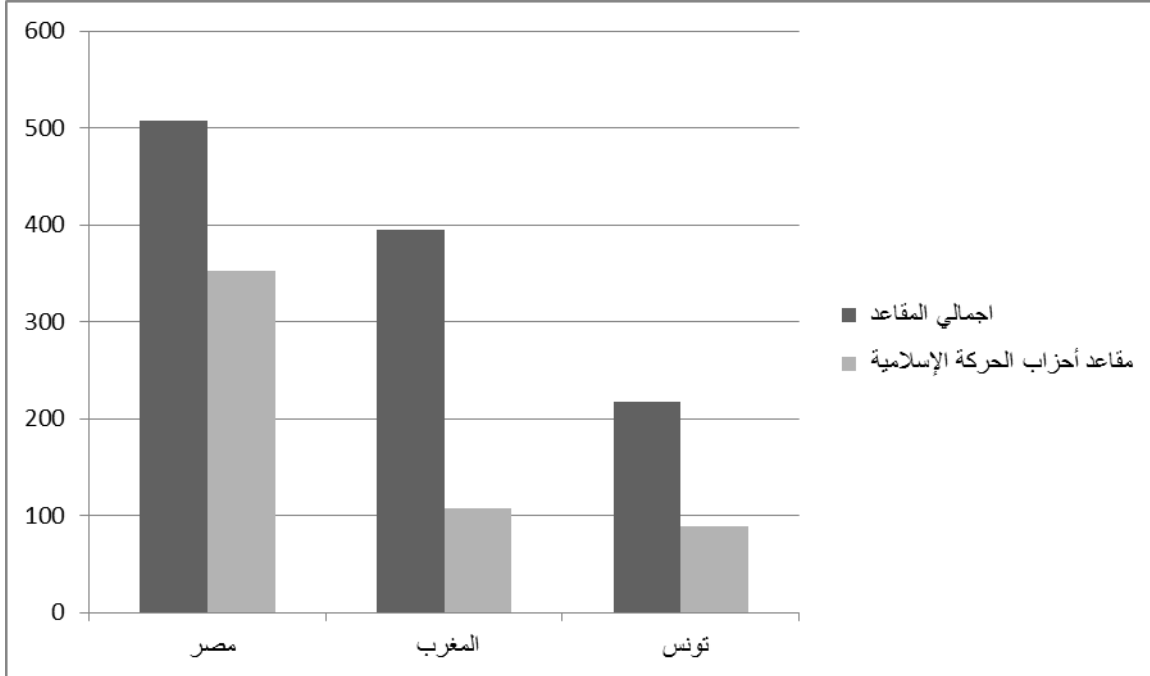
¹ طه حميد حسن العنكي، " دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين " ورقة مقدمة إلى أشغال مؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية بعنوان " التحولات والتغيرات في الوطن العربي الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي " بتاريخ 10-11 /06/2013 ، ص . 100

² دينا شحاتة، مريم وحيد، " محركات التغيير في العالم العربي " ، السياسة الدولية ، (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، ع. 184 ، أبريل 2011) ، ص. 13

³ طایل يوسف عبد الله العدوان ،"الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013 " (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص، ص. 132، 73

المطلب الثاني: تحرر المجال السياسي وغياب المعارضة الفعلية

جاءت أحداث التحولات السياسية مع نهاية 2010 ومطلع 2011 لتفتح المجال واسعا أمام كل التيارات السياسية في كثير من الأنظمة السياسية العربية، و كانت بمثابة الفرصة لخروج الحركات الإسلامية واندفاعها بقوة ضمن الديناميكيات التي فجرتها سقوط بعض الأنظمة السياسية العربية. و بفضل ما تتسم به هذه الحركات من خبرة في ميدان النشاط الاحتجاجي و القدرة على التجنيد السياسي، استطاعت أن تؤطر فضاءات سياسية و مجتمعية واسعة، في ظرف وجيز والتعبئة لدخول إنتخابات المرحلة الانتقالية، خصوصا و إن هذه الانتخابات سادها حسب المراقبين و المنظمات كمركز كارتر والمركز العربي للانتخابات جو من الشفافية ، و لاسيما في بلدان مثل تونس ومصر المغرب التي أسفرت على تحصيل أحزاب الحركة الإسلامية المراتب الأولى فيها، و هذا ما يوضحه المخطط البياني التالي:¹



الشكل 01: مخطط يوضح عدد المقاعد المتحصل من قبل أحزاب الحركات الإسلامية (إعداد الباحثة)

¹. " المرصد الانتخابي لدول البحر الأبيض المتوسط"، في لانون آرون و آخرون، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012، د. ط، (الأردن: دار الفضاءات لنشر والتوزيع، 2012)، ص. 374.

من أهم عوامل تفسير هذا الصعود¹:

انسجام خطاب الحركات الإسلامية مع البيئة الاجتماعية: خطاب الحركات الإسلامية هو خطاب متسق مع البيئة الحاضنة لها و ليست مغايرة أو صادمة لها ، أي أن ما تدعو إليه ينسجم مع ما يتطلع إليه الفرد في بيئته الاجتماعية .² وهذا ما كان له أثر في اتساع نفوذ الحركات الإسلامية في الدول العربية. وهي على عكس القوى السياسية الأخرى التي تتبنى خطاب صدامي مع قناعات المجتمع ، الأمر الذي جعل دول المنطقة العربية تعيش صراعا داخليا بين الشعوب والأنظمة الحاكمة. شكلت هذه الثغرة فرصة للحركة الإسلامية لرفع شعار الإسلام هو الحل وتطرح نفسها كبديل للأنظمة.

مقاومة الهيمنة الاستعمارية³: يشكل هذا العامل واحدا من أهم عوامل التعبئة التي تجعل الناس يُقبلون على تيار الحركات الإسلامية. فقد خضعت معظم الدول العربية لعقود طويلة للهيمنة الاستعمارية، و بعد التحرر من الاستعمار العسكري بقيت الهيمنة السياسية و الاقتصادية تشكل عبئا ينوء تحته.

وقد دأبت العديد من القوى الخارجية على التدخل المباشر في بلدان العربية لتكريس حالات التفرقة والخلاف العنصري والطائفي، وافتعال مشاكل الحدود و النزاعات الإقليمية وتم تشريد الشعب الفلسطيني، واستمر دعم العديد من القوى الغربية للكيان الصهيوني الذي قام طوال أكثر من نصف قرن بارتكاب مختلف أشكال المجازر والإعتداءات ضد الفلسطينيين و ضد شعوب عربية أخرى. كل هذا جعل الأفراد في الدول العربية يشعرون

¹. سيف الدين عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص. 52

² . Jean-Noël Ferrié " Pourquoi tous les pays de la révolution arabe ont voté pour les islamistes ? " , www.caminteresse.fr/economie-societe/pourquoi-tous-pays-revolution-arabe-vote-pour-islamistes-1117818/

13 : 01 الساعة ، 2016 / 03 / 13

³. محمد شيوخ، " أسباب وصول الحركة الإسلامية لسدة الحكم " نقلا عن :

<http://www.noqta.info/page-41789-ar.html>

في 15 / 04 / 2016 ، الساعة 12 : 23

بالإهانة و القهر و الظلم. الأمر الذي يجعل عمومهم يتجه إلى الدين وإلى الحركات الإسلامية كتعبير عن الرفض وتوق إلى الأمل في مستقبل تسوده العزة. كما أن موقف التيار الإسلامي من تلك السياسة و مناهضتها، ساهم في رصيده و صداقيته لدى الرأي العام و أضر بعدد من الأحزاب السياسية التقليدية التي لم تبد إهتماما كبيرا بها.

الفاعلية الاجتماعية: من خلال البوابة العريضة للعمل الاجتماعي والخيري والتطوعي استطاعت الحركات الإسلامية تحفيز وتنظيم المجتمع. عبر جمع التبرعات وتقديم المساعدات وإنشاء محال للبضائع الأساسية التي تحتاجها الأسر الفقيرة وإعطاء دوس مجانية للأبناء الفقراء كما هو الحال في مصر والأردن وفلسطين.¹

فالحركات الإسلامية تملك فاعلية اجتماعية تمكنها من اكتساب احترام الناس و ثقتهم كون الأغلبية الساحقة من قيادات و أعضاء الحركات الإسلامية كانوا فاعلين في المجتمع قبل أن ينتقلوا إلى الحركة السياسية، وكثير منهم من طبقات شعبية فقيرة أو متوسطة.²

فشل التجارب السابقة: السبب الرابع وراء شعبية الحركات الإسلامية هو إفلاس البرنامج السياسي والاقتصادي للأنظمة المتعاقبة في العديد من الدول و الأحزاب السياسية الأخرى. فقد أدى تدبيرها للشأن العام إلى العديد من الاختلالات الاجتماعية وعُرف الكثير منها بالفساد و إيثار المصالح الخاصة على المصالح العامة، وهذا ما جعل المواطن العربي يشعر بحالة من الاستياء و الإحباط، و جعله يتوجه للحركات الإسلامية بحثا عن مخرج لهذا الانسداد في الأفق السياسي والاقتصادي أو كما جاء في مقال The Fall of the Muslim Brotherhood: Implications for Egypt. للباحثين Elizabeth Iskander Monier and Annette Ranko "إن الفشل الواضح

¹.محمد شيوخ ، المكان نفسه

². سيف الدين عبد الفتاح ، المكان نفسه

لمشاريع الاشتراكيين لحل مشاكل الدول التي كانت تحكمها في 1960 - 1970، وعدم قدرتهم على مواجهة إسرائيل أو الغرب، فتح المجال للقومية جديدة مؤطرة من حيث الدين والتراث والهوية".¹

أما إتقان العمليات الانتخابية والبراعة فيها، هو المعطى الذي برهنت عليه تلك الحركات في مختلف التجارب التي شاركت فيها، وهو نتيجة لهذه المقدمات التي جعلت الحركة الإسلامية اليوم تتميز بالحيوية والقدرة على التأقلم مع حاجات الواقع وإكراهاته.²

في مقابل هذا الوضع أظهر سقوط النظم السياسية العربية نقص التنظيم بين الفاعلين السياسيين الآخرين في الساحة السياسية العربية، ذلك أن المجال السياسي كان مغلقا بشكل كامل فحسب الباحثان نفين سعد وعلي الدين³ "النظم السياسية العربية لم تعترف بالتنظيمات الحزبية كطرف وشريك فعلي في العملية السياسية، ومن ثم فإنها تحضرها ابتداء أو أنها قد تسمح بها ككيانات تنظيمية لا تعبر عن قوى اجتماعية يعتد بها، ولا تتبنى أيديولوجيات متماسكة أو برنامجا حقيقيا يراد به التغيير. فإذا ما حاولت المعارضة أن تخرج عن حدود دورها المتمثل في إضفاء مسحة ديموقراطية على النظام تعقبها السلطة ونكلت برموزها". والدليل على ذلك سلاسل التكوينات السياسية التي تشكلت لحظة الانتخابات التشريعية في تونس ومصر حاملة كلها بشكل أو بآخر نفس الإيديولوجية سواء الليبرالية أو الاشتراكية وقد انتهت بتبديد قواها أمام الأحزاب الإسلامية الأكثر تنظيما.

¹.Elizabeth Iskander Monier and Annette Ranko, "The Fall of the Muslim Brotherhood: Implications for Egypt", <http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/fall-muslim-brotherhood-implications-egypt?print>

بتاريخ 27 / 04 / 2016، الساعة 20:32

². سيق الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 55.

³. علي الدين هلال، نفين مسعد، مرجع سابق، ص 157.

ويعتبر قمع الأنظمة السابقة للحركات الإسلامية أحد أسباب إنتصارها وصعودها سياسياً، إضافة إلى أن هذا الصعود يعتبر حقيقة كانت قد عُيبت أو حُجبت من طرف الأنظمة السابقة عبر خنق المجال السياسي، وهذا ما أكده الباحث كريم الصدر من خلال عرضه لنتيجة إستطلاع الرأي التي أجراها مركز بيو لدراسات في بداية سنة 2010، ذلك أن الأغلبية الساحقة من سكان منطقة الشمال الإفريقي والشرق الأوسط، يؤيدون وجود مكان بارز للإسلام في المجال السياسي العمومي.¹

المبحث الثاني: تحديات الصعود السياسي للحركة الإسلامية في المرحلة الانتقالية

تعد المرحلة الانتقالية بمثابة مرحلة إعادة بناء جديدة لأهم مؤسسات للنظام السياسي (المجالس المنتخبة، القانون الانتخابي، الفصل بين السلطات، إستقلالية القضاء، مكانة المؤسسة العسكرية، الضمانات الدستورية للحقوق و الحريات و طريقة عملها) بما يضمن تميزها الإيجابي عن المرحلة السابقة. و الواقع أن العديد من الدول شهدت تجارب انتقالية مختلفة كانت ناجحة في بعض الحالات ومدمرة في حالات أخرى، في هذا الإطار واجهت الأحزاب الإسلامية التي قدمت للسلطة في تونس ومصر المغرب، و لو كان ذلك بنسب متفاوتة و ظروف مختلفة نوعاً ما تحديات كبرى و مشتركة وهذا ما سيتناوله هذا المبحث عبر المطالبين التاليين :

¹. كريم الصدر، " دور الإسلام السياسي في التحولات العربية : العام الثاني لربيع العربي بين الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي وعلاقات القوى الجديدة "، في لانون أرون وآخرون ، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : المتوسطي 2012 ،مرجع سابق، ص. 27

المطلب الأول : تحديات على المستوى الذاتي للحركة الإسلامية¹

من أهم التحديات الذاتية التي أجمع عليها الباحثين في المرحلة الانتقالية هي² :

1. الموازنة بين القيم الإسلامية ومتطلبات الحكم والفصل في عدة قضايا أهمها:

✓ واجب التمييز بين السلطة السياسية في الأجهزة التنفيذية وبين السلطة على الحقل العام. فمجموعة المعطيات التي تشكل الحقل العام من المساواة بين الجنسين والمساواة بين الأفراد على أساس المواطنة وحرية الرأي والتجمهر التي على أساسها يتم التفاعل بين جموع المواطنين ، لا يمكن مسها أو الانتقاص منها بأي ظرف فهذه حقوق مكتسبة مشرعة في وضعها و رسختها فعاليات مجتمعية وإنسانية شتى (كالمقاومة مثلا)

✓ مبدأ التداول على السلطة: مكنت الانتخابات في مصر وتونس الأحزاب الإسلامية (تنظيم الإخوان في مصر والنهضة في تونس) من الحصول على حصة كبيرة من الهيئات المنتخبة، وجعلتهم في مواقع السلطة و الحكم. لكن هل يخدم هذا الفوز فكرة التعددية والتوافق و يسمح بالتداول السلمي على السلطة ؟ وإذا كانت التعددية والتوافق "يعنيان الوصول إلى منطقة تلاقي بين الفرقاء دون نفي الآخر و لتجسيد هذا تحتاج الحركات الإسلامية إلى عدد من الإجراءات الجريئة منها :

أولاً : فصل النشاط السياسي عن الدعوي؛ فقد دأبت الحركات الإسلامية على الخلط

بين الدعوي و السياسي وهذا لا يمكن حله بمجرد التمييز بين المجالين وإنما من خلال

¹. عمار جفال ، " الإسلاميون أمام امتحان السلطة مؤشرات التجربة في تونس و مصر و المغرب" ورقة مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية بعنوان " التحولات والتغيرات في الوطن العربي الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي " ، مرجع سابق ، ص ، ص . 164 ، 167

². التقرير العلمي لأشغال مؤتمر مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن بعنوان " حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، التحديات والآفاق " منعقد بتاريخ 17 - 18 / 11 / 2013 نقلا عن:

عملية فصل كلي في الوعي و الفكر الحركي بين المجالين . فالمشكلة لم تكن يوما في العلاقات التنظيمية التي تحكم علاقة الحزب بالجماعة ، وإنما في الفلسفة التي يستند إليها كلاهما لأن الالتباس بين المجالين مصدر توترات و يذكي الصراع¹ .

ثانيا: توضيح مفهوم الأغلبية والأقلية بحيث يوضع نجاح الحركات الإسلامية في إطاره النسبي ولا يعطى أكثر مما يمثل فعلا.

ثالثا: بناء توافقات سياسية وطنية واسعة تظم تيارات مختلفة، ذلك لأن عملية التناوب على السلطة في الغرب تتم بين قوى بينها قواسم مشتركة عديدة تحقق حالة من التوافق والإجماع حول قضايا جوهرية محسومة .

✓ مسألة احترام الحقوق و الحريات: أصبحت مسألة الحقوق و الحريات و كيفية تعامل الحركات الإسلامية معها محور انشغال جل الأوساط السياسية والأكاديمية والإعلامية خاصة في تونس ومصر. و الواقع أن خطاب الحركات الإسلامية حول هذا الموضوع يتراوح بين من يؤكد على احترام الحقوق والحريات طبقا لما تنص عليه المواثيق و العهود الدولية، و من يطالب بوجوب تكيف هذه الحقوق والحريات مع التعاليم الإسلامية و الخصوصية الثقافية.

2. قدرة الحركات الإسلامية وفاعليتها في إدارة الحكم:

تسود نظرة سلبية حول غياب الخبرة لدى الحركات الإسلامية في قضايا تسيير الشؤون العامة. حيث ينظر إليها على أنها حركات احتجاجية بالدرجة الأولى بسبب ظروف القمع و التسلط التي مورست ضدها منذ الاستقلال، وقد تدرت و لمدة طويلة على طرق الاحتجاج الاجتماعي والخطاب السياسي الحماسي حول فساد الأنظمة واستبدالها. لكنها بالمقابل تفتقر إلى الخبرة في ميادين الإدارة و تسيير الشأن العام، كما أنها غير متواجدة في دواليب الإدارة، لاسيما ما يتعلق منها بإدارة المرحلة الانتقالية

¹. خليل عناني، " التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية "، السياسة الدولية ، ملحق التحولات الاستراتيجية بعنوان "إقليم تحت التشكل" ، مرجع سابق ، ص . 14

بالنظر لما تتطلبه من عمل سياسي هادئ و دؤوب، نحو توسيع دائرة المشاركة لأكبر قدر من الفعاليات المجتمعية والتيارات السياسية، بما يحقق التوافق حول القضايا الجوهرية المطروحة.

3. ضعف التنشئة السياسية والثقافة الحزبية والديمقراطية لأعضائها .

4. بناء المرجعية الفكرية والبرامجية الموحدة للحركات على الصعيدين القطري والقومي، ومواجهة الانقسامات الداخلية إزاء ذلك.

5. إيلاء الإعلام أهميته اللازمة نظراً لمكانته في توجهات الرأي العام المحلي والعالم، من خلال بناء رؤية إعلامية مشتركة تعزز حضور هذه الحركات وتوضح مواقفها من القضايا السابقة .

6. تطوير البرنامج السياسي للحركات من برنامج فكري إلى برنامج تفصيلي واقعي قابل للتطبيق.

المطلب الثاني: تحديات على مستوى العلاقة مع القوى المحلية والدولية

يمكن معالجة هذا التحدي في إطار بيئتين:¹

أولاً: البيئة المحلية

1. تبعثر القوى السياسية و غياب التوافقات الوطنية :

أفرزت سقوط النظم السياسية العربية خريطة سياسية واسعة و متعددة. و هي ظاهرة صحية تعكس الرغبة الكبيرة في حرية التعبير السياسي بعد عقود الكبت و تكميم الأفواه كما تعكس التنوع في الآراء و التوجهات. لكنها بالمقابل تتسم بغياب التقارب و الانتظام في تكتلات سياسية يجمعها حد معين من التوافق حول القضايا و السياسات. و تمتد هذه

¹. مركز دراسات الشرق الأوسط، " ملخص الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية "، نقلا عن:

http://mesc.com.jo/pubication/pub_stud/semi63.htm

الظاهرة إلى كافة التوجهات السياسية سواء الإسلامية منها أو العلمانية. الأمر الذي يضاعف من تعقيدات المرحلة و "يزيد من احتمالات الانزلاق نحو الطائفية بدلا من التوافق" فكثيرة هي تجارب الانتقال الديمقراطي التي فشلت و انحرفت عن مسارها أو أُفرغت من مضمونها وتحولت إلى مواجهات مدمرة. وتقع المسؤولية على النخب الحاكمة الجديدة لضبط الحراك السياسي والاجتماعي لمرحلة الانتقالية.

2. الطابع الزبائني لمؤسسات الدولة و أجهزتها الإدارية

تشكل المؤسسات العمومية جوهر الدولة و عماد قوتها و مصداقيتها، و كلما كانت هذه المؤسسات قوية ومحايده كلما ارتفعت مصداقيتها و كانت مؤهلة أكثر لمواجهة التعقيدات التي تفرضها المرحلة الانتقالية. و قد ورثت أحزاب الحركات الإسلامية التي وصلت للسلطة مؤسسات وأجهزة إدارية من صنع الأنظمة السابقة وعلى أسس شخصية و زبائنية.¹

فحسب الباحث فضيل دليو عمدت السلطات المتعاقبة في بعض الدول العربية إلى بعث فئات مصلحة والتقنين لها، مع الحرص على تحديد إطار وطرق العمل التي تتماشى وأهداف النظام، و بالتالي هي تشكل في الواقع استمرارية لأدوات وأجزاء خطيرة من مكونات النظم السابقة. وتبرز خطورة هذه الوضعية في عدة أشكال أهمها: امتداد الظاهرة إلى مختلف مفاصل الدولة، وصعوبة إن لم نقل استحالة معالجتها في ظرف وجيز و احتمال تعاونها مع القوى المعادية في الداخل و الخارج .

¹. " مصطلح الزبائنية مترجم عن الإنجليزية **clientship** وذلك في صيغة الجمع الزبائنية أو المفرد الزبونية وهو مشتق لغويا من كلمة الزين التي تعني حسب لسان العرب الدفع والصرف وبيع الثمر ويقال أخذت زيني من الطعام أي حاجتي فالزبائنية اذا هي عملية الدفع والصرف والمجازفة لأخذ الحاجة" في فضيل دليو، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 17، شتاء 2008)، ص، ص. 171، 175.

3. تأزم الوضع الاقتصادي:

رددت الحركات الإسلامية و لمدة طويلة شعار "الإسلام هو الحل"، و قد سمح لهم هذا الشعار الواسع بتفادي تقديم مواقف و إقتراحات محددة حول قضايا اجتماعية و اقتصادية حيوية. لكن ومنذ تسلمهم السلطة، وجدت الحركات الإسلامية نفسها أمام وضع اجتماعي و اقتصادي متردي. فقد اقتصر خطابها على امتداد سنوات تقديم وعود واسعة لكنها الآن مطالبة بتجسيد هذه الوعود ميدانياً و بسرعة.

4. الإصطفاف السياسي الحاد و غياب الثقة:

تشهد الساحة السياسية في البلدان العربية، و لا سيما في مصر و تونس إصطفافاً حاداً يفصل التيارات الإسلامية من جهة و التيارات العلمانية من جهة ثانية. وفي الوقت الذي تتطلب المرحلة و بسرعة العمل على بناء توافقات وطنية واسعة، يتمحور الجدل السياسي بين الطرفين حول العديد من الإتهامات. و في هذا السياق، تتلقى التيارات الإسلامية إتهامات قوية بالسعي للتفرد بالسلطة و هيمنة الحزب الحاكم على الدولة (مصطلحات: "أسلمة" الدولة و "أخونة" الدولة كما يقال في مصر). و بالتالي عودة النظام السابق تحت غطاء جديد. لترد بالنفي و تتهم بدورها التيارات العلمانية بعدة صفات أهمها: ممارسة المزايدة السياسية، ضعف الاحتكاك بالأوساط الشعبية ضعف القواعد الاجتماعية (أحزاب 1.5 بالمائة كما يسمونها في تونس).

ثانياً: البيئة الإقليمية والدولية¹

1. الموقف من القوى الإقليمية المؤثرة ودول الجوار مثل إيران و تركيا وضمن

مقاربات حكيمة، بعيداً عن الاحتواء أو الاستعداد أو الخصومة.

2. القدرة على بناء علاقات مع القوى الدولية تقوم على احترام تباين الثقافات والحضارات

وبناء المصالح المشتركة على أساس المنافع المتبادلة والمتوازنة.

¹. التقرير العلمي لأشغال مؤتمر مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن بعنوان " حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، التحديات والآفاق " منعقد بتاريخ 17 - 18 / 11 / 2013 ، المكان نفسه .

3. مدى قدرة الحركات الإسلامية في السلطة على صياغة منظور جديد للتعامل مع

الأنظمة العربية الشقيقة، يقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمحافظة على الاستقلال الذاتي.

4. المشروع الصهيوني كتحد رئيسي لمشروع الحركات الإسلامية¹:

ترى الحركات الإسلامية أن المشروع الصهيوني معاد بالأساس، وأنه العقبة الأولى أمام تقدم الأمة، وترى أن إنهاء المشروع الصهيوني في المنطقة المتمثل بدولة إسرائيل يعد أولوية عربية لتحقيق الحرية والاستقلال والوحدة، وترى أن إسرائيل تشكل تهديداً له أثر على التنمية.

وفي المقابل شكّل وصول الحركات الإسلامية للسلطة مأزقاً وتحدياً خطيراً لإسرائيل لذلك سعت بمساعدة حلفائها الدوليين إلى الحفاظ على معاهدات السلام الموقعة مع بعض الدول العربية.

ومن هنا يبرز التحدي الأكبر في هذا المجال بمدى ثبات حركات الإسلامية على هذا الموقف والعمل على توظيف طاقاتها الحزبية والإدارية والرسمية الحكومية، مستفيدة بذلك من التوجهات الشعبية العربية المناصرة للقضية الفلسطينية، في مواجهة المشروع الصهيوني.

¹. عدنان أبو عامر، "المشروع الصهيوني بوصفه التحدي الرئيسي للمشروع الإسلامي" ورقة مقدمة لأشغال مؤتمر مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن بعنوان " حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، التحديات والآفاق نقلاً عن موقع

الفصل الثاني:

تَطَوُّر العَمَل السِّيَاسِي لِتَنْظِيم جَمَاعَة
الإِخْوَان المُسْلِمِينَ فِي مِصْر

ساهمت المشاركة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية كما أشير سابقا، في تطور أداءها والتكيف مع حيثيات اللعبة السياسية بعد 2011، الأمر الذي أعطاهما فرصة الوصول لمواقع اتخاذ القرار. كانت المشاركة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين الأهم، كون تأثير مشاركتها ليست فقط على المستوى القطري، بل يتعدى إلى المستويين الإقليمي و الدولي، نظرا لطبيعة مشروعها الشامل للمستويات الثلاث (المحلي و الإقليمي و الدولي) .

تنظيم جماعة الإخوان المسلمين لم يكن مشاركته وليد سقوط النظام السياسي المصري، لكنه استمرار لما قام به حسن البنا بعد مشاركته في انتخابات عام 1942، 1944 و 1945، فرغم وفاته استمر التنظيم في القبول بالعمل السياسي و المشاركة في العملية السياسية، رغم غياب تنظيم سياسي رسمي له. والنتيجة التي أحرزها في 2005 كانت أهم مؤشر على موقع التنظيم في الحياة السياسية المصرية .

بعد سقوط النظام السياسي المصري في 2011 لم يفوت التنظيم الفرصة التي أتاحتها له العملية السياسية، مستثمرا في ذلك خبرته في عمله السياسي غير رسمي للمشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية.

انطلاقا مما سبق تتبادر للذهن تساؤلات أهمها :

1. ما هو تنظيم جماعة الإخوان المسلمين ؟
2. هل كان تنظيم جماعة الإخوان المسلمين يملك رؤية للمرحلة الانتقالية في مصر ؟
3. ماهي أهم المواقف الدولية من المشاركة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية ؟

المبحث الأول: تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في ظل المعارضة

يتميز تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر بريادته و تأثيره غير المحدود في الحركات الإسلامية بكل فصائلها وتياراتها، لذلك كان هذا المبحث ضروري لتعرف على نشأة التنظيم والبناء الأيديولوجي القائم عليه. و التطرق لهيكله التنظيمي الداخلي و كيف ساعده على التكيف مع السلطات المتعاقبة في النظام المصري. ليختتم هذا المبحث بحوصلة هذا التطور في العمل السياسي الذي ترجمته الجماعة في مقاربتها لعملية الإصلاح في مصر في 2004 و 2007 .

المطلب الأول: ماهية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر

أ. نشأة جماعة الإخوان المسلمين

مقاومةً للتبشير المسيحي في مصر عقب سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية و الذي قامت به الإرساليات المسيحية ، كان الدافع الأول لاجتماع حسن البنا في منزله مع ستة من رفقائه في سنة 1928 ، حيث تأثر هؤلاء بخطبه ودروسه الدينية التي كان يلقيها في الإسماعيلية، ليتمخض في هذا الاجتماع تقرير تأسيس جماعة تهدف إلى إنقاذ الوطن والدين والأمة وسماها جماعة الإخوان المسلمين .

تركزت حركة البنا سنة 1938/1928 على التعريف بالجماعة والدعوة لها وتكوين هياكلها واختيار أنصارها. فتنقل ما بين الإسماعيلية وبور سعيد والقاهرة التي استقر فيها عام 1938 وبدأ في عقد المؤتمرات العامة للجماعة فعقد المؤتمر الأول في 1932 وأعقبه الثاني بعد شهور قليلة والثالث في 1935 والرابع في 1938 كما أصدر البنا مجلتي الإخوان المسلمين والتنوير إضافة لعدد من الرسائل والنشرات¹. أما عن المشاركة السياسية فقد شارك حسن البنا في معظم الاستحقاقات التي نظمت أهمها انتخابات :

¹. مسعود الخاوند ، الموسوعة التاريخية والجغرافية ، ج . 18 . ط . 1 ، (لبنان : الشركة العالمية للموسوعات ،

1942 و 1944 و 1945 رغم التضيق الذي كان يمارس من طرف النظام للإبعاده ولكنه لم يؤسس حزبا.

استفاد حسن البنا بانشغال الإنجليز والحكومة المصرية باندلاع الحرب العالمية الثانية وأحداثها، فستكمل البنى التنظيمية داخل مصر وخارجها وعقد المؤتمرات السياسية للجماعة، كما أنشئ لها جناح يدعى **الجهاز الخاص** وقد تولى حسن البنا قيادته وأشرف عليه معه **صالح عشاوي**، و كان يشرفان على اختيار أعضاء هذا النظام بأنفسهما. حدد البنا مهمة هذا الجهاز بقتل الصهاينة والإنجليز وأتباعهم. وقد نفذ **الجهاز الخاص** عمليات عنف واغتيال أبرزها حادثة اغتيال القاضي أحمد الخازندار في 1948¹ و هو الأمر الذي أثر على التاريخ السلمي للتنظيم ولكنه مبرر.

كان للمرأة حظ في هذا التنظيم "**جماعة الإخوان المسلمين**"، فقد أسس حسن البنا بالإسماعلية "**معهد أمهات المؤمنين**" لتربية البنات تربية إسلامية، ثم أنشأ قسم داخل الجماعة سمي "**قسم الأخوات المسلمات**".²

استطاعت جماعة الإخوان المسلمين أن تجذب الكثيرين بسبب نظرتها الشاملة حيث ضم شخصيات مهمة أمثال **حسن الهضيبي**، **سيد قطب**، واستمرت الجماعة في إقامة مشروعات اقتصادية و اجتماعية، كشركة المعاملات الإسلامية ومصانع النسيج في الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية فقد أقبلوا على إنشاء المستشفيات والمدارس، وقبل قرار حل الجماعة كانت قد انتشرت في كل مصر حتى اعتبرها البعض دولة داخل دولة، بحيث كان هناك المركز العام للإخوان المسلمين تسانده أكثر من ألفي شعبة في أنحاء القاهرة والأقاليم الأخرى، والأهم من ذلك مجموعات من الفدائيين تحارب

¹ علي عشاوي ، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين ، د. ط ، (د . ب : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، د . س) ، ص . 39

² محمد عمارة، معالم المشروع الحضاري في فكر الإمام الشهيد حسن البنا ، ط . 1 ، (القاهرة : دار التوزيع والنشر الإسلامية ، 2006) ، ص . 11

في فلسطين وممتد نشاطها إلى المحيط العربي (كفلسطين، الأردن ، السودان...) ويرجع هذا للانتشار الواسع للطلاب الدارسين في مصر الذين تأثروا بالجماعة وحملوا معهم أفكار الإخوان المسلمين إلى مناطق عدة ¹.

ب. البناء الإيديولوجي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أوضح الحركات الإسلامية فكرياً. فهناك خطين متوازيين في الفكر السياسي الإخواني بقيا يمارسان تأثيرهما على فكر تنظيم الإخوان عالمياً، الأول رسائل حسن البناء، والثاني فكر سيد قطب.

بالنسبة لحسن البناء فهو يرى في السياسة أنها النظر في شؤون الأمة المطلقة، أي النظر في شؤون الأمة الداخلية والخارجية. وهي لا تتعارض مع الإسلام حيث يقول: "الإسلام عقيدة و عبادة و وطن و جنسية و سماحة و قوة و خلق و مادة و ثقافة و فنون و أن المسلم مطالب بحكم إسلاميته أن يعنى بكل شؤون أمته ". ²

و خلاصة تصور حسن البناء عن نظام الحكم الذى يهدف الوصول إليه وتحويل هذا الفكر لواقع عملي مبادؤه هي : ³

✓ **العدالة:** التي هي أساس إقامة الدولة ونظام حكمها.

✓ **الحرية:** لكل الناس لأن الله خلقهم أحراراً ويجب على الحاكم أن يكفل تحقيق الحرية للجميع، في الاعتقاد وإبداء الرأي مع وجود قيود على الحرية في حال تهديد سلامة النظام العام أو الإضرار بحرية الآخرين.

✓ **المساواة:** بين البشر جميعاً لا تفرقة بينهم على أساس جنس أو لون أو لغة أو دين.

¹. إبراهيم علي حيدر، مرجع سابق ، ص . 61

². حسن البناء، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البناء ، "رسائل مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين " ، ص . 117

³. لبنى عبدالله محمد على يسن عبدالله ، " الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين و ممارستها التطبيقية بعد ثورة 25 يناير " نقلا عن الموقع:

✓ الشورى: أساس للوصول للقرارات التي تقرها الأغلبية لأن الشورى " تعرف على أنها آلية الإسلام لجمع كلمة الأمة سياسياً، ولتجاوز الفتنة بين طوائف المسلمين المجتمعة على العقيدة والمتعددة في حاجاتها ومفاهيمها الحياتية، وتجعل كل فرد يمارس السلطة عبر الشورى ".¹

✓ الخلافة: تحقيق الوحدة بين الأمة الإسلامية في دولة الخلافة.

✓ الطاعة: للحاكم الذي يطيع الله ورسوله، أما إذا خرج الحاكم عن طاعة الله ورسوله فيجب النضال ضده بالطرق الدستورية ومحاولة الوصول للحكم.

دستور هذا النظام ينص على أن المرجعية الإسلامية هي أساس الحكم في الدولة ومن ثم القوانين يجب أن تكون متطابقة مع أحكام الشريعة. أما قانونه تكون له سيادته التي تخضع له كل سلطات الدولة. و شكل الحكم فيه يكون برلمانياً كونه يتحقق فيه الفصل المرن واستقلال سلطات الحكم، فالنظام الدستوري النيابي هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، هذا على حد تعبير حسن البنا حيث يكفل هذا النظام ثلاث مبادئ هي أساس نظام الحكم الإسلامي هي: مسؤولية الحاكم والذي يجب أن يكون مسؤولاً بين يدي الله وبين يدي الناس، وتكون العلاقة بينه وبين الناس علاقة تعاقدية والعامل الذي ينظم العلاقة هو ولائهما للإسلام². وحدة الأمة: ذلك إن الأمة الإسلامية واحدة؛ فالأخوة التي جمع عليها الإسلام القلوب أصل من أصول الإيمان لا يتم إلا بها و لا يتحقق إلا بوجودها، ولا يمنع ذلك حرية الرأي وجل النصح . احترام إرادة الأمة : ويكون من خلال مراقبة الحاكم في أعماله والأمر متروك لتراعى فيه المصلحة .

¹ محمد مكي عثمان أزرقي، الشورى في إدارة المجتمع المسلم والسياسة ، د . ط ، (السودان : د. ن ، د. س) ، ص . 27

² إبراهيم البيومي غانم ، الفكر السياسي للإمام حسن البنا ، ط . 1 ، (القاهرة : مدارات للأبحاث والنشر ، 2013) ، ص . 293

وعليه فإن الدولة في فكر تنظيم الإخوان المسلمين هي دولة مدنية ، يحكمها القانون والدستور والأمة مصدر السلطات وليست دولة دينية يحكمها رجال الدين. يؤكد حسن البنا على أن الإخوان المسلمين ليسوا حزب سياسي، و إن مارسوا السياسة على الطريقة الحزبية تكون طريقة نظيفة بعيدة عن المطامع. و التغيير حسبه يكون تدريجي لا ثوري .

لكن فكر الجماعة اتسم بالتطرف نتيجة انتشار أفكار سيد قطب بعد وفاة حسن البنا. تتلاقى منطلقات سيد قطب في التعبير عن قضيته مع فكر حسن البنا، لأن موضوع فكره بالأساس يدور حول وجوب تحكيم شرع الله، و وجه الاختلاف بينهما هو أن حسن البنا كرس نفسه للتنظيم وللإصلاح وأعطاهما الأولوية، أما سيد قطب فقد أعطى الفكر والاعتقاد السياسي الأولوية، فكرس نفسه للتمييز بين الكفر والإيمان في علاقة الحكم والحاكم بالمحكومين، و المجتمع المحكوم الراضي بهذا الحكم والآثار المترتبة على ذلك. وقد قسم سيد قطب المجتمعات تقسيماً ثنائياً، مجتمع إسلامي وآخر¹ جاهلي .

المجتمع حسبه أشمل في النظام الاجتماعي الإسلامي الذي يعتبر السياسة جزءاً منه ويفرق سيد قطب بين المجتمع الجاهلي والمسلم، فالأول يقصد به " الحالة التي كانت عليها المجتمعات البشرية يوم جاء الإسلام أول مرة من حيث الجهل"²، يقول محمد سليم العوا: " (الجاهلية) التي أصابت المجتمعات الإسلامية والتحرر منها والانعقاد من أسرها بتطبيق (الحاكمية)، هما الفكرتان الرئيستان في منهج سيد قطب الفكري، وهما الإضافة التي زوّد بها سيد قطب نهر الفكر السياسي الإسلامي. وحول هاتين الفكرتين تدور كل الأفكار الأخرى التي تصادفنا في كتب سيد قطب، وفي مقالاته، بل وفي

¹. شفيق شقير، "منهج حركة الإخوان المسلمين ورواها الفكرية"، نقلا عن:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/32ba5d85-bb46-4035-b2b6-54d47c3b288c>

بتاريخ ، 04 / 02 / 2016 الساعة : 45 : 12

². إبراهيم أعراب ، الإسلام السياسي والحداثة ، د . ط ، (المغرب : إفريقيا الشرق ، 2006) ، ص . 52

تفسيره للقرآن الكريم "في ظلال القرآن"، كلما تعلق الأمر بالفكر السياسي أو بالحياة الاجتماعية".

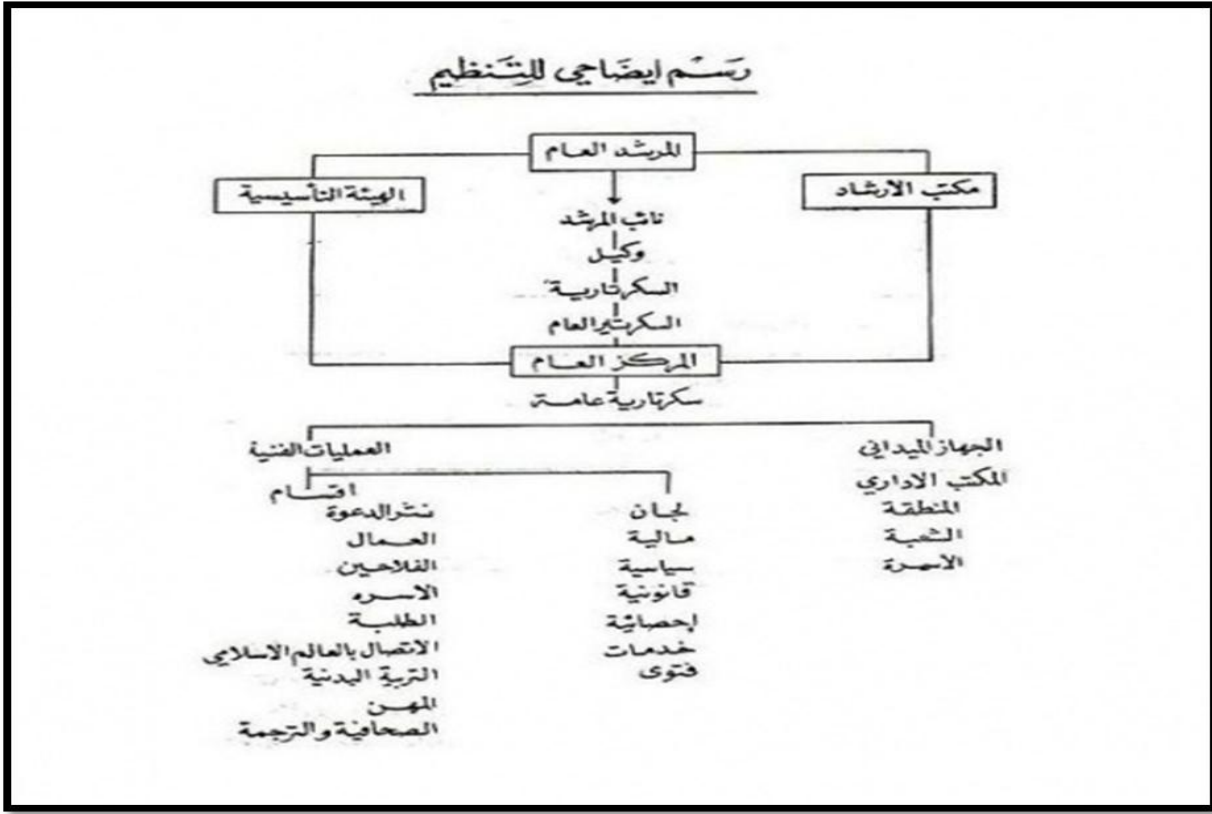
تبنت هذا الفكر جماعات إسلامية، فكفرت المجتمع المسلم في الدول الخاضعة لغير حكم الله، وتهمته بأنه مجتمع جاهلي، وترتب على ذلك موجات عنف أصابت بعض الدول العربية و لا سيما مصر.

لهذا الأمر قام حسن الهضيبي المرشد الثاني بإجراء مراجعة لفكر الإخوان، و على وجه التحديد ما ارتبط منه باجتهادات سيد قطب، فأكد أن فكر الجماعة هو ما استقرت عليه الجماعة إبان حياة حسن البنا، وهو عدم تكفير أي من المسلمين، و أن واجب الدعاة هو الدعوة إلى الله فقط أما الحكم بالكفر من غيره فليس إليهم، وذلك في كتابه (دعاة لا قضاة)¹. أظهر الإخوان حرصاً على الاستفادة من مؤلفات سيد قطب ولكنهم يشددون على التزامهم بالمنهج الذي أرساه البنا في تقديم الإصلاح والنصح للأمة، وهو ما استقر في كتابات بعض مفكريها المعاصرين من أمثال الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ فيصل مولوي.

ت. الهيكل التنظيمي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين

تشتهر جماعة الإخوان المسلمين بقدرتها الفائقة على التنظيم والإدارة، وحشد الأتصار والمؤيدين، وضرورة السمع والطاعة لما يتمخض عن اجتماعاتها من قرارات. وهذا راجع لتنظيمها المحكم والذي تركها تصمد في مواجهة الكثير من الأزمات . يقوم هذا الهيكل التنظيمي على مبدأ الشورى الذي يحكم قرارات الجماعة واختياراتها ويعتمد بشكل كبير على التوازن والفصل بين السلطات وكل هذا منصوص عليه في لائحة القانون الأساسي للجماعة المتكون من 47 مادة كتالي :

¹. إبراهيم علي حيدر ، مرجع سابق ، ص . 193



الشكل 02 : مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للجماعة الإخوان المسلمين في مصر¹

المرشد العام: يأتي في المرتبة الأولى للتدرج التنظيمي للجماعة، ويعتبر رئيساً لها ويرأس في نفس الوقت جهازي السلطة فيها، و هما مكتب الإرشاد العام والهيئة التأسيسية وفقاً لما نصت عليه المادة 09 من القانون الأساسي للجماعة، يُنتخب المرشد العام عن طريق مجلس الشورى العام، ويجب أن لا تقل عضويته في الهيئة التأسيسية عن 05 سنوات وبعد انتخابه يبايعه أعضاء الجماعة ويظل المرشد في منصبه لمدة 05 قابلة لتجديد مرة واحدة، بعدها يجب أن يتولى المنصب غيره من أبناء الجماعة. و في حالة وفاته أو عجزه يقوم وكيله بعمله إلى أن تلتئم الهيئة التأسيسية لانتخاب مرشد آخر ولها صلاحيات تنحيته إذا خالف واجبات منصبه.²

¹. السلطة في فكر الإخوان المسلمين ، نقلا عن موقع

<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%85%D9%84%D9%81:Untitled1.jpg>

بتاريخ : 28 / 01 / 2016 ، الساعة : 14 : 17

². أحمد طحان ، الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهاد ، ط . 1 ، (لبنان : دار المعرفة ، 2007) ، ص . 3 .

مكتب الإرشاد العام: يتكون من 12 عضو تسعة من القاهرة و ثلاثة من الأقاليم. يتم اختيار أعضائه عن طريق الاقتراع السري ومدة العضوية في مكتب الإرشاد سنتان قابلة لتجديد. ومكتب الإرشاد يشرف على أعمال الجماعة ، كما أنه يضع السياسات ويشرف على تنفيذها وهذا ما نصت عليه المواد من 18 إلى 29 من القانون الأساسي للجماعة.

مجلس الشورى العام: ويسمى الهيئة التأسيسية للجماعة وهو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين، وقراراته ملزمة يتراوح عدد أعضائه ما بين 100 و150 عضو ويتم سنويا إسقاط العضوية من 10 أعضاء و اختيار من يحل محلهم. و تتضمن مهامها الإشراف العام على الجماعة وانتخاب المرشد العام وقد نصت المواد من 34 إلى 42 على المهام الموكلة له وكيفية العمل في إطاره .

المكتب الإداري: ينقسم القطر إلى مكاتب إدارية، فلكل محافظة مكتبها الإداري الذي يشرف على المناطق الواقعة في هذه المحافظة، ويجوز أن تتسع حدود المكتب أو تضيق عن حدود المديرية أو المحافظة، ولكل مكتب إداري مجلس يديره، ويرأس المجلس الإداري رئيس الشعبة الرئيسية أو من يختاره مكتب الإرشاد من الإخوان العاملين الذين يرون فيهم الكفاءة؛ ولكل مكتب وكيل وسكرتير وأمين مالي، ويضم في عضويته رؤساء المناطق في دائرة المكتب الإداري.

المنطقة¹: ينقسم المكتب الإداري إلى مناطق، تتكون المنطقة من كل الشعب الواقعة في دائرة المركز، ويحد أقصى عشر شعب، ويجوز أن تكون حدود المنطقة أوسع أو أضيق من حدود المركز أو القسم، ولكل منطقة مركز يديرها، يرأسه رئيس الشعبة الرئيسية، أو من يختاره المركز العام من مجلس إدارة الشعبة، أو من الإخوان العاملين

¹ . السلطة في فكر الإخوان المسلمين ، نقلا عن

<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%9%86>

الأكفاء لذلك، ويكون للمركز وكيل وسكرتير وأمين صندوق، ويضم في عضويته رؤساء الشعب الداخلة في المنطقة.

الشعبة: تنقسم المنطقة إلى شعب، والشعبة هي أصغر الوحدات الإدارية، وتضم الشعبة كل الإخوان المقيمين في دائرة الشعبة أيًا كانت صفتهم، وينقسم الإخوان في الشعبة إلى إخوان منتسبين ومنظمين وعاملين وتُعتمد عضويتهم من المركز العام.

الأسرة: ينقسم أعضاء الشعبة إلى أسر، ويختار نقيب لكل أسرة، ليعيشوا جوًا إيماني وتربوي للرفي بأخلاقهم، ولفهم الإسلام فهمًا شاملاً، ولتدارس فكر الإخوان المسلمين وسياستهم.

مصادر تمويل الجماعة

وفقًا للنظام الأساسي للجماعة فإن أعضاء الجماعة مقسمين على حسب ما تصنفهم الجماعة إلى مؤيد ومنتسب ومنتظم وعامل على التوالي. ويلتزم العضو بدفع اشتراك شهري للجماعة، يقتطع من دخله الشهري بحد أدنى 3% و حد أقصى 7%¹، ويستثنى من ذلك الإخوان المصنفين كمؤيدين والطلاب وأصحاب الرواتب الضعيفة. كما أن بعض الأنشطة التي يمارسها الإخوان تمول نفسها ذاتيًا، مثل المستشفيات ودور الرعاية التي تقدم خدماتها نظير رسوم الخدمة". تضم الجماعة لجانًا نوعية مختلفة يقوم عليها خبراء تكنولوجيات لتنظيم شؤون الجماعة داخليًا داخل الجماعة، وخارجيًا في علاقاتها مع غيرها من الهيئات والشخصيات، وللجماعة حق استحداث لجان أو دمج أخرى، وأهم هذه اللجان: المالية والسياسية والقانونية والدينية والإحصائية والاقتصادية والاجتماعية .

¹. أحمد طحان ، مرجع سابق ، ص . 32

المطلب الثاني: العمل السياسي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين من 1952 إلى 2010
على اعتبار أن المعارضة السياسية هي عملية أو نشاط مستمر، تتخذ شكل السرية أو العلنية في مواجهة النظام السياسي القائم بهدف التغيير الجذري أو الإصلاح النسبي. سنعالج تطور العمل السياسي للتنظيم كالتالي:

أ. تنظيم جماعة الإخوان المسلمين من 1952 - 1971

كان تنظيم جماعة الإخوان المسلمين شريك صعب في الائتلاف الذي أطاح بالنظام الملكي ومعه الملك فاروق عام 1952¹. حيث عقدت عدة اجتماعات بين جمال عبد الناصر و جماعة الإخوان المسلمين، و كان أهمها اجتماع 18 جويلية 1952 الذي كان غرضه المباحثة في الإسراع في عملية الانقلاب ومعرفة الإخوان المسلمين إن كانوا يؤيدون الانقلاب أم لا، لكن رد الإخوان المسلمين تأجل. أما الاجتماع الثاني فكان في 20 جويلية 1952 من أجل طلب المعونة من جماعة الإخوان المسلمين لحماية المرافق العامة عند الانقلاب. وفي 21 جويلية 1952 عقد اجتماع آخر بين جمال عبد الناصر والجماعة حيث أعلنوا فيه عن موقفهم ودعمهم للانقلاب.²

بعد تعزيز عبد الناصر لموقعه كرئيس للدولة المصرية في 1954 عمل على تحقيق رؤيته الأيديولوجية بإقامة اشتراكية عربية، ما أدخله في نزاع مع الجماعة لذلك صدر قرار حضر الجماعة رسميا في 1954، إضافة لحملة الاعتقالات والمحاكمات ضد أعضاء الجماعة. وقد تعامل جمال عبد الناصر بهذا الشكل مع الحركات الإسلامية لأنها كانت تشكل له منافس في مشروعه الساعي ورائه، كون الإسلام بالنسبة لجمال عبد الناصر هو دعامة لأيديولوجيته القائمة على إقامة تعاون أوثق بين أقطار الوطن العربي.

¹ راي تاكيه و نيكولاس غوسفديف ، نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانهياره ، ط . 01 ، (لبنان : دار الساقى ، 2005) ، ص . 99

² عبد المنعم الجمعي ، " 23 يوليو - إنقلاب أم ثورة " عبلة كحيله، (محررا) في الثورة والتغير في الوطن العربي ، ط . 01 ، (د . ب : مركز البحوث والدراسات و الدراسات الاجتماعية ، 2004) ، ص . 55

إضافة إلى أن الإخوان في هذه المرحلة قد سقطوا ضحايا فكر متطرف لا يعترف بالتدرج أو الحلول الوسط، و الخلط بين الأهداف المرحلية والمستقبلية، و رفضهم الاشتراك في السلطة كان خطأ؛ كون هذا الاشتراك كان كفيل بترسيخ وجودهم و قوتهم السياسية¹ .

ب. تنظيم جماعة الإخوان المسلمين من 1971 - 1981

مع مجيئ السادات كان انحيازه لتوجهات جديدة جعلته يفكر في أن يفتح الباب للتيارات الإسلامية الصاعدة لتعبر عن نفسها. فأفرج عن أعضاء الإخوان عام 1971 ليستقر الإخوان بعد ذلك على عدم مواجهة النظام و أنهم سيستخدمون القواعد القانونية في اللعبة السياسية، وكان انطلاق الإخوان في العمل بثقة في عهد السادات مبني على اتفاق صريح مع رأس النظام نفسه، و الذي عرض عليهم وعبر وسطاء وبشكل مباشر أن يؤسسوا حزبا لكنهم رفضوا .

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا، لحدوث مواجهات بين الإخوان المسلمين ونظام السادات لكنها لم تتجاوز مجرد التعبير السياسي عن الرأي. لكن بعد قيام تنظيم الجهاد بقتل السادات اعتبر الإخوان ذلك كارثة لأنه مثل تهديدا للاستمرار ما كان عليه الأمر في فترة حكمه، حيث مثل لهم مكسبا كبيرا مكنهم من إعادة بناء التنظيم في مصر واستعادة مكانهم في السياسة المصرية.²

ت. تنظيم جماعة الإخوان المسلمين من 1981 - 2010

يمكن تقسيم العلاقة بين " جماعة الإخوان المسلمين " ونظام مبارك إلى ثلاث مراحل أساسية، وهو تقسيم موضوعي يتعلق بتحولات العلاقة بين الطرفين لا زمني:

¹ أحمد بن مختار الشنقيطي، " الإخوان المسلمين والعلاقة بالسلطة "، دراسات إسلامية، (الجزائر: دار الخلدونية لنشر والتوزيع، ع . 3 ، 2006) ، ص . 55

² كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية، (القاهرة: د . د . ن ، 2006) ، ص . 156

أولاً: مرحلة الاستيعاب الجزئي تولى مبارك السلطة في مصر في ظرف سياسي وتاريخي بالغ الحساسية، فضلاً عن الفراغ السياسي "المؤقت" الذي خلفه اغتيال الرئيس أنور السادات عام 1981، دخلت البلاد في دوامة من العنف السياسي والاجتماعي بسبب ثوران التيارات والحركات السلامية المتطرفة. ولم يكن أمام مبارك من أجل تثبيت حكمه وشرعيته إلا أن يركز مواجهته مع المتطرفين، على أن يؤجل حسم مسألة العلاقة مع الإخوان إلى مرحلة لاحقة. بدورها لم تتردد جماعة الإخوان في اقتناص الفرصة للعمل على زيادة حضورها السياسي والمجتمعي، بعدما حسمت الكثير من القضايا التي كانت عالقة دون إجابات واضحة، وأهمها مفارقة العمل السري، والقبول بمبدأ التعددية الحزبية وحسم خيار المشاركة السياسية كسبيل وحيد للإصلاح التدريجي. و انطلاقاً من الرؤية الجديدة للإخوان، نجحت في تطوير أدائها السياسي، وذلك بالمشاركة في انتخابات 1984 و 1987 و الدخول في تحالفات انتخابية مع أحزاب المعارضة .

ثانياً: مرحلة المواجهة المحدودة: مع أواخر الثمانينيات سعى النظام إلى تحجيم حضور الإخوان تدريجياً، فعلى سبيل المثال تم إصدار قرار بضم جميع المساجد كي تصبح تحت إشراف وزارة الأوقاف المصرية، كما تم إدخال تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية (القانون رقم 32 للعام 1964) كي يعطي صلاحيات أوسع لوزارة الشؤون الاجتماعية فيما يخص مسألة إنشاء وتأسيس الجمعيات غير الحكومية والعضوية في مجالس إدارتها، وذلك من أجل ضمان السيطرة على النقابات والجمعيات الخيرية "الإخوانية" التي تقدم خدمات متنوعة للجمهور¹.

¹. خليل عناني ، ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصرتبيد أرسدة القوة _ مبارك والإخوان خبرة ثلاثين عام " نقلا عن

و قد جاءت نقطة الصدام الأولى لنظام مبارك مع الإخوان أواخر العام 1992 فيما عرف إعلاميا بقضية "سلسبيل" التي أتهمت فيها الجماعة بالعمل على إحياء تنظيمها "غير المشروع". لكن القمع السياسي للجماعة لم يواكبه تراجع تنظيمي أو مجتمعي لها فقد حافظت الجماعة على نشاطها المجتمعي والنقابي، فعلى سبيل المثال احتفظت الجماعة بتواجدها داخل معظم النقابات المهنية، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والصيادلة¹

ثالثا : مرحلة التحولات كان العقد الأول من الألفية الثانية بمنزلة مرحلة فارقة في علاقة نظام مبارك بجماعة الإخوان المسلمين، كونها شهدت تحولات نوعية سواء على مستوى الخطاب السياسي أو الأداء التنظيمي كما سيتضح لاحقا.

في 2005 حققت جماعة الإخوان أكبر فوز برلماني في تاريخها وفي تاريخ المعارضة المصرية، حين فازت بحوالي 88 مقعدا أو ما يوازي 20% من مقاعد مجلس الشعب المصري². فقد حققت هذا الصعود في ظل حكم مستبد. أما فيما يخص التحولات داخل جماعة الإخوان فيمكن تناول أبرز تحولين حدث لها، الأول هو إصدار الجماعة لوثيقة مبدئية لإنشاء حزب سياسي وذلك في 2007، والثاني هو انسحاب المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف واختيار محمد بديعا مرشدا جديدا.³

تعتبر مسألة اختيار مرشد عام جديد للجماعة واحدة من أهم الأزمات التي واجهتها الجماعة، فقد كان مفاجئا أن يعلن المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف رغبته في الانسحاب وعدم الترشح لفترة جديدة، ذلك أنه لأول مرة يتنحى المرشد العام للجماعة طواعية عن منصبه، حيث كانت الوفاة هي الطريق الوحيدة للتناحي مع مرشدي الجماعة الستة السابقين. وقد كان خروج عاكف من منصبه سببا أساسيا في حدوث

¹. أنظر ملحق رقم : 01

². أنظر ملحق رقم : 02

³. خليل عناني ، ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصرتبديد أرصدة القوة _ مبارك والإخوان خبرة ثلاثين عام "،المكان نفسه.

انقسامات و صراع داخل مكتب الإرشاد حول هوية المرشد العام الجديد للجماعة، و في 16 جانفي 2010 اختير محمد بديع كي يصبح المرشد العام الثامن بعد جدل طويل بين قيادات الجماعة وتشكيك من بعض القيادات في شرعية الاختيار ومدى قانونيته.

المطلب الثالث: مقارنة جماعة الإخوان المسلمين لعملية الإصلاح في مصر قبل 2011
حسب الباحث محمد أبو رمان في كتابه **جدليات الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر¹** هناك خريطة واضحة للمقاربات الفكرية الإسلامية الرئيسة التي تحدد إستراتيجيات الإصلاح السياسي و أولوياته و القوى المرشحة لحمله، وهي ثلاث مقاربات:

1. **المقاربة الثقافية** تمنح الأولوية والأهمية للعوامل الثقافية في الإصلاح السياسي.

2. **المقاربة السياسية**، تنفرع إلى مقاربتين فرعيتين:

أ. الأولى : تمنح الأولوية للإصلاح السياسي الداخلي (من داخل النظام نفسه)

ب. الثانية : تمنح الأولوية لمواجهة الخطر الخارجي من استعمار واحتلال وتبعية .

3. **المقاربة الحركية** وتنقسم بدورها إلى مقاربتين رئيسيتين:

أ. الأولى تمثلها الأحزاب والحركات الإسلامية التي تتبنى العمل ضمن اللعبة السياسية.

ب. الثانية ترفض القبول بالنظام الديمقراطي و اللعبة السياسية بصيغتها القائمة في العديد من الدول العربية.

جماعة الإخوان المسلمين تبنت **المقاربة الحركية للإصلاح في مصر**، فقد أصدرت الجماعة وثيقة للإصلاح السياسي في مارس 2004، كانت الأولى منذ أكثر من عقد وتحديدا منذ إصدار "وثيقة المرأة والمواطنة" عام 1994. وقد رسمت الوثيقة الجديدة

¹.الإسلام اليوم، "قراءة في كتاب الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر"، نقل عن

http://www.islamicpl.org/index.php?option=com_content&view=article&id=6003:2011-07-18-08-12-19&catid

الخطوط العامة للخطاب السياسي و الفكري لجماعة الإخوان، و كانت بمنزلة وثيقة مبدئية طورت فيما بعد كي تصبح نسخة أولية من برنامج الحزب الذي أطلقته الجماعة في أوث 2007. وبغض النظر عن الجدل الذي أثارته بعض نقاط المبادرة خاصة فيما يتعلق بالموقف من المرأة والأقباط، فإنها تظل إحدى محطات التحول في تاريخها. كانت أهم بنودها :

الإصلاح السياسي¹: أكدت الجماعة أن شكل الدولة المرجوة هي القائمة على إيجاد نظام جمهوري برلماني دستوري ديمقراطي في نطاق مبادئ الإسلام، و التأكيد على حق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة، والانفتاح على العالم من خلال إقامة علاقات دولية تقوم على الاحترام المتبادل للحقوق و السيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثيق الدولية وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها، من خلال تطبيق الديمقراطية .

و يلاحظ من بنود المبادرة في شقها المتعلق بالإصلاح السياسي الإنفتاح الكبير الذي يبديه الإخوان في العديد من القضايا ومن أهمها نظرتهم لقضية الأحزاب، حيث دعت الجماعة ومنذ تأسيسها إلى محاربة الحزبية في المجتمع، إلا أنها عادت لتدعو لحرية تشكيل الأحزاب من جديد. التركيز على المطالب المدنية عامة و هو الأمر الذي يقرأ بأنه محاولة الإخوان طمأنة كافة شرائح المجتمع المصري بما فيهم الأقباط إلى التوجهات الجديدة للجماعة القائمة على الاعتراف بالآخر والاحتكام للشعب كمقدمة لمشاركة أوسع للجماعة في الحياة السياسية المصرية.

الإصلاح الاجتماعي: حيث يؤمن الإخوان بأن التماسك والسلام الاجتماعي ضرورة لكل تقدّم، وهذا يتطلب العمل الجاد والمستمر للقضاء على مظاهر الفقر والحد من آثارها، كما يتطلب القضاء على العشوائيات، ورفع مستوى الفئات المُهمَّشة، وتضييق

¹. رائد محمد عبد الفتاح دبعي، "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة الإخوان المسلمين في مصر نموذجًا"، (رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2012)، ص . 159

الفجوة في توزيع الدخل والثروة، من خلال مؤسسات الزكاة في ظل نظام إسلامي متكامل.

أما بالنسبة لقضية المرأة فقد جاء في نص المبادرة :

1. أن من حقّ المرأة المشاركة في انتخابات المجالس النيابية وما هو في مثلها.
2. من حقّها أن تتولى عضوية هذه المجالس في نطاق ما يحفظ لها عفتها
3. من حقّها تولي الوظائف العامة، عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها.
4. القضاء على الأمية المتفشية بين النساء، ولا سيما في الريف.
5. تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها.
6. صيانتها في كل مكان: في وسائل الانتقال، وفي أماكن العمل".

لقد أفرد الإخوان جزءا من مبادراتهم للإصلاح التي تقدموا بها عام 2004 حول رؤيتهم للعلاقة مع الأقباط والتي اشتملت على النقاط التالية¹:

1. أنهم جزء من نسيج المجتمع المصري.
 2. أنهم شركاء الوطن والمصير.
 3. لهم ما لنا وعليهم مثل ما علينا.
 4. حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون في كل ما يخدم الوطن.
 5. تأكيد الوحدة الوطنية، وعدم السماح لأي نشاط يؤدي إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية.
 6. الحرص على روح الأخوة المصرية التي أظلت أبناء مصر على مر القرون، مسلمين وأقباط، لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها، وحماية لها من ويلات التعصب الطائفي، وعدم السماح لأية محاولة تؤدي لإثارة الفتن بين المصريين.
- مبادرة الإخوان الاصطلاحية لم تحدث تغيرا في رؤية الجماعة للمرأة والأقباط ولم تشكل انعطافا حقيقياً في فكر الجماعة تجاه هذه القضايا، حيث أن رفض الإخوان لتولي

¹ د. د. م ، " نص مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر " نقلا عن :

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a7d9e130-0f09-4b77-bbb0-ee07dd61afd3>

المرأة والأقباط منصب رئاسة الجمهورية يتعارض مع إعلانهم في أكثر من موقف أنهم مع الدولة الديمقراطية .

الإصلاح القضائي: يتمثل في استقلال القضاء والفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق وتعديل القوانين لتتطابق مع مبادئ الإسلام.

الإصلاح الاقتصادي:¹ عمل على تشجيع القطاع الخاص، و ضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرى، وضرورة التعاون مع بقية دول العالم" وقد كانت البنود المنصوص عليها في هذا البرنامج نابعة من رسائل حسن البنا في شقها المتعلق بالإصلاح الاقتصادي. **بالنسبة للسياسة الخارجية** فقد أولت الجماعة في برنامجها الدائرة العربية والمسلمة والإفريقية في تعاملات مصر، إضافة لتأكيداتها على ضرورة إخراج المنظمات الدولية من وصاية الدول الكبرى.

بعد ثلاث سنوات من إصدار هذه الوثيقة قام التنظيم بإصدار² برنامج حزب - كما أشير سابقاً- أثار جدلاً كبيراً، و كان أهم ما ركز عليه الإخوان المسلمين في برنامجهم هو تطبيق الشريعة الإسلامية.

لقد دعا البرنامج لتأسيس مجلس علماء الدين، وهي هيئة استشارية جديدة تنتخب كلها من قبل علماء الدين في البلاد، وتعمل كمستشار في الأمور التشريعية والتنفيذية الخاصة بأمر الدين.

كما اقترحت فقرة المجلس هذه بأن الهيئة الجديدة يمكن أن يكون لها سلطة التعليق على أمور كثيرة تنفيذية وتشريعية، وأن قرارها يكون ملزماً في الأمور التي تشعر فيها بأن

¹ . " نص مبادرة الإخوان المسلمين " ، نقلا عن

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=5172§ionID=356>

17:43 الساعة 2016/01/12

². عمرو الحمزاوي ، " نص برنامج الحزب لجماعة الإخوان المسلمين في مصر: دخول إلى التضامن السياسي أم رجوع إلى المعارضة القديمة ؟ " نقلا عن :

<http://ikhwanwiki.com/index.php?title>

في 07 / 11 / 2015 الساعة 11:38

أحكام الشريعة في خطر. كما قامت كذلك بإسقاط أدوار مثل (دور المفتي وشيخ الأزهر) وكونها متواطئة مع النظام. وقد انتقد البعض داخل الجماعة هذه اللغة على الأساس الإجرائي و الجوهري، قائلين أن المجلس المقترح لعلماء الدين معتمد على امتياز غير شرعي لبعض تفسيرات الشريعة حول الآخرين، و أنها لا تقوم على أي موقف تأسيسي للإخوان المسلمين.

وهناك إشكاليات أخرى داخل البرنامج أجبرت جماعة الإخوان المسلمين على ضرورة توضيح موقفها النهائي من أهم قضية، ألا وهي إبعاد المرأة و غير المسلم عن المناصب الحساسة في الدولة¹. وقد عارض البعض منهم هذا و رأوه أنه قائم على سبب غير قانوني، وعلاوة على ذلك فقد قالوا بأنه ليست هناك منفعة تذكر من منع غير المسلم بشكل دستوري من تولي المنصب الرئاسي، فمن غير المحتمل نهائيا في مجتمع متدين ذو أغلبية مسلمة، أن ينتخب غير المسلم أو المرأة لمنصب الرئيس و قد صنف هؤلاء المعارضون في الجماعة بالإصلاحين. لقد بين البرنامج أن الجماعة تحاول قدر الإمكان تكيف ما تطمح إليه لتصبح لاعبا سياسيا مهم في الساحة السياسية المصرية لكن دون التقريط في مرجعيتها الفكرية .

المبحث الثاني:المشاركة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية

بعد 2011

لقد كانت المرحلة الانتقالية بيئة سياسية لم تعهد التيارات السياسية في مصر التعامل معها وممارسة العملية السياسية في ظلها. لذلك يحاول هذا المبحث على من خلال مطالبه الثلاث التعرف على رؤية جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية وكيف أثر تفاعلها مع القوى السياسية الأخرى على المشهد السياسي في مصر، دون إهمال الموقف الدولي من مشاركتها السياسية في مصر.

¹. عمرو حمزاوي ، المكان نفسه.

المطلب الأول: الوضع الداخلي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية

امتلكت جماعة الإخوان المسلمين المصرية وزنا نسبيا أعلى من باقي القوى السياسية خلال المرحلة الانتقالية، وقد اكتسبت هذا الوزن لأسباب عدة، منها أن مبارك قد وظفها طوال فترة حكمه كفضاعة على المستويين الداخلي والخارجي. كما أن الجماعة ذات بناء تنظيمي تاريخي يزيد عمره عن ثمانين عاما. و وفقا لهذا الوضع كانت تحركات جماعة الإخوان المسلمين تتسم بالبطئ و عدم الاندفاع، فبالرغم من تلاحم شباب الإخوان مع المطالبين بسقوط مبارك منذ البداية، إلا أن الجماعة لم تتخذ موقفا رسميا بالمشاركة في المظاهرات إلا بعد أن تأكد لها أن هناك تغير حقيقي سيحدث في مصر، و هنا قررت الجماعة المشاركة في المليونيات لكنها تغيبت عن ساحة التظاهر في حادثتين هما أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء فلماذا تغيبت الجماعة في هذا الوقت بالذات ؟

المتأمل للوضع يجد أن هذه الأحداث تزامنت مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والإخوان المسلمين تصرفوا بحذر شديد في علاقتهم مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة كونه سيد الموقف في تلك الفترة، و قد تعاملوا بهذا الشكل لتخوفهم من اتخاذ هذا الأخير الأحداث ذريعة لتأخير الانتخابات البرلمانية أو إلغائها.¹

و على اعتبار أن الحزب السياسي هو " تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعتها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من

¹ نجوان الأشول، " الجماعات الإسلامية والثورة المصرية "، أمّتي في العالم، (القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسات، د.ع ، 2011) ، ص ، ص . 99 ، 105

² فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، (ترجمة) محمد عرب صاصيلا، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص357

المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها" يكون دوره الأساسي¹ تنظيم الرأي العام و خلق نخب جديدة و تحقيق التوازن السياسي . عمدت جماعة الإخوان المسلمين تكوين حزب سياسي، لكن سبق إنشاء هذا الذرع السياسي عدة أحداث متعلقة بهذا التحول خصوصا فيما يتعلق بالشباب وتمثيلهم في هيكل الجماعة الإدارية، نظراً لما يرى في أنفسهم هؤلاء الشباب من أنهم هم من دفعوا الجماعة إلى النزول للشارع . استقر الوضع على فصل هؤلاء الشباب من الجماعة لما رأته من تحد للقرار الجماعة القاضي بعدم الانضمام لأحزاب أخرى غير حزب الحرية و العدالة فهذا يمثل تحدياً لتنظيم بأسره . وقد تزامن هذا الحراك مع بعض الإقالات أو الفصل أهمها فصل عبد المنعم أبو الفتوح؛ على خلفية ترشحه للرئاسيات والتي خالف فيها الجماعة كونهم وعدوا بعدم تقدم أي عضو منها للترشح.

ظهرت أولى بوادر الخلاف بعد الإعلان عن تأسيس حزب الحرية والعدالة، وهو خلاف داخلي نشأ على خلفية اختيار مكتب الإرشاد لثلاث مرشحين لرئاسة الحزب الأمر الذي عد تدخلاً في شؤون الحزب، و دليل على أن الحزب لن يكون مستقلاً عن الجماعة وهؤلاء المرشحين هم (محمد مرسي، عصام العريان، محمد سعد الكتاني) وهم أعضاء مكتب الإرشاد. وقد اختيروا دون التشاور والتنسيق مع مجلس الشورى، ما أدى إلى تقادم الاختلافات بين الجهاز التنفيذي ومجلس الشورى، هذا الأخير الذي قام بتقديم مرشحين لرئاسة الحزب لكن الأمر حسم بانسحابهم وتنازلهم عن الترشح وإنهاء الأمر بفوز مرشحي مكتب الإرشاد.²

¹ . عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط .02، (لبنان : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989)، ص ، ص . 251 ، 256.

² . أحمد عبد ربه، " التعددية الحزبية في مصر وثورة 25 يناير " ، في الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط . 01، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2012) ، ص ، ص . 230 ، 233.

في 06 / 06 / 2011 حصل حزب الحرية والعدالة على ترخيص بالعمل السياسي من طرف لجنة شؤون الأحزاب¹. اختير محمد مرسي رئيساً له، وعصام العريان نائباً للرئيس، ومحمد سعد الكتاتني أميناً عاماً لرئيس الحزب² وقد حرص أعضاء هذا الحزب على الاستقلال المالي والإداري بين الحزب والجماعة .

المطلب الثاني: رؤية وأهداف تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية

تعرف الرؤية على أنها التصور والإيديولوجيا التي تنطلق منها كل حركة أو مؤسسة للممارسة الأهداف المرجوة. وعلى هذا الأساس كانت رؤية حزب الحرية والعدالة نابعة من رؤية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المجال الحزبي السياسي والتي تقوم أساساً على ركيزتين :

1. الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع.

2. الشورى جوهر الديمقراطية.

وقد نصت مبادئ الحزب في المادة 04 والمادة 06 صراحة من لائحة النظام الداخلي للحزب على أن³:

1. مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع. ولغير المسلمين الحق في حرية

العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية التحاكم إلى شرائعهم فيما يتعلق

بالأحوال الشخصية.

¹. عمر خيرى، "التطور السياسي والاقتصادي في مصر"، دراسات شرق أوسطية، (الأردن : مركز دراسات الشرق الأوسطية ، ع . 56 ، 2011) ، ص . 95

². حزب الحرية والعدالة ، نقلا عن موقع

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/6/24>

بتاريخ 08 / 02 / 2016 الساعة : 30 : 10

³. لائحة حزب الحرية والعدالة ، نقلا عن

<http://fr.slideshare.net/m0maga/ss-8851903>

في 15 / 02 / 2016 الساعة : 30 : 00 ، ص . 1

2. الحرية والعدالة وسيادة القانون ومدنية الدولة، فلا هي دولة عسكرية ولا هي دولة

دينية ثيوقراطية. والتداول السلمي للسلطة واعتماد الشورى والديموقراطية.

لقد ترجم وفصل الحزب هذه الرؤية من خلال برنامجه الانتخابي الشامل لثلاث مقاربات:

الجدول رقم 02 : مقارنة حزب الحرية والعدالة لعملية الإصلاح¹ (من إعداد الباحثة)

المقاربة	ما نص عليه برنامج الحزب
المقاربة السياسية	<p>يؤكد الحزب في هذا الجزء على استكمال بناء النظام السياسي، من خلال إعادة هيكلة مؤسسات الدولة والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات، إضافة لمحاربة الفساد من خلال إقرار آليات للمحاسبة والشفافية و العمل على تطبيق مبدأ المشاركة لا المغالبة في إدارة العمل السياسي، مع تفعيل دور الشباب في العملية السياسية واعتبار عامل الكفاءة والقدرة والرغبة في العمل العام كمؤشرات أساسية علي أهلية العمل السياسي.</p> <p>بالنسبة للسياسة الخارجية فالحزب يؤكد على إعادة تفعيل الدور الريادي لمصر كدولة في واقعها الإقليمي والإفريقي، وتوثيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية بما يحمي مصالح المصريين في الداخل والخارج. و وجوب تنويع شبكة العلاقات الدولية في العمق الإفريقي والآسيوي والغربي بما يحقق التوازن في حماية المصالح المصرية على الساحة الدولية في إطار مبدأ المعاملة بالمثل.</p>
المقاربة الاقتصادية	<p>لقد أولى المشروع أهمية كبيرة للاقتصاد كونه الدعامة الأولى للنهضة وهذا جلي من خلال تخصيص الجزء الأكبر من حصة البرنامج الرئاسي للجانب الاقتصادي، حيث أكد المشروع على الخروج من التبعية عبر تنويع معاملاتها الاقتصادية وقد أكد هذا صراحة في مسار السياسة الخارجية بإنهاء كل أشكال التبعية للولايات المتحدة الأمريكية.</p> <p>الاقتصاد الذي يهدف إليه المشروع اقتصاد بالإنسان وللإنسان، وقد أضاف المشروع مصادر أخرى لتمويل الاقتصاد ذات مرجعية إسلامية²</p> <p>حيث يؤكد الحزب على التحول السريع والشامل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قيمة مضافة في إطار مجتمع المعرفة والإنتاج و إصلاح النظام المصرفي، بما يضمن قيامه بدوره الأساسي في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير برنامج لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يوفر مناخا ملائما للنهضة بهذه الشريحة من الاقتصاد وتفعيلها بالقدر الكافي من خلال:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تقديم الدعم الفني اللازم لانتقاء وتطوير المشاريع وإدارتها. 2. توفير برنامج تدريب وتأهيل للكوادر الإدارية والتقنية المطلوبة.

¹ تفاصيل مشروع النهضة برنامج الانتخابي للدكتور محمد مرسي مرشح الحرية والعدالة وجماعة الإخوان للرئاسة

نقلا عن

بتاريخ 13 / 02 / 2016 الساعة 55 : 23 / 21/04/2012/ <https://ikhwanwayonline.wordpress.com/>

². أنظر ملحق رقم : 03

<p>3. توفير الدراسات والأدوات المالية اللازمة والملائمة لحجم هذه المشروعات.</p> <p>4. توفير البيئة التشريعية بما يضمن حصول المشروعات على فرص المنافسة الكاملة.</p> <p>5. تكوين المجمعات والاتحادات لدعم هذه الشريحة من المشروعات.</p> <p>6. توفير الفرص التسويقية والمعارض الدائمة.</p>	
<p>اجتماعيا :¹ التأكيد على تقوية المجتمع المدني و تقوية مؤسساته وإعادة دور الأوقاف، وقصر تمويل مؤسساته على المساهمات المباشرة وغير مباشرة من المواطنين ضمانا للاستقلال المالي، وقصر دور الدولة على التنسيق والدعم الغير مباشر من المواطنين وتكثيف دوره في إعداد الأسرة.</p> <p>الارتقاء بنوعية الحياة من خلال العدالة الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس على التحصيل العلمي إضافة إلى الاهتمام بالجانب الأخلاقي والروحي للإنسان ،والرقي بحياة الأفراد من خلال امتصاص البطالة عبر برامج تطوير نوعية كمية في قدرات العاملين .</p> <p>تطوير منظومة الأمن والأمان، و تحقيق الأمن عبر تطوير مؤسساته تطوراً يقوم على حفظ الأمن الداخلي وحماية المواطن المصري، والعمل على تغيير العقيدة الأمنية للمؤسسات الفاعلة في القطاع الأمني بتدعيم الولاء والانتماء للوطن بدلاً من الولاء للنظام و الاهتمام بأفراد الجيش ماديا ومعنويا.</p> <p>- المرأة : نظرة الحزب للمرأة نابعة من التوجيه الرباني الذي يحترم النساء باعتبارهن شقائق الرجال. ولتطوير دورها اقترح الحزب إفراح الطريق لها بالمشاركة المجتمعية والسياسية والاقتصادية والسعي لتمكينها قولاً وفعلاً بإزالة العوائق التي تقف في وجه مشاركتها.</p> <p>- الأقباط : يؤكد الحزب على محاولته قدر الإمكان توفير جو مناسب للأقباط لممارسة طقوسهم الدينية وحياتهم اليومية، بحفظ حقوقهم كمواطنين مصريين والاحتكام لشريعتهم فيما يخص الأمور الشخصية ونقل ترخيص إقامة الكنائس ودور العبادات من مؤسسة الرئاسة إلى التخطيط العمراني</p> <p>- البيئة : يرى الحزب وجوب إدماج حزمة متكاملة من القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة والحقوق البيئية للمصريين، بشكل يعيد التوازن المطلوب بين النمط الاستهلاكي للإنسان وقدرة البيئة الطبيعية و القضاء على ظاهرة العشوائيات بآليات تراعى فيها كرامة المواطنين.</p> <p>- التعليم: إعادة هيكلة المنظومة التعليمية وفق استراتيجية التعليم إلى جودة ومرونة العملية التعليمية.</p> <p>ثقافيا :الارتقاء بالمنظومة الإعلامية وخطابها، بما يضمن إطلاق الحريات الإعلامية والإبداع المنضبط بالقيم الأصيلة مع تقنين دور الدولة في القطاع الإعلامي. وإعادة الدور الريادي للأزهر ودعم استقلالته العلمية والتعليمية والإدارية كمنارة للمدرسة الوسطية في الإسلام. إضافة إلى بعث دور الكنيسة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي القبطي.</p>	<p>المقاربة الاجتماعية والثقافية</p>

¹. البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي ، نقلا عن

بناءً على هذه الرؤية حدد الحزب أهدافه و التي نصت عليها المادة¹ 07 من لائحة التنظيم الداخلي للحزب ويمكن تقسيمها كالتالي :

أ. أهداف على المستوى الداخلي:

✓ سياسياً: تحقيق الإصلاح السياسي واطلاق الحريات العامة و إقرار مبدأ تداول السلطة وفقاً للدستور والقانون. وتمكين الشعب من ممارسة حقه الأصيل في اختيار حاكمه وممثليه في المجالس النيابية والمحلية، وتعزيز الأمن القومي ببناء وتطوير القوة الشاملة للدولة في النواحي العسكرية والأمنية، وكذا النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

✓ اقتصادياً: إحداث عملية التنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة والمستدامة.

اجتماعياً وثقافياً: تحقيق سيادة القانون واستقلال القضاء والعدالة، وتوفير الحياة الكريمة للمواطن وتأمين الخدمات الأساسية واستهداف الفرد من خلال الاهتمام بالأسرة المصرية.

ب. أهداف على المستوى الخارجي:

بناء نسق من العلاقات الدولية يحقق التواصل الإنساني، بين الشعوب و استعادة الدور الريادي لمصر في محيطها الإقليمي والعربي والإسلامي والعالمي، وتجريم الاعتداء على المال العام واحترام الأعراف و الاتفاقات الدولية.

وعليه هل أثرت رؤية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مواقفه من قضايا المرحلة الانتقالية ؟

تعديل دستور 1971: في 11 / 02 / 2011 : قرر حسني مبارك التنحي عن السلطة وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. وبعد وقت قصير من إعلان

¹. لائحة حزب الحرية والعدالة ، مرجع سابق ، ص . 3

اللواء سليمان تخلي الرئيس مبارك عن منصبه، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلان 13 / 02 / 2011 والذي ينص على التالي:¹

1. تحديد مهام الحكومة فقط بتصريف الأعمال وتأمين الحاجات الحياتية.
2. حل مجلس الشورى.
3. تعليق الدستور.
4. الالتزام برفع حالة الطوارئ بأسرع وقت ممكن.
5. تشكيل لجنة دستورية للبحث في تعديلات المطلوبة لدستور.

لقد كانت اللجنة محل إنتقاد وهجوم، ذلك أن رئيس اللجنة الذي إختاره المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان طارق البشري و المحسوب على الإخوان المسلمين وقد أثير جدل كبير حول هذه اللجنة ومسألة تعديل دستور 1971.²

وهنا بدأ أول خلاف سياسي بين القوى العلمانية والإسلامية، فيما يعرف بمعركة "الدستور أولاً"، فقد اعترضت القوى العلمانية على إجراء تعديل دستوري محدود يحكم المرحلة التي حددها المجلس العسكري بستة أشهر، وطالبوا بوضع الدستور كاملاً قبل إجراء أي استحقاق انتخابي، أما الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمين) فكان رأيها في اتجاه تأييد التعديلات الدستورية لحين انتخاب البرلمان و الرئيس، ومن ثم يشكل الدستور في إطار مؤسسات منتخبة، وقد هدفت من خلال هذا الموقف الضغط على المجلس العسكري من خلال إتمام الاستحقاقات الانتخابية لتسليم البلاد خلال الستة أشهر و افتكاك السلطة منه سلمياً و قانونياً، و تخوفاً من رؤية التيار المعاكس أي وضع الدستور أولاً في ظل حكم المجلس العسكري بدلاً من وضع دستور في ظل مؤسسات منتخبة، كون الأخذ بهذا الموقف يهدد أهم مبدأ تنص عليه الجماعة " الشريعة هي

¹. زياد حافظ، " ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل " عبد الاله بلقزيز (محررا) ، في رياح التغيير في الوطن العربي ، ط . 1 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011) ، ص . 28

². حازم ماهر، الدستور المصري المنتظر جدل سياسي وثقافي ومجتمعي " أمتي في العالم، مرجع سابق ، ص، 149 ، 158

المصدر الرئيسي للتشريع" كون الدستور سيوضع دون أغلبية ، لكن أجري الاستفتاء في (19 مارس 2011 و جاءت نتيجته 77.2% لصالح تأييد الاستفتاء في مقابل 22.8% لصالح رفضه).

وثيقة المبادئ الأساسية للدستور:¹ مع قرب الانتخابات البرلمانية في سبتمبر 2011، طالبت القوى العلمانية بوضع وثيقة لما أسموه "المبادئ فوق دستورية" (26 جوان 2012) التي تضمن مدنية و ديمقراطية الدولة، وتكون ملزمة للجنة التي ستقوم بوضع الدستور في مصر بعد الانتخابات البرلمانية المقررة. وبدأ الجميع يتسابق في طرح وثائق في هذا الشأن بما فيهم جماعة الإخوان المسلمين الذي كانوا منضوين تحت تحالف يسمى "التحالف الديمقراطي".

حاول التحالف الديمقراطي مجازاة الأمر من باب التطمينات مع رفضه كلمة فوق دستورية، و تأكيده أيضا على الصفة الإرشادية و ليس الإلزامية للوثيقة، وفي هذا السياق طرح التحالف وثيقة من 38 مادة تنص على حماية الحقوق والحريات والتعددية و التداول السلمى للسلطة والمواطنة. وفيما يتعلق بالجيش نصت وثيقة التحالف على وظيفة الجيش الأساسية وهى حماية الحدود ولم تضع له أي وضعية استثنائية كما في الوثائق الأخرى التي طرحت. كما حضر التحالف اجتماعات عديدة دعا إليها نائب رئيس الوزراء علي السلمى لمناقشة الوثائق المعروضة والوصول إلى صيغة توافقية تجمع ما جاء في كل الوثائق المطروحة من تيارات عدة.

وفي خطوة منفردة أعد علي السلمى نسخة نهائية من الوثيقة تحت عنوان " وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، وطرح بها مادتين مثيرتين للجدل(البند التاسع والعاشر) فيما

¹. عمرو عز الدين ، "العلاقات المدنية العسكرية " ، نقلا عن

يخص وضع القوات المسلحة، تنص على استقلال المؤسسة العسكرية تشريعياً ومالياً
ويمنع رقابة البرلمان على الموازنة العسكرية.

الأمر الذي رفضته القوى الحزبية المكونة للتحالف الديموقراطي وعلى رأسهم الإخوان
المسلمين، ليصدروا بياناً شديداً للهجة لرفض الوثيقة، وأمهلوا المجلس العسكري والحكومة
فترة لسحب الوثيقة، كما دعا التحالف لمليونية تحت شعار "لا لوثيقة السلمى"، يوم
الجمعة 18 نوفمبر 2011، وهو ما اضطر الأحزاب العلمانية إلى رفض الوثيقة ولكن
على استحياء مع رفضهم المشاركة في مليونية رفض الوثيقة.

كان من بين انعكاسات المشاركة السياسية للقوى السياسية في هذه المرحلة (القوى
العلمانية والحركات الإسلامية والمجلس العسكري) إطالة المرحلة الانتقالية، الأمر الذي
ساهم في بروز أحداث طائفية أبرزها حادث ماسبيرو (مبنى الإذاعة والتلفزيون) في
09 / 10 / 2011. حيث اعتصم أمامه الآلاف من الأقباط على خلفية اقتحام عناصر
محسوبة على المسلمين لكنيسة الشهيد في منطقة أطفيح، وتحطيم جزء من جدارها وقد
شهدت الاعتصامات أحداث عنف راح ضحيتها 28 شخص من بينهم 26 قبطي¹.

**المطلب الثالث: الموقف الدولي من المشاركة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان
المسلمين**

الولايات المتحدة الأمريكية²: لم تبدي الولايات المتحدة الأمريكية موقفها مما حدث في
مصر بدايةً بدريعة ترك الأمر للشعب والجيش المصري، لكن استمرار المظاهرات
وانتشارها ألزم عليها اتخاذ موقف، لذلك أخذت تستخدم نفوذها لضغط على مبارك لتتحي

¹ على ليلة وآخرون ، الأقباط في مصر بعد الثورة ، ط . 1 ، (دبي : مركز المسبار للدراسات والبحوث ، 2012) ،
ص . 366

² . خيرى عمر وآخرون ، " ثورة 25 يناير المصرية " دراسات شرق أوسطية ، (عمان : مركز دراسات الشرق
الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات ، ع . 55 ، 2011) ، ص . 151

و تكثيف الجهود مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية لضمان محافظة مصر على التزاماتها مع المجتمع الدولي وخصوصا إسرائيل .

بالنسبة لموقفها من المشاركة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية، لم تحمل التصريحات الرسمية الصادرة عن البيت الأبيض أي إشارة واضحة للإخوان المسلمين. صدر أول تصريح رسمي من جهات عليا داخل الإدارة الأمريكية بخصوص الإخوان المسلمين من طرف **هيلاري كلينتون** وزيرة الخارجية الأمريكية، حيث صرحت أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بالتغيير في الخارطة السياسية المصرية ومن مصلحتها التعامل مع الأحزاب الملتزمة بالسلم، والتي تسعى للمنافسة على مقاعد البرلمانية و الانتخابات الرئاسية و عليه فإنها ترحب بالحوار مع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الذين يرغبون في الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تكثفت هذه الزيارات بعد الانتخابات التشريعية و الرئاسية .¹ يرى الباحث عبد الإله بلقزيز أن الولايات المتحدة الأمريكية هدفت من وراء هذه العلاقة تطويع مشروع الحركات الإسلامية في الدول العربية وتأهيلها لأدوار سياسية إقليمية برعاية أمريكية للحكم.²

إسرائيل : منذ تنحي حسني مبارك أبدى الإسرائيليون قلقهم الشديد، وقد ظهر قلقهم هذا في تصريحات وتحركات مسؤولي إسرائيل إزاء الأحداث التي تجري على حدودها الجنوبية. كما سعت لضغط على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إبقاء حسني مبارك في السلطة لكن بعد سقوطه سارعت في مطالبتها ب:

أ. الضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمنع وصول أحزاب الحركة الإسلامية إلى السلطة.

ب. استخدام سلاح المساعدات والعلاقة مع الجيش والسياحة لضغط على الجيش.

¹ ستيفن بروك، "السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية العربية"، (دون محرر)، الحكومات الغربية و الإسلام السياسي بعد 2011، ط . 1، (دبي : مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2013)، ص ، ص . 70 ، 72

² عبد الإله بلقزيز ، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل ، ط . 1 ، (بيروت : منتدى المعرفة ، 2012) ، ص

ت. مناداة بعض الإسرائيليين باستبعاد الحركات الإسلامية من الانتخابات، ورفض مشاركتها من خلال وضع شروط مسبقة على مشاركتها.¹

أرادت إسرائيل في المرحلة الانتقالية فهم الفرق بين الخطاب المعادي لإسرائيل الموظف من طرف أحزاب الحركات الإسلامية، والسياسات الفعلية التي تعتمده تلك الأحزاب تطبيقها، وموقفها من معاهدة السلام فموقف الجماعة كان غير واضح لإسرائيل خصوصا وأن الجماعة لها امتداد داخل إسرائيل عبر حماس.²

بريطانيا: كان **دافيد كامرون** أول رئيس وزراء غربي يزور مصر في غمرة الأحداث التي أفضت إلى الإطاحة بحسني مبارك. وفي تلك المناسبة رفض **كامرون** الاجتماع مع الإخوان ولهذا السبب قوبل بتوبيخ رسمي من قبل **عصام العريان**. لكن مشاركة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية أحدثت نقلة نوعية في هذا الموقف فقد زار وفد من الخارجية البريطانية برئاسة القنصل العام **ماري لويس أرشر** زار المكاتب الإدارية للإخوان المسلمين في الإسكندرية. وقد فصل وزير الخارجية البريطاني في الأمر عندما صرح بأن بريطانيا ستتعاطى مع أي مجموعة تتمسك بالعملية الديمقراطية والقيم التي تدعو لها.

إيران: وصف المسؤولين الإيرانيين أن ما حدث في مصر هو نتيجة التأثير بالثورة الإيرانية كما أن إيران شجعت صعود الأحزاب الحركات الإسلامية، وكانت تأمل في أن يكون هناك تقارب بينها وبين نظامها السياسي الإسلامي. إلا أن الأحزاب التي برزت كانت سنية لا ألفة لها مع الشيعة الإيرانية الأمر الذي جعلها تكثف الزيارات لمصر.³

¹ . نديم منصور، الثورات العربية بين المطامح و المطامع ، ط. 01، (بيروت: منتدى المعرفة، 2012)، ص، ص 106 ، 108 .

² . بينديتا بريتي، "إسرائيل والربيع العربي المواقف الاستجابات تجاه الشرق الأوسط الجديد" في الحكومات الغربية والإسلام السياسي ، مرجع سابق، ص . 365

³ . بول سالم، "مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، المستقبل العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ع . 398 ، 2012) ، ص . 153

الفصل الثالث:

التجربة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان
المسلمين في السلطة

استطاع تنظيم جماعة الإخوان المسلمين استكمال ترتيباته الداخلية والقانونية والمشاركة إلى جانب القوى السياسية في ترتيبات المرحلة الانتقالية، عبر زرعه السياسي **حزب الحرية والعدالة** الحامل لرؤيته، والذي تمكن بواسطته دخول استحقاقات المرحلة الانتقالية بشقيها وتحقيق صعود سياسي أوصله إلى أعلى قمة في الهرم السلطوي.

هذا الصعود يثير الكثير من الدلالات حول الفاعلية والتأثير و التي تنعكس أساسا في أداء الفصيل السياسي، ليس فقط في العملية الانتخابية وإنما في المهام والمسؤوليات التي تنيط له، كون الفاعلية في هذه الحالة، تمثل ميزة المشاركة التي تحقق أقصى النتائج الإيجابية لجهة تحسين مستوى العيش لدى المواطن، لقاء بذل أقل قدر من الجهود أو الوقت أو الموارد.

و عليه هل استطاع حزب الحرية والعدالة تبيان فاعليته في السلطة وتجسيد رؤيته لعملية الإصلاح في مصر و المشاركة في استكمال بناء و متطلبات الدولة المدنية ؟ ماهي المعايير والمؤشرات التي يمكن بها تقييم أداء حزب الحرية والعدالة في السلطة حتى نحكم على تجربته بالفشل أو النجاح ؟

المبحث الأول: الأداء السياسي لحزب الحرية و العدالة في السلطة

يقصد بالأداء الأنشطة العامة التي قام بها حزب الحرية والعدالة في سياق سعيه إلى تحقيق أهدافه. ومن ثم فإن هذا المنطلق يفيد في فهم علاقة الخلفية الفكرية بالأنشطة السلوكية للحزب سواءً في الانتخابات أو في السلطة و هذا ما سيتناوله هذا المبحث:

المطلب الأول: الأداء الانتخابي لحزب الحرية والعدالة في الانتخابات التشريعية والرئاسية

تعرف العملية الانتخابية بأنها مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل الشعب¹. و أما النظام الانتخابي هو الطريقة التي بمقتضاها يتم احتساب الأصوات المدلى بها في الانتخابات، سواء أكان النظام أكثرية أو نسبي². و عليه يمكن طرح السؤال التالي : **كيف أديرت العملية الانتخابية في مصر بعد 2011 ؟ و ما هو النظام الذي أخذت به ؟ كيف كان أداء حزب الحرية و العدالة بموجبه ؟**

الانتخابات التشريعية: يتبوأ البرلمان بوصفه الجهاز المنتخب بحرية مكانه رئيسية في أية دولة ديموقراطية، فهو المؤسسة التي يتم التعبير من خلالها عن إرادة الجماهير، و لا يمكن الحديث عن برلمان ديموقراطي يملك قوة الفعل إلا بالتطرق للعملية الانتخابية التي بموجبها يكون هذا البرلمان³.

بالنسبة للحالة المصرية تاريخياً، كان البرلمان المصري بغرفتيه يتم انتخابه كاملاً بالنظام الفردي. لكن بعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة قام بإصدار

¹ . عبدو سعد، علي مقلد، **النظم الانتخابية**، ط . 01 ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005)، ص . 193

² . النظام النسبي يقوم على تقليص التفاوت بين حصة الحزب من الأصوات على المستوى الوطني و حصته من مقاعد البرلمان .

والتمثيل الأكثرية يكون إما على أساس الصوت الواحد أو الجمعي ، أما المختلط فيجمع بين مزاي الاثنين في:

United Nations Development Programme, **A HANDBOOK ON WORKING WITH POLITICAL PARTIES**, New York, 2007,p.20

³ . طارق عاشور، " معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر 1997 – 2011 " **المجلة العربية للعلوم السياسية**،(بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية ، ع . 34 ، 2012) ، ص . 09

إعلانين دستوريين في مارس وسبتمبر 2011 لتسيير أمور القانون والتشريع في المرحلة الانتقالية. وفي إطارهما قدم نظام انتخابي يجمع بين انتخاب ثلث المقاعد بالنظام الفردي وثلثي المقاعد الأخرى بالنظام القائمة الحزبية و يلخص الجدول التالي هذا النظام :

الجدول رقم 03 : ملخص النظام الانتخابي

النظام الفردي	نظام التمثيل النسبي	
<ul style="list-style-type: none"> • 166 مقعدا • 83 دائرة • مقعدين لكل دائرة 	<ul style="list-style-type: none"> • 332 مقعدا • 46 دائرة • 4 - 12 مقعدا لكل دائرة 	مجلس الشعب (إجمالي المقاعد : 498)
<ul style="list-style-type: none"> • 60 مقعدا • 30 دائرة • مقعدين لكل دائرة 	<ul style="list-style-type: none"> • 120 مقعدا • 30 دائرة • 4 مقاعد لكل دائرة 	مجلس الشورى (إجمالي المقاعد : 180)

المصدر : التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011 - 2012 ، ص . 24

كان ينبغي أن تكون هناك مناقشات واعية واسعة مصاحبة للقرارات الخاصة بالنظام الانتخابي الذي سيتم استخدامه. فالمفاوضات حول نسبة المقاعد المخصصة للنظام الفردي وتلك المخصصة لنظام التمثيل النسبي، كانت موضوع نقاشات بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة و الأحزاب السياسية. وقد أدت هذه المناقشات إلى تبني نظام يخصص ثلث المقاعد في كل مجلس للنظام الفردي وثلثي المقاعد لنظام التمثيل النسبي و هو ما كان له تأثير في المرحلة اللاحقة والذي حكمت بموجبه المحكمة ببطان مجلس الشعب.¹

خاض حزب الحرية والعدالة هذه الانتخابات؛ بتشكيل التحالف الديمقراطي الذي أنشئ في جويلية 2011 و بعد انتهاء الاقتراع و الفرز أسفرت العملية على التالي:

¹. التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011 - 2012 نقلا عن

https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/egypt-2011-2012-final-rpt-arabic.pdf

الجدول رقم 04: يمثل النتائج الخاصة بانتخابات مجلس الشعب¹ (من إعداد الباحثة)
- نسبة المشاركة : 55 %

الأحزاب	عدد المقاعد
الحرية والعدالة	222 مقعداً
النور	112 مقعداً
الوفد	39 مقعداً
المصري الديمقراطي الاجتماعي	16 مقعداً
المصريون الأحرار	15 مقعداً
البناء والتنمية	13 مقعداً
الوسط	10 مقاعد
الأحزاب الأخرى	71 مقعداً
إجمالي الأعضاء المنتخبة	498 مقعداً
المعينون من قبل المؤسسة العسكرية	10 مقعداً
المجموع	508 مقعداً

الجدول رقم 05 : يمثل النتائج الخاصة بانتخابات مجلس الشورى² (من إعداد الباحثة)
- نسبة المشاركة : 14%.

الأحزاب	المقاعد
حزب الحرية والعدالة	105 مقعداً
حزب النور	45 مقعداً
حزب الوفد	14 مقعداً
الكتلة المصرية	8 مقاعد
الأحزاب الأخرى	8 مقعداً
إجمالي الأعضاء المنتخبون	108 مقعداً
المعينون من قبل الرئيس	90 مقعداً
المجموع	270 مقعداً

¹. المرصد الانتخابي لدول البحر الأبيض المتوسط ، في آرون و آخرون ، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط :

المتوسطي 2012 ، (الأردن : دار الفضاءات لنشر والتوزيع ، 2012) ، ص. 374

². " جمهورية مصر العربية " نقلا عن :

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Egypt/index.htm>

تحليل النتائج :

أ. بالنسبة لمجلس الشعب

انطلاقا من الجدول رقم 04 يمكن ملاحظة :

- النتيجة التي حققتها أحزاب الحركات الإسلامية وعلى رأسها حزب الحرية والعدالة حيث تحصل على 222 مقعدا أي ما يعادل %44,6 أي ما يقارب النصف.
- النتائج المنخفضة المسجلة لدى أحزاب القوى السياسية الأخرى إلا حزب الوفد حيث احتل المرتبة الثالثة ب 39 مقعد أي %7,8.

تفسير نتائج مجلس الشعب

يمكن إرجاع الصعود الذي حققته أحزاب الحركة الإسلامية للتنظيم الذي طال حملاتها الانتخابية، خصوصا حزبي النور و الحرية والعدالة . فحسب تقرير مركز كارتر كانت الحملات الانتخابية للحزبين أكثر تنظيما و فعالية¹. ويضيف الباحث بلال التليدي أن النسبة المرتفعة التي حققها حزب الحرية والعدالة تعود لصورة الإيجابية التي ظهر بها الإخوان بخصوص موقفهم من الأقباط وموقفهم الصارم ضد افتعال الفتن الطائفية²، كما أن كلا الحزبين اعتمدا في حملتهما المؤتمرات و توزيع المنشورات.

أما النتائج المنخفضة التي حصلت عليها القوى السياسية الأخرى ترجعها الباحثة مروة فكري³ لضعف التنظيم الذي طال حملاتهم الانتخابية. فقد كانت غير منظمة وفوضوية؛ إضافة إلى أن هذه القوى لم تهتم بالعمل الخاص بجمع المعلومات والبيانات عن الدوائر وأصواتها وقضاياها ومشكلاتها على عكس أحزاب الحركات الإسلامية. و قد

¹. التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011 / 2012 ، مرجع سابق ،ص. 3

². بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي الصعود، التحديات، تدبير الحكم تونس مصر المغرب اليمن ، ط.01. (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص . 186

³. مروة فكري، " صعود إسلامي أم فشل علماني ؟ محاولة لفهم النتائج الانتخابية المصرية بعد الثورة 25 يناير " ،(دون محرر)، الإسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي ، ط . 01 ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، 2013) ، ص . 94

كشفت هذه الانتخابات الوزن الحقيقي لكل حزب خصوصا أحزاب أعضاء الحزب المنحل.

ب. بالنسبة لمجلس الشورى

أول ما يلاحظ في نتائج الجدول رقم 05:

- نسبة المشاركة التي انخفضت بكثير مقارنة مع مجلس الشعب، ليس فقط من طرف الناخبين بل حتى من طرف الأحزاب السياسية.
- استمرار تقدم حزب الحرية والعدالة في النسب المرتفعة التي حققها مع حزب النور حيث تحصلا معا على 150 مقعد في مجلس الشورى أي 83,33 %

تفسير نتائج مجلس الشورى :

ضعف المشاركة الملاحظ أعلاه أرجعه تقرير انتخابات مجلس الشورى الصادر عن مركز كارتر¹ لنجاح الذي حققه حزبا الحرية والعدالة والنور في انتخابات مجلس الشعب . فقد أثرت هذه النتيجة على الحسابات السياسية للمنافسين في انتخابات مجلس الشورى وفهم من هذه الانتصارات أنها مقدمة لنتيجة حتمية. كذلك الصفة الاستشارية لمجلس الشورى وإمكانية تأثيره على صنع القرار البرلماني ضئيلة . هذه الأبعاد السياقية للبيئة التي جرت فيها انتخابات مجلس الشورى ساهمت في افتقارها إلى الكثافة و المنافسة السياسية. وقد اتسمت انتخابات مجلس الشورى بمعدل منخفض جداً من الاهتمام والمشاركة بين الناخبين و الأحزاب نظراً لغياب التنقيف السياسي غير الكافي والإجهاد الذي طال الناخب المصري. كما تستقرئ النسبة المرتفعة التي حققتها أحزاب الحركات الإسلامية لعدم تفويت هذه الأخيرة أي استحقاق توفر من خلاله شرعية وجودها في السلطة .

¹. التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011 - 2012 ، مرجع سابق ، ص.

الانتخابات الرئاسية: من أهم الانتخابات التي تحظى باهتمام كبير والتي لها تأثير مباشر على الدولة هي الانتخابات المتعلقة برأس الدولة، كونها تقوم بوظيفة توفير الشرعية الشعبية للرئيس المنتخب،¹ خصوصا في ظل الأحداث التي مرت بها دولة مثل مصر. حيث يجب في هذه المرحلة تسكين المرحلة الانتقالية و تكريس الديمقراطية في ظل سلطة مدنية، أي عبر إرساء مؤسسات الحكم المدني .

مثل الإخوان المسلمين في هذه الانتخابات **محمد مرسي** والذي كان مرشح احتياطي. في موقفهم المعلن قبل الانتخابات الرئاسية، امتنع تنظيم جماعة الإخوان المسلمين بداية عن تقديم مرشح للانتخابات، ثم ما لبثوا أن غيروا موقفهم بأغلبية ضئيلة في مجلس الشورى للجماعة لمصلحة خوض الانتخابات. و يرى الباحث **عزمي بشارة** سبب تغير الموقف هو الخوف على التنظيم من السير خلف أبو الفتوح². ليحسم المجلس قراره في **01 أبريل 2012** بترشيح **خيرت الشاطر**، لكنه أستبعد من طرف اللجنة العليا للانتخابات بسبب عدم رد الاعتبار في القضايا المحكوم فيها، الأمر الذي أدى بالإخوان لأن يكملوا بالمرشح الاحتياطي **محمد مرسي** و أسفرت نتائج الانتخابات على التالي :

الجدول رقم 06 : توزيع أصوات الناخبين في الجولة الأولى³

50996746	إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول
23.672236	إجمالي الناخبين الذين حضر و صوتوا
% 46.42	نسبة الحضور
23.265516	إجمالي الأصوات الصحيحة
406.720	إجمالي عدد الأصوات الباطلة

¹. عبد الفتاح ماضي ، " إنتخابات 2005 الرئاسية في مصر انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ع . 18 ، ربيع 2008) ، ص . 81

². عزمي بشارة، " الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة " ، المجلة السياسات العربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ع . 04 ، سبتمبر 2013) ، ص . 13

³. اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ، الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012

الجدول رقم 07 : توزيع أصوات الناخبين لكل مرشح في الجولة الأولى

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	نسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
محمد محمد مرسي العياض	5.764.952	24.77%
أحمد محمد شفيق زكي	5.505.327	23.66%
حمدين صباحي	4.820.273	20.72%
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	17.47%
عمرو موسى	2.588.850	11.13%
باقي المرشحين	520.875	2.25%

الجدول رقم 08 : توزيع أصوات الناخبين في الجولة الثانية

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	50.958.794
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوتوا	26.420.763
نسبة الحضور	51.85%
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	25.577.511
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	843.252

الجدول رقم 09 : توزيع أصوات الناخبين لكل مرشح في الجولة الثانية

اسم المرشح	لأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
أحمد محمد شفيق زكي	12.347.380	48.27%
محمد محمد مرسي عيسى	13.230.131	51.73%

تحليل النتائج:¹

- الملاحظة الأولى على نتائج الجولتين نسبة الحضور و تباينها من مرحلة لأخرى.
- النسب المتقاربة التي حصل عليها المرشحين الأوائل في الجولة الأولى.
- تقدم مرشح حزب الحرية والعدالة بفارق ضئيل في الجولة الثانية على منافسه.
- تضاعف الأصوات الباطلة.

تفسير النتائج:

يفسر زيادة نسبة المشاركة في المرحلة الثانية بالدعم الذي طال كلا المترشحين من طرف المترشحين الخاسرين في الجولة الأولى. و يفسر كذلك بمحاولة الشعب التصدي للقرارات المحكمة الدستورية الفاضية بعدم دستورية قانون العزل والمواد المتعلقة بقانون الانتخابات، و هو الأمر الذي أعاد المجلس العسكري للمشهد السياسي.

¹ د . م ، "الانتخابات الرئاسية المصرية 2012 " نقلا عن

<http://dohainstitute.org/release/p8576869-4odd-bacgfb563933e68>

بالنسبة للنسب المتقاربة للمترشحين في الجولة الأولى فهو تعبير عن الوزن الحقيقي لكل مرشح، و أما عن زيادة عدد الأصوات الباطلة تُفسر على أن هناك فئة ترفض كلاهما.

نظراً للقرارات التي واكبت وتلت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية من طرف المجلس العسكري والمحكمة الدستورية¹، أجرت القوى السياسية على الساحة المصرية اتفاقاً سمي باتفاق فيروميت في 22 جوان 2012، وقد نصت الاتفاقية على التأكيد على الشراكة الوطنية مع جميع الأطياف ومكونات المجتمع، بما فيها المرأة والشباب والأقباط وتشكيل فريق رئاسي و حكومة وحدة وطنية تضم جميع التيارات الوطنية. يكون رئيسها شخصية وطنية مستقلة، وتكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموز وطنية لتعامل مع الوضع الحالي و رفض الإعلان الدستوري المكمل و قرار حل البرلمان.²

في ظل هذا الاتفاق و الصعود السياسي الذي حققه حزب الحرية والعدالة وما يخول له من صلاحيات تشكيل الحكومة هل سيلتزم الحزب بهذا الاتفاق أم أنه سيتصرف وفق شرعية الصندوق؟

المطلب الثاني: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على المستوى المركزي السلطة التشريعية:

إعمالاً لنص المادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في شهر مارس 2011 وبناء على دعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة لجميع الأعضاء غير المعنيين لمجلسي

¹. القرار الأول عدم شرعية قانون العزل السياسي القرار الثاني، بالحكم بعدم دستورية عدد من مواد قانون انتخابات مجلس الشعب القرار الثالث في قيام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مساء يوم 17 جوان 2012، بإصدار إعلان دستوري ينص أن مجلس الشعب قد حُلَّ بالفعل، ويعيد سلطات مجلس الشعب التشريعية والرقابية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرار الرابع أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بتشكيل مجلس الدفاع الوطني. ينص على أن مجلس الدفاع الوطني يتكون من رئيس الجمهورية، رئيساً للمجلس، وعضوية 16 آخرين، 11 عضواً بينهم من العسكريين، بما في ذلك وزير الدفاع؛ وأن المجلس يتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة؛ وأنه يختص بالنظر في الشؤون المتعلقة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها. القرار الخامس أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراراً ينص على تشكيل لجنة بديوان رئاسة الجمهورية للشؤون المالية والأفراد.

². هاني عودة، " من الانتخاب إلى الانقلاب : قراءة في درس 30 يونيو " ، مجلة السياسات العربية ، مرجع سابق ،

الشعب و الشورى خلال فترة الستة أشهر الأولى من انتخابهم، تُنتخب جمعية تأسيسية لوضع الدستور تتكون من مائة عضو أصلى وخمسون عضوا احتياطيا، على أن تتولى تلك الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في ستة أشهر يبدأ من تاريخ تشكيلها حتى الانتهاء من عملها، على أن يعرض هذا المشروع خلال خمسة عشرة يوما من إعداده على الشعب للاستفتاء في شأنه و يعمل الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه¹.

إلا أنه تم حل الجمعية التأسيسية الأولى على خلفية حل مجلس الشعب وعليه و بعد حوارات متعددة، دعى المجلس العسكري القوى السياسية المختلفة لاجتماع من أجل اختيار الجمعية التأسيسية للدستور، و انتهى الأمر بالاجتماع المشترك لأعضاء مجلسي الشعب والشورى غير المعينين برئاسة محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب بتشكيل لجنة جديدة في 18 جوان 2012. و مع اقتراب موعد انتهاء عملها و نتيجة الانسحابات المتتالية من الجمعية من قبل القوى المدنية و رفعها دعاوى قضائية لحلها لأسباب متعددة كغياب الشفافية في المناقشات، إضافة لعدم إعطاء شريحة واسعة من النساء الحق في التعبير عن آرائهن في مناقشة الدستور،² و تخوفاً من حل هذه الجمعية مرة أخرى أصدر الرئيس محمد مرسي إعلان دستوري يحصن به الجمعية من الحل .

كانت نسبة حضور أحزاب الحركات الإسلامية وعلى رأسها حزب الحرية والعدالة هي الأكبر في الجمعية نتيجة الانسحابات وهذا ما انعكس في بعض مواد الدستور. وقد لاقت هذه المواد معارضة شديدة و انتقادات واسعة وهي:

¹.محمد العجاتي و نوف سناري ، " المرأة والمواطنة المتساوية : تحليل لدستور مصر الجديد " ، ص . 24 ، نقلا عن

<https://www.ipinst.org/images/pdfs/women-and-constitution-egypt-arabic1.pdf>

في 12 / 02 / 2016 ، الساعة 12 : 20

² .A report from the April 25, 2013 conference held in Tunis, Tunisia and co-hosted by UN Women “ Women’s Participation:The Making of the Tunisian Constitution “ , p . 12 , “<https://womeninpublicservice.wilsoncenter.org/wpcontent/uploads/2014/08/report.pdf>

المادة 219 نصت على التالي "مبادئ التشريع الإسلامي تشمل الأدلة الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية و مصادرها المعتمدة في مذاهب أهل السنة و الجماعة".¹ يلحظ في هذه المادة تغير المقصود بمبادئ الشريعة الإسلامية التي جاء ذكرها في المادة 02 " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغة رسمية والشريعة المصدر الرئيسي للتشريع".² ويعد هذا مخالفة صريحة للأعراف الدستورية ذلك أن كل الدساتير في الدول الديمقراطية استقرت على أنه لا يجوز أن تفسر مادة في الدستور مادة أخرى³، وأن المرجعية في تفسيرها للمحكمة الدستورية.

المادة 04 نصت على التالي " الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلة جامعة يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، ويتولى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء الأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية ". في هذا النص خروج عن القواعد المعتمدة لنظم الديمقراطية عندما منحت هيئة دينية غير منتخبة و ليست جزءا من النظام الدستوري و القانوني للبلاد حق التدخل في العملية التشريعية. ونجد أن فكرة هذه المادة تمهد للاقتراح الذي جاء في برنامج حزب الجماعة المقترح في 2007 الخاص بتأسيس مجلس علماء دين له صفة استشارية فيما يخص الأمور المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

كذلك فيما يخص المواد المتعلقة بالحقوق والحريات فقد جاء بعضها متناقض كما هو الشأن في المادة رقم 81 التي نصت على " ... تمارس الحقوق والحريات بما لا يتعارض

¹ جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، دستور 2012، المادة رقم 219 (العدد 51 ، 25 ديسمبر 2012)، ص 56 .

² جمهورية مصر العربية، الجريدة الرسمية، دستور 2012 ، المادة رقم 02 ، (العدد 51 ، 25 ديسمبر 2012) ، ص . 06

³ عبد الغفار شكر، " القوى السياسية وتعديل الدستور 2012 ، الأهرام الديمقراطية ، (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، ع . 53 ، يناير 2014) ، ص . 22

مع المقومات الواردة في باب الدولة والمجتمع بهذا الدستور¹ التي تتعارض مع ما جاء في باب الدولة والمجتمع حيث نصت المادة 11 " ترعى الدولة الأخلاق والآداب والنظام العام والمستوى الرفيع للتربية و القيم الدينية و الوطنية و الحقائق العلمية و الثقافية العربية والتراث التاريخي والحضاري للشعب وذلك بما يضمن القانون ". والذي جعل من المادة 81 تقيد ما جاء في المادة 11 وهو نفس الشيء بالنسبة للمواد 33، 73، 63، 10، 6، 58² التي أشارت إليها الدراسة الخاصة بتقييم المسودة النهائية للدستور المصري.

من أهم ما قام به كل من مجلسي الشورى والشعب على غرار تشكيل الجمعية التأسيسية وصياغة الدستور: تكوين لجان تقصي الحقائق أهمها التي كلفت بالتحقيق في أحداث إستاد بور سعيد في 28 ديسمبر 2012 من طرف مجلس الشعب وبرئاسة سعد الكتاني وتعين مجلس الشورى رؤساء مؤسسات تحرير الصحف القومية المصرية حيث قرر المجلس ممارسة حقوقه بعد جلسات استماع في لجنة الثقافة بالمجلس مع الصحفيين و وضعت معايير جديدة لاختيار رؤساء الصحف أهمها الخبرة والكفاءة .

السلطة التنفيذية :

بدون مجلس الشعب المنتخب الذي تمتع به حزب الحرية والعدالة إلى جانب حزب النور بأغلبية مقاعده، فإن كافة ترتيبات إنهاء مسار المرحلة الانتقالية ستتم إعادتها. والأمر الذي يفرض على الرئيس الحفاظ على التوازن مع المجلس العسكري الذي تولي السلطات التشريعية. وإجمالاً يظل دور الرئيس مكبلاً بافتقاده لظهير تشريعي قوي يدعم فرض برنامجه، خصوصاً و أن الرئيس قد قدم وعوداً لشعب المصري تعهد بتنفيذها خلال

¹. جمهورية مصر العربية ، الجريدة الرسمية ، دستور 2012 ، المادة رقم 81 (العدد 51 ، 25 ديسمبر 2012) ،

ص 22.

². للتفصيل أنظر ملحق رقم : 04

مئة يوم¹ في ظل القيود التي فرضت على صلاحياته كيف سيتعامل مع الوضع و هل سيستطيع الوفاء بوعوده ؟

عقب شهر من تولي منصب الرئاسة أعلن الرئيس محمد مرسي عن الفريق الرئاسي المعاون له والذي ضم 04 مساعدين هم : (سمير مرقص عبد المسيح - باكينام الشراقوي - عماد عبد الغفور - عصام أحمد الحداد) و17 مستشارا (أحمد محمد عمران - أميمة السلاموني- أيمن أحمد علي- أيمن أمين الصياد- بسام حسنين الزرقا- حسين محمد محمود القزاز- خالد علم الدين- رفيق صموئيل حبيب- سكينه فؤاد- سيف الدين عبد الفتاح - عصام العريان - عماد حسين حسن عبد الله- عمرو ممدوح الليثي- فاروق جويده - محمد سليم العوا - محمد عصمت سيف الدولة- محيي محمد)².

ثم قام الرئيس بتشكيل الحكومة الجديدة وتولى رئاستها هشام قنديل لكن كانت هذه الحكومة غير متوقعة حسب الباحث أحمد محمد خلف من حيث تشكيلة القوى داخلها فقد ضمت بعض الوزراء من حكومة المرحلة الانتقالية السابقة وأعضاء من حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب الحضارة، أعضاء الحزب الوطني المنحل كون المعايير التي على أساسها عين الوزراء لم تكن واضحة، الأمر الذي عرض الرئيس لانتقادات واسعة من طرف الجبهة الوطنية التي ساندته قبل الانتخابات الرئاسية في اتفاق فيروميت السابق الإشارة له كون هذا الاتفاق قد حدد معايير اختيار أعضاء الحكومة .

¹ . وقد تضمنت الخطة البنود التالية :

الأمن : وتهدف إلى الأمن العادل في الشارع وإعادة الثقة والتعاون بين المواطن وجهاز الشرطة. المرور : وتهدف إلى تحقيق سيولة مرورية في القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات. الخبز : وتهدف إلى توفير رغيف الخبز الجيد والصحي والمدعوم للمواطن دون عناء. النظافة : وتهدف إلى إزالة القمامة من الشوارع وإعادة تجميل الأحياء. في " الأمن ، المرور ، الخبز، النظافة .. خطة ال 100 يوم لمحاسبة الرئيس مرسي " نقلا عن

في 25 / 03 / 2016 الساعة 15 : 13 <http://www.masress.com/almorakeb/35235>

² . د . م ، " الرئاسة تعلن أسماء مساعدي ومستشاري الرئيس " ، نقلا عن :

<http://www.gn4me.com/issue/details.jsp?ortd>

في 15 / 03 / 2016 ، ساعة 00 : 18

يرى الباحث هاني عودة أن محمد مرسي من خلال خريطة القوى السياسية داخل الطاقم الرئاسي والحكومة أراد إشراك قوى المعارضة في الحكم، من خلال منح مناصب لبعض أفرادها. لكن المعنى الحقيقي لمشاركة قوى المعارضة في الحكم ليس السماح لها بشغل بعض المناصب فحسب، بل يعني أيضا إشراكها في صوغ برنامج لإدارة المرحلة مروراً بالتوافق على خطة اقتصادية تنتشل الدولة من أزمتها وصولاً إلى الاتفاق معها على تشكيل حكومة وحدة وطنية.¹

في 12 أوت 2012 ألغى الرئيس محمد مرسي الإعلان الدستوري المكمل الذي صدر في جوان 2011، و أحال المشير الطنطاوي و عين المستشار محمود مكي نائبا له و اللواء عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع وبهذه الإجراءات أعلن الرئيس عن مدنية الدولة. و بعد هذه الخطوة أصدر الرئيس محمد مرسي، على نحو مفاجئ إعلاناً دستورياً جديداً في 22 نوفمبر 2012² وقد شكل هذا الإعلان أزمة في مصر. فما هي الأسباب التي دفعت بالرئيس لإصدار مثل هذا الإعلان الدستوري ؟ و لماذا شكل أزمة ؟

جاء الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي في 22 نوفمبر محاولةً لتسريع إنهاء المرحلة الانتقالية. حيث رأى أن حلّ الجمعية التأسيسية يعني دخول البلاد في دوامة جديدة، ما حتم عليه إصدار قرار تحصين الجمعية التأسيسية ومنع حلها. أما فيما يخص إعادة المحاكمات و إقالة النائب العام فقد كان هذان القراران مطلباً شعبياً. لكن المشكلة في هذا الإعلان كانت في الطريقة التي صيغ بها حيث جاءت هذه المواد

¹. هاني عودة ، مرجع سابق ، ص . 33

².القرارات هي : 1 - تحديد ولاية النائب العام 04 سنوات، مما يعني فقدان النائب العام محمود عبد المجيد منصبه.2 - إعادة محاكمة مسؤولي النظام السابق، المتهمين بقتل المتظاهرين في أحداث الثورة . 3- تحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى ضد أية دعوى قضائية، تطالب بحل أي منهم 4 - منح الرئيس حق اتخاذ إجراءات إضافية، واستثنائية، لحماية الثورة؛ ، ومن ثم تأسيس محكمة خاصة لمحاكمة المتهمين من رجالات النظام السابق، الذين سبقت تبرئتهم 5 - تحصين كافة قرارات الرئيس منذ توليه منصبه ، وأن القضاء لم يعد بإمكانه البت في قانونية أو دستورية هذه الإعلانات والمراسيم. في مركز الجزيرة للدراسات ، "أزمة الإعلان الدستوري صلاحيات واسعة وقاعدة متصدعة " ، نقلا عن

<http://www.studies-aljazeera.net/positionestimate/2012/11/2012112892050126494.htm>

متناقضة في صياغتها، خصوصا المادة التي تضمنت إقالة **عبد الحميد محمود** فقد تم التفصيل فيها وهذا يتعارض مع أبسط قواعد صياغة القوانين التي يتعين أن تكون مجردة تضع قاعدة عامة.¹

وعقب صدور هذه الإعلان قرر عدد من أعضاء الهيئة الاستشارية للرئيس محمد مرسي تقديم استقالاتهم، وصل عدد المستقيلين ومقالين إلى **11** عضوا و إزاء موجة الاحتجاجات الشعبية المفتعلة التي اندلعت ضد هذا الإعلان، أدخل الرئيس مرسي تعديلا عليه يقصر التحصين على ما يتصل فقط بحل الجمعية التأسيسية و الشورى، متجاهلا أن المشكلة الأساسية هي مع مبدأ التحصين نفسه.²

في **01 ديسمبر 2012** تسلم محمد مرسي مسودة الدستور من رئيس الجمعية التأسيسية و دعى الشعب إلى الاستفتاء على المشروع بعد **15** يوما ليجري استفتاء و كانت نسبة المشاركة في التصويت **42 %³**، لتسفر النتيجة عن نسبة موافقة وصلت إلى **60 %**. لكن استمرار المظاهرات والاعتصامات و سلوك القوى المعارضة طول فترة حكم الرئيس الذي كان حسب الباحث **عزمي بشارة** سلوكا تنافسيا محض - فوجود حزب أغلبية تواجهه معارضة ترفض كل ما يقوم به هو من مميزات مرحلة الديمقراطية وليس من مميزات مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية كون هذه المرحلة تتطلب **تحمل المسؤولية الوطنية لبناء الديمقراطية** إضافة إلى أزمات وقود السيارات والكهرباء و السولار- المفتعلة من الدولة العميقة- و التي اختفت عقب عزل الرئيس ! كل هذا ساهم في خلق

¹. عبد الغفار شكر، " الطريق نحو 30 يونيو في مصر " ، التحرر ، (المغرب : د . د ، ع . 01 ، 2014) ، ص ، ص . 61 ، 68

². أحمد يوسف، نيفين مسعد ، حال الأمة العربية 2012- 2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمه ، ط. 01 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013) ، ص . 144

³. وحدة تحليل السياسات، " دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر " ، نقلا عن :

حالة استياء و رفض شعبي للأوضاع، و تقاوم الوضع بتأسيس حركة شبابية تمرد تدعو المواطنين إلى التوقيع على وثيقة تطالب بإجراء انتخابات رئاسية¹ مبكرة كون الرئيس لم يوفي بوعوده، و طالبت الخروج لمظاهرات في الذكرى الأولى لانتخاب الرئيس. الأمر الذي أدى بالمجلس العسكري لإنذار الرئيس و ضرورة الاستجابة للإرادة الشعبية، لكن الرئيس بقي على موقفه متمسكا بشرعية الصندوق و هو ما أسفر عن تدخل الجيش في 03 جويلية 2013، وخروج القائد الأعلى للقوات المسلحة والإمام الأكبر شيخ الأزهر و قداسة بطريك الأقباط و ممثلون عن القوى السياسية معلنين عزل الرئيس محمد مرسي.

فماهي خلفيات هذا المشهد ؟ و ماهي مبررات كل طرف ؟

إن اعتماد التظاهرات و التجمعات الشعبية الواسعة هي آلية للفعل السياسي لكن لا ينبغي أن تكون المعيار الذي تقاس من خلاله الإرادة الشعبية لأن هناك تأسيس عملية سياسية بإطار قانوني و تشريعي قد أعتمد و أقر عبر وسائل التنافس الانتخابي، إضافة إلى أن اعتماد التظاهرات أو ما يقال أن الشارع يريد، أصبح أداة سياسية توظف في إطار التنافس السياسي لتحل بديلا عن جميع الأدوات الانتخابية و لتنافس شرعية صندوق الانتخاب، بل لتتنقص من الانتخابات بمجملها ولتضرب بنتائجها عرض الحائط خصوصا وأن ثقافة الانخراط في النشاط الحزبي في مصر تعتبر في أرذل مستوياتها حسب استطلاع الرأي الذي قام به المركز العربي في مصر لعام 2012 - 2013.²

يعتبر تقديم موعد الانتخابات مطلب شرعي عيني واضح يمكن أن يجتمع عليه أغلبية الناس، ولكنه في حد ذاته ليس بديلا عن الانتخابات وليس بديلا عن الشرعية لأن هناك سبلا قانونية لتقديم موعد الانتخابات فهذه شرعية بديلة لا تتحقق إلا بالانتخابات. هذا إذا

¹. عادل محمد سليمان ، " بين الثورة والانقلاب : معضلات مصر السياسية والأمنية " نقلا عن

<http://www.studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/09/201292623715338.htm>

في 24 / 01 / 2016 ، الساعة 45 : 09

². لتفصيل عد إلى محمد المصري ، "مصر التظاهرات أداة فعل سياسي بديلة في ظل ضعف جماهير الأحزاب "،

مجلة السياسات العربية ، مرجع سابق ، ص . 127

أخذنا بمطلب مظاهرات التي دعت إليها حركة تمرد يوم 30 جوان 2013 . لكن في ظل غياب هذا الإطار فإن تلك المظاهرات و رغم الأعداد المشكوك في صحتها التي خرجت في ذلك اليوم لم تكن سوى مجرد غطاء شعبي للانقلاب عسكري ضد نظام ديموقراطي حاكم. وهي الخطوة التي أجل على إثرها مطلب الديموقراطية في مصر مجددا وإحلال محله مطلب مكافحة الإرهاب !

المطلب الثالث: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على المستوى اللامركزي

نقصد باللامركزية¹ أن يعهد بسلطة البت في بعض الأمور إلى هيئات تتمتع بنوع من الاستقلال تجاه السلطة المركزية، التي يتسع اختصاصها أصلا لكل أقاليم الدولة إذن السمة المميزة للنظام المحلي هي الاستقلال الذي يعد من أهم ضماناته أن تتكون الهيئات المحلية (اللامركزية) بالانتخاب أساسا، و يتمثل استقلال تلك الهيئات في تمتعها بالشخصية المعنوية، وفي عدم ارتباطها بالسلطة المركزية بتبعية مطلقة، و إنما تخضع فقط لنوع من الرقابة أو الوصاية الإدارية. بالنسبة لهيكل الحكم المحلي في مصر فهو يتكون من 27 محافظة تنقسم إلى 166 "مركزاً" و 200 منطقة حضرية توصف بأنها "مدن" على مستوى البلاد ككل (وفقاً لإحصائيات العام 2002). ثم تأتي مئات أحياء المدن و 4617 قرية.²

يُشكّل الهيكل بكامله عن طريق التعيين من أعلى. إذ يعين رئيس الجمهورية المحافظين في حين يتولّى رئيس الوزراء تعيين رؤساء المراكز و المدن والأحياء؛ ويعين

¹ .أكرم سالم ، " حقائق ومعايير عن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي " نقلا عن

في 13 / 04 / 2016 الساعة 12:00 <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132091>

² . بعض المتخصصين بشؤون الإدارة المحلية يأخذ بوجود اختلاف بين الإدارة المحلية والحكم المحلي إلا أن الغالبية لا تؤيد ذلك بالرغم من اختلاف الكلمات والألفاظ " وعليه فإن هذه المصطلحين يعنيان مفهوما واحدا لا غير .. ذلك هو الاستقلال النسبي لمنطقة معينة في إدارة شؤونها المحلية تحت رقابة المركز

المحافظون رؤساء القرى، أما وزارة الداخلية فتُعيّن العمدة في القرى الصغيرة "التابعة" التي ليس فيها مجالس محلية.

تغلغل المؤسسة العسكرية في هيكل الحكم المحل: برز الحكم المحلي أساساً في عهد عبد الناصر باعتباره وسيلة مهمة لتأكيد سيطرة الرئيس على أنحاء البلاد، و يعتبر المحافظون هم ممثلو الرئيس وأرفع مسؤولي أمن¹ في كل محافظة.

و باستثناء "المجالس الشعبية المحلية" تواجد عدد كبير من الضباط السابقين في مستويات وأثناء هيكل الحكم المحلي كافة، ما كان يوفر لهم الأمان الوظيفي بعد التقاعد فيما يخدم وجودهم بسط نفوذ السلطة الرئاسية لتشمل كل ركن من أركان البلاد. يجدر الذكر أن 50-80 في المئة من المحافظين لهم خلفية عسكرية في أي وقت من الأوقات في حين جاء 20 في المئة آخرين من الشرطة أو أجهزة الأمن الداخلي، فضلاً عن ذلك يشغل الضباط المتقاعدون نسبة أكبر من المناصب الثانوية، مثل نائب المحافظ، ومدير مكتب المحافظ وغيرها، يصل المجموع الكلي للمناصب التي يشغلها ضباط سابقون من القوات المسلحة في هيكل الحكم المحلي على المستوى القومي إلى نحو 2000.

بعد عام 1991 بدأ يطغى على الدولة النظام الأمني (البولييسي) - ويقصد بها أن النمط السائد فيها هو ضبط الحياة اليومية للمجتمع من خلال المراقبة الصارمة و التدخل المتواصل فيها بواسطة الأجهزة الأمنية وهو عكس النظم العسكرية² - حيث احتلت الأجهزة الأمنية موقع الصدارة في فرض سلطة الرئيس في الحفاظ على النظام، أزاح القوات المسلحة إلى الهامش. وأدى ذلك إلى تنافس شديد على النفوذ في الهيكل المحلي .

¹. يزيد صايغ ، " فوق الدولة : جمهورية الضباط في مصر " نقلا عن

في 10 / 04 / 2016 ، الساعة 22 : <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996>

². وليد عبد الحي، " حضور التاريخ من اللحظة الراهنة إلى الأفق السياسية " في كمال عبد اللطيف ووليد عبد الحي محررا، الإنفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية ، ط.1 ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات ، 2012) ، ص . 170

بناءً على هذا الوضع المُترهل الذي يعاني منه هذا المستوى، هل استطاع الرئيس محمد مرسي توقيف تغلغل المؤسسة العسكرية في المؤسسات المدنية خصوصاً وأن الرئيس أكد في برنامجه صراحة: "الشعب هو مصدر السلطات، لذا نرى تغيير سياسة التعيين للمناصب المؤثرة في الدولة (المحافظين والمحليات) إلى الانتخاب، وتشكيل لجنة مستقلة من هيئات قضائية صرفة تكون غير قابلة للعزل .."¹

أجرى الرئيس حركة تعين المحافظين في سبتمبر 2012، حيث عين عشرة محافظين وضمت قائمة المحافظين الجدد أربع شخصيات تنتمي للإخوان المسلمين و ثلاثة لواءات سابقين بالجيش وأساتذة بالجامعة و مستشارا بمجلس الدولة .

وأوضح المتحدث الرئاسي أن تعيين المحافظين الجدد جاء في إطار استكمال العمل التنفيذي بالمحافظات. وأكد أن هذه التعيينات تمت طبقاً لمعايير الكفاءة وحسن السمعة ومدى القرب من المواطنين وتلبية احتياجاتهم، نافياً أن يكون للمعيار الحزبي أي دور في اختيار المحافظين الجدد.² تلت هذه التعيينات تعيينات أخرى في 16 جوان 2013³، حيث عين 17 محافظاً جديداً سبعة أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين وخمسة من العسكريين و ضابط شرطة متقاعد.

إذن و من خلال ما سبق نجد أن عدد المحافظين المحسوبين على الجماعة شكلوا 40.74% من التعيينات، في المقابل شكل المحافظين المحسوبين على مؤسسة العسكرية أجهزة الأمن 33.33%، و 25.92% فقط أساتذة ومستشارين. فالرئيس محمد مرسي لم يستطع تفعيل ما جاء به في البرنامج إضافة إلى أنه لم يستطع الحد من تغلغل المؤسسة العسكرية .

¹. البرنامج الرئاسي لرئيس محمد مرسي ، مرجع سابق ، ص 07

². د . م ، " الرئيس المصري يقرر تعيين عشرة محافظين جدد بينهم أربعة من الإخوان " ، نقلا عن

في 03 / 01 / 2016 ، الساعة 19 : 10 <http://arabic1.peopledaily.com.cn/31662/7936700.htm>

³. د، م ، " سبعة أسماء من جماعة الإخوان ضمن قائمة المحافظين الجدد المعينين من قبل محمد مرسي " نقلا عن

في 15 / 04 / 2016 ، الساعة 12 : 20 <http://www.france24.com/ar/20130617>

المطلب الرابع: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على مستوى السياسة الخارجية

احتاجت مصر بعد 2011 إلى "رؤية" تحكم توجهات السياسة الخارجية للدولة، على نحو يستدعي اهتمامها بالتفاعل مع الإقليم ومع العالم. فالموقع الاستراتيجي لمصر في المنطقة يفرض عليها الانخراط في تفاعلات مع الإقليم و العالم حتى في وقت الأزمات وهو ما جعل القاعدة "إذا لم تهتم مصر بالخارج ، فإن الخارج سيهتم بها"، و قد حدد الرئيس محمد مرسي قبل وصوله لسلطة في برنامجه الانتخابي رؤيته لسياسة الخارجية المصرية إلا أن الإشكالية الأساسية ليست في تبني رؤية معينة، و إنما هي مرتبطة بكيفية مأسسة هذه الرؤية، و ربطها بمؤسسات الدولة و بالمجتمع المصري الذي يمر بتحولات معقدة. وتفعيلها في ظل بيئة إقليمية و دولية مضطربة وعليه هل استطاع الرئيس محمد مرسي تخطي هذه الإشكالية و تفعيل رؤيته ؟

سيتم رصد أداء الرئيس محمد مرسي في السياسة الخارجية على مستوى الدائرتين الإقليمية و الدولية ثم يتم تقييم هذا الأداء في المبحث الثاني للإجابة على هذا السؤال:

1. الدائرة الإقليمية

العلاقات المصرية الفلسطينية : جاء في برنامج الرئيس مرسي بخصوص القضية الفلسطينية¹ "تأييد الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لنيل حقوقه و بناء دولته و تحرير أراضيه و دعم مواقفه على الساحة الدولية و التنسيق مع الدول ذات السياسات المؤيدة للحقوق الفلسطينية بمختلف انتماءاتها الجغرافية و توجهاتها السياسية".

و عليه كانت أول خطوة قام بها الرئيس محمد مرسي الإعلان عن فتح معبر رفح بصورة دائمة أمام حركة المواطنين، والسلع والخدمات، و وفود "حماس" إلى القاهرة للتنسيق و بحث ملفات الوقود والكهرباء وإعادة الإعمار.² و قد أمدف الرئيس مرسي ذلك

¹ البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي ، مرجع سابق ، ص . 74

² نادية سعد الدين ، " التكيف التكتيكي : كيف يمكن فهم سياسات حماس اتجاه الثورات العربية " ، نفاعن

بالتزام فك الحصار عن القطاع، الذي ترجمه بتيسير زيارة تاريخية لأمير دولة قطر حمد بن خليفة و الوفد المرافق إلى غزة، بهدف كسر الحصار عن القطاع و تقديم دعم إلى الشعب الفلسطيني بلغ حوالي **450 مليون دولار**، إضافة إلى هذا فقد أصبح لمصر الدور المحوري في رعاية المصالحة الفلسطينية، و محاولة ترميم العلاقات بين فتح و حماس للمضي قدما نحو تشكيل حكومة وحدة .

وقد جاءت هذه السياسات نتيجة الموقع الحساس للقطاع و أيديولوجيته المعادية للتواجد الإسرائيلي في المنطقة، ناهيك عن احتوائه لمختلف العناصر الجهادية و حدوده الجغرافية مع شبه جزيرة سيناء. كل هذه المعطيات هي التي تحكمت في السياسة المصرية اتجاه القطاع، خاصة و أن الأمن القومي المصري في تلك الفترة تطلب بناء علاقات تعاون مع حكومة حماس في غزة .

بالعودة لمنطقة شبه جزيرة سيناء في 25 أوت 2012 تعرضت وحدة "الماسورة" الحدودية المصرية لهجوم مباغت من طرف جماعة إرهابية أثناء تناول أفرادها طعام الإفطار. أسفرت العملية على سقوط 16 فردا من أفراد الوحدة، وجرح 7 آخرين. وعلى إثر هذا الهجوم أصدر الرئيس قرار بتنفيذ عملية أمنية واسعة. و كانت المرة الأولى منذ اتفاقية كامب ديفيد التي تطأ أقدام جنود الصاعقة المصرية مدعومة بعشرات الدبابات و تحت غطاء من طائرات الأباتشي هذه المنطقة من سيناء¹

¹. بموجب إتفاقية السلام، والملاحق الأمنية لها، قسمت سيناء إلى شرائح طولية موازية لقناة السويس من الغرب إلى الشرق (أ) و(ب) و(ج)، سمح لمصر بوضع قوات مسلحة في المنطقة (أ) فقط، وبتعداد لا يزيد عن 22 ألف جندي، أما المنطقة (ب) فمحظور وضع أكثر من 4000 جندي حرس حدود فقط بها مسلحين بأسلحة خفيفة. والمنطقة (ج) بها بوليس مصري فقط ، أضيف لهم 750 جندي حرس حدود عام 2005 لتأمين حدود غزة بموجب اتفاقية فيلادلفيا المصرية الإسرائيلية. تراقب هذه الترتيبات قوات أجنبية موجودة في قاعدتين عسكريتين في شرم الشيخ والجورة، إضافة إلى 31 نقطة تفتيش أخرى. وهي غير خاضعة للأمم المتحدة، يطلق عليها قوات متعددة الجنسية، 40 بالمائة منها قوات أمريكية. انظر ملحق رقم : 05

دلالة الحادثة:

تمثلت خطورة الحادثة في أنه مس هيبة القوات المسلحة المصرية فهو الأول ضد أفراد من الجيش، كما أن الإخفاق كان جلي سواء في منع حدوثه أو التصدي له، بالإضافة لذلك عزز الهجوم من الاتهامات الإسرائيلية المتكررة لمصر بعدم قدرتها على ضبط الأمن على الحدود، وانتشار الجماعات الموصوفة بالإرهابية في سيناء.¹

وضع الهجوم الرئيس المصري أمام اختبار حقيقي لقدرته على مواجهة أزمة بهذا الحجم، خاصة و أن كثيراً من وسائل الإعلام حملته جزءاً من المسؤولية نتيجة فتح معبر رفح. لكنه اتخذ قرارات مفاجأة، فأحال مدير المخابرات العامة اللواء مراد موافي للتقاعد بعد تصريحاته المثيرة للجدل حول معلومات مسبقة لدى المخابرات المصرية بالحادث وأقال محافظ شمال سيناء، وأجرى تغييرات طالت قائد الحرس الجمهوري و قائد الشرطة العسكرية وقيادات أمنية في القاهرة، وهو ما اعتبره البعض البداية الحقيقية لممارسة مرسى صلاحياته.

العلاقات المصرية السودانية: خطت العلاقات مع مصر خطوة جديدة في أبريل 2013 بزيارة الرئيس محمد مرسى الخرطوم و إبرامه سلسلة من الاتفاقات، أبرزها ما يتعلق بالربط البري بين الدولتين وتخصيص 02 مليون فدان بالسودان للمستثمرين المصريين لزراعة محاصيل استراتيجية كالقمح و إقامة محور يضم كلا من مصر والسودان وليبيا. ومع أن هذه الزيارات أثارت ضجيجا كبيرا بسبب تصريحات الرئيس المصري خلالها والتي فهم منها أنها تشير إلى الاستعداد للتفاوض مع السودان بشأن مثلث حلايب وشلاتين. إلا أن هذه الزيارة حاولت كسر جمود العلاقات الثنائية بين

¹. مركز الجزيرة للدراسات ، " المواجهات بسيناء.. تداعيات ومآلات " نقلا عن

<http://www.studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/8/15/2012815113929592734.htm>

m

البلدين. يذكر أنه سبقت زيارة مرسي للخرطوم زيارة البشير لمصر في سبتمبر 2012 ليوم واحد تم فيه بحث قضية حوض النيل و أيضا زيادة واردات مصر من اللحوم السودانية. لكن العلاقات بين البلدين ما لبث أن توترت في جوان 2013 على خلفية موقف السودان من سد النهضة الإثيوبي على النيل الذي رأت فيه مصر انحيازا سودانيا إلى جانب إثيوبيا على حساب علاقاتها بمصر.¹

الأزمة السورية: شاركت مصر في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الطارئ (14 - 16 أوت 2012)، الذي دعا له العاهل السعودي و هناك طرحت مبادرة للتعامل مع الأزمة. لم يتقدم الرئيس مرسي بمشروع تفصيلي، ولكنه اقترح تشكيل لجنة من الأربعة الكبار، ذوي الاهتمام المباشر بالأزمة السورية: مصر، السعودية، تركيا وإيران، للعمل على إيجاد حل.

المنطق الذي أسس للمبادرة المصرية بسيط ، فالمبادرة توفر لإيران فرصة لأن تصبح طرفاً في الحل بدل أن تكون جزءاً من المشكلة، ولكن نظراً لأن الدبلوماسية المصرية لم تكن قد أجرت الاتصالات الضرورية بالأطراف المعنية قبل طرح المبادرة ، فإن الاستجابة لم تكن سريعة؛ سيما من إيران والسعودية ذلك أنه يجب أن تتجز مباحثات أولية ، قبل أن يتضح ما إن كان التصور المصري سيمضي قدماً أم لا. لكن سرعان ما طالب الطرف المصري برحيل الأسد و قطع العلاقات الدبلوماسية مع دمشق.

في الوقت الذي يرفع فيه الرئيس المصري شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول! و بعد تدخل حزب الله علنا في المواجهة العسكرية في سورية، نحى الموقف المصري منحى أكثر تشدداً بالغاً ذروته في دعوة الرئيس محمد مرسي قبيل تنحيته بأسبوعين حزب الله إلى الخروج من سورية، و معلنا قطع العلاقات الدبلوماسية كليا مع سورية وإغلاق السفارة السورية في القاهرة و سحب القائم بالأعمال المصري من دمشق .

¹ .أحمد يوسف، أحمد نيفين ، مرجع سابق ، ص ، ص . 260 ، 261

العلاقات المصرية الخليجية : ¹

السعودية : قام الرئيس مرسي بزيارته الخارجية الأولى إلى المملكة العربية السعودية (10 - 11 جويلية 2012). و خلال هذه الزيارة تم الاتفاق على خط ائتمان لتمويل الصادرات السعودية غير النفطية لمصر بقيمة 750 مليون دولار، وتوقيع اتفاقية بقيمة 230 مليون دولار لتمويل ثلاثة مشروعات في مجال تجديد أدوات الري و الشرب، كما بلغت الاستثمارات السعودية خلال عام 170 مليون دولار.

قطر: في 11 أوث 2012، استقبل الرئيس المصري في القاهرة أمير قطر، حمد بن خليفة آل ثاني، الذي وصل العاصمة المصرية في زيارة قصيرة ليوم واحد. كان واضحاً أن الزيارة التي تضمنت إعلان الضيف القطري عن إيداع 2 مليار دولار في البنك المركزي المصري لتعزيز وضع المالية المصرية العامة، تستهدف التأكيد على علاقات قطر بالقيادة و النظام المصريين الجديدين.

وقد تم الاتفاق خلال زيارة الرئيس مرسي للدوحة على تقديم قطر مساعدات لمصر بقيمة ثلاثة مليارات دولار أخرى في صورة سندات ، وتعهدت قطر بضخ استثمارات بقيمة ثمانية مليارات دولار في قطاعات الحديد و الصلب وتوليد الكهرباء والسياحة ، إلى جانب تقديم ثلاث شحنات غاز هدية للشعب المصري.

العلاقات المصرية التركية : خلال زيارة مرسي لأنقرة تم الاتفاق على تقديم تركيا قرضا لمصر بقيمة مليار دولار، و تمويل مشروعات في مجال الغزل و النسيج و النقل العام بقيمة مليار دولار و توريد 150 سيارة لجمع القمامة.

¹. مركز الجزيرة للدراسات، " مرسي في شهره الثالث: تعزيز الموقف الداخلي وخطوات خارجية متسارعة "، نقلا عن

2. الدائرة الدولية¹

العلاقات المصرية الإفريقية: أكد الرئيس مرسي أن مصر عادت بقوة إلى القارة الإفريقية. وقد قام بزيارة إلى جنوب أفريقيا والسودان و أوغندا و إثيوبيا للمشاركة في القمة الإفريقية، حيث التقى بالعديد من الزعماء الأفارقة لبحث توسيع التعاون في مختلف المجالات. إضافة لحضوره مؤتمر القمة الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لإعادة مصر إلى إفريقيا، بعد قطيعة استمرت نحو 17 عاماً منذ 1995.

العلاقات المصرية الأمريكية: لقد عرفت حكم مرسي تعاون أممي أمريكي خصوصا فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة المقاومة الإسلامية في غزة و القوات الإسرائيلية في عملية "عمود السحاب"، إضافة لتنسيق المصري الأمريكي من أجل حماية الحدود الغربية مع ليبيا لمنع تهريب الأسلحة، و هذا راجع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت فترة حكم مرسي وهو الأمر الذي يتطلب استقرار في المنطقة لتفرغ لحل المشاكل الداخلية ما جعل من مصلحة مصر التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

العلاقات المصرية الآسيوية :

إيران : شهدت العلاقات بين مصر و إيران تحسنا ملحوظا بالفعل، و بدا جليا في تبادل زيارات المسؤولين من البلدين فقد قام الرئيس مرسي بزيارة طهران للمشاركة في قمة عدم الانحياز التي عقدت في 30 / 31 - أوث 2012 لكنه حرص على توجيه رسالة خلال هذه الزيارة. و هي أنها زيارة بروتوكولية في المقام الأول حيث تم اختصارها لساعات قليلة شملت تسليم رئاسة القمة إلى إيران و إلقاء كلمة في جلسة الافتتاح، و لم تتضمن لقاء بين مرسي والمرشد علي خامنئي على عكس بعض الرؤساء المشاركين. و أخيرا أثارة اتفاقية التعاون السياحي التي وقعتها مصر و إيران في 27 / 02 / 2013 ردود فعل متشددة

¹. المكان نفسه

من جانب القوى التي عارضت زيارة أحمد أنجاد للقاهرة، لدرجة إعلان 15 حزبا وجماعة إسلامية عن تنظيم مليونيه لرفض التطبيع مع إيران في 15 مارس 2013.

الصين : في زيارة مرسي لبكين تم الاتفاق على قيام شراكة صينية بتطوير المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس ، وتوقيع برنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة ومنحة صينية لتمويل مشروعات البنية التحتية.

الهند : خلال زيارة مرسي لنيودلهي تم الاتفاق على زيادة الاستثمارات الهندية و توثيق التعاون العسكري و السياحي و دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة في مصر.

باكستان : خلال زيارة باكستان تم الاتفاق على توسيع التعاون الاقتصادي.

العلاقات المصرية الأوروبية: خلال زيارة إيطاليا تم الاتفاق على إنشاء منطقة صناعية إيطالية في مصر و دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة بمبلغ 45 مليون يورو وإنشاء مخازن آلية جديدة بقيمة 50 مليون يورو¹. وفي برلين اتفق الرئيس مرسي مع الجانب الألماني على تمويل مشروعات لدعم البنية الأساسية في محافظات قنا وأسيوط وكفر الشيخ والغربية، و تنمية المناطق العشوائية في مصر. إضافةً لتأسيس منتدى السياسة الخارجية كأول مركز فكر رسمي للدولة المصرية لدعم صنع قرارات السياسة الخارجية

المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في السلطة

تتمحور عملية التقييم هنا حول عنصرين: أولاً تحديد في كل مطلب المعايير والمؤشرات التي على أساسها تجرى عملية التقييم، ثم معالجة تلك المعايير والمؤشرات واختبارها على أداء تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في سياق مشاركتها السياسية .

¹. د . د م ، " ما الإنجازات التي حققها محمد مرسي وبالأدلة " نقلا عن :

http://thakafawhayat.blogspot.com/2013/07/blog-post_1535.html

المطلب الأول : تقييم الأداء على مستوى التنظيم الداخلي

أي الجانب الهيكلي للحركة فدورها كحزب سياسي يسمح لها بالمشاركة في مختلف المحطات الانتخابية، هذه الأخيرة التي تستدعي منها استمرار تجديد و توسيع كل هياكلها و مستوياتها التنظيمية، لجعلها تتماشى مع التطورات المرحلية من أجل تحقيق الفاعلية أكبر في الفوز بمكاسب انتخابية أوسع عن سابقتها. كما يبرز معيار التنظيم كذلك بمدى تماسك الحركة أمام مختلف الهزات والصدمات التي تصيها.¹

إسقاط هذا المعيار على تنظيم جماعة الإخوان المسلمين يكون واضح من خلال إنشائها لذراع سياسي "حزب الحرية والعدالة"، وتمكنه في فترة قصيرة خوض الاستحقاقات التي تلت 2011 في فترة تميزت بحدة التوتر والاستقطاب و تقديمها لمرشحين و قد برز معيار التنظيم خلال رفض اللجنة المرشح خيرت الشاطر في الرئاسيات و رغم ذلك أكملت الجماعة بمحمد مرسي. كذلك الحركية و الفاعلية التي طالت الحملات الانتخابية. لكن تنظيم جماعة الإخوان المسلمين لم يتمكن من الفصل الحقيقي بين الحزب و التنظيم كونه وظف آليات التنظيم للتنشيط الحملات الانتخابية وتدخّل مجلس الشورى الخاص بالتنظيم لتقديم مرشح للرئاسيات.²

1. معيار الأداء:

المقصود به مدى قدرة الحركة على تحمل المسؤولية التسييرية المنوطة لها على أعلى مستوى، كالأداء الحكومي خاصة في ظل وجود تحدي غياب خبرة الحركات الإسلامية في ميدان التسيير و الإدارة، هذا الذي يمكن الحركة من كسب شركاء سياسيين جدد . يبرز هذا المعيار من خلال استكمال نواب مجلس الشعب المسؤولية التي أنيطت لهم فيما يخص لجنة التحقيق في حادثة إستاذ بور سعيد، إضافة لتسليم مسودة الدستور في الوقت المحدد له رغم ما شابته من عيوب في بعض مواده . و بالعودة لهذه المواد فقد

¹ . عمرانى كروبسة ، مرجع سابق ، ص . 128

² . عزمى بشارة ، " الثورة ضد الثورة و الشارع ضد الشعب والثورة المضادة " ، مرجع سابق ، ، ص . 13

كانت عاكسة لقضايا وأيديولوجية التيار الغالب على الجمعية، وهذا الأمر يخلق حسب عزمي بشارة مشكلة حيث تتوقف الأحزاب الأقل قوة وتطالب بضمانات ألا تتحول أيديولوجية أي حزب إلى أيديولوجية رسمية في الدولة¹، وهو ما أُصطلح عليه في تلك الفترة "بأخونة الدولة" فقد أخذ التنافس السياسي طابع الصراع بين الدفاع عن الهوية الإسلامية الذي يمثله الإخوان والتيار الآخر "العلماني" المعادي للهوية والذي راح يبالغ في معادات القيم والهوية الإسلامية".

بالنسبة للرئيس و في ظل وصوله للحكم ومع القيود التي كبلت صلاحياته و سلسلة الوعود الذي قدمها للقوى السياسية و الشعب المصري، جعلت من أدائه يرتبك و قد لوحظ هذا من خلال تأخر تشكيل الحكومة و الطاقم الرئاسي رغم محاولة تضمين التشكيلة تنوعات قوى سياسية ذات كفاءة (حكومة تكنوقراط) إلا أنه واجهته معارضة شديدة من قبل القوى السياسية بحيث لم تبرز المعايير المتفق عليها في اختيار الحكومة.²

كذلك الارتجال في صياغة الإعلان الدستوري في 22 جوان 2011 و الذي أدخلته في صراع مع المؤسسات الدولة و القوى السياسية، الأمر الذي جعل معظم المستشارين في الهيئة الاستشارية يستقيلون. ولكن رغم ذلك يُقرأ هذا الإعلان من جانب آخر كمحاولة لوضع حد للفوضى السياسية والقانونية التي تعاني منها البلاد، واسترجاع الرئيس لصلاحياته من أجل بداية الإصلاح. إضافة إلى أن الرئيس لم يستطع على المستوى اللامركزي تفعيل رؤيته من خلال تعيين المحافظين عن طريق الانتخاب واستمرار تغلغل المؤسسة العسكرية حتى في تعييناته .

¹ عزمي بشارة ، في الثورة والقابلية للثورة ، ط . 01 ، (بيروت : الدار العربية للعلوم وناشرون السياسات ، ص .

² آية اشرف ، " الجبهة الوطنية" تطالب مرسي بتنفيذ اتفاق "فيرمونت" ، نقلعن

2. معيار الفاعلية:

أو المنتج السياسي الذي تحققه الحركة من خلال مشاركتها السياسية على جميع المستويات الانتخابية المحلية والبرلمانية، وكذلك التمثيل الحكومي والذي يُجسد على أرض الواقع بجملة الإنجازات والمشاريع التنموية المنعكسة إيجاباً على معيشة الأفراد وفي مختلف الميادين. بالنسبة للمنتج السياسي لحزب الحرية والعدالة فقد تمثل في الإنجازات التي حققها الرئيس عند توليه السلطة لعل أبرزها ما جاء في الكتيب الصادر عن الرئاسة وأهمها :

ارتفع معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2013 من 1.8% إلى 2.4%. و ارتفع إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال المدة نفسها من 170.4 إلى 181.4 مليار. كما شهدت أعداد السائحين زيادة خلال الفترة نفسها من 8.2 إلى 9.2 ملايين سائح، وزاد الناتج المحلي بسعر السوق من 1175.1 إلى 1307.7 مليارات جنيه. هذا على مستوى الاقتصادي أما بالنسبة لشق الاجتماعي فقد استفاد 1.9 مليون موظف من رفع الحد الأدنى للأجور. وبالنسبة لمحدودي الدخل استفاد 1.2 مليون مواطن من العلاج على نفقة الدولة¹.

استفادت 90 ألف أسرة من مشروع "ابن بيتك" واستفادت 1.5 مليون أسرة من معاش الضمان الاجتماعي. إضافة لاستفادت أكثر من 489 ألف امرأة من التأمين الصحي على المرأة المعيلة، كما استفاد 13.2 مليون طفل دون السن المدرسي من التأمين الصحي. إعفاء 52.5 ألفاً من صغار المزارعين المتعثرين من المديونيات واستفاد 2793 من صغار المزارعين من مشروع تنمية الصعيد.

¹. د . م ، " إنجازات محمد مرسي في عامه الأول " نقلا عن :

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/6/27/>

في 02 / 05 / 2016 ، الساعة 20 : 00

المطلب الثاني: تقييم الأداء على مستوى النظام السياسي

يحدد من خلال معيارين :

1. معيار التأثير:

أي كيف تتأثر المشاركة السياسية للحركة بالإجراءات التي تضعها السلطة. حيث تعتمد السلطة غالبا سياستين إما الاحتواء أو الإقصاء لإضعاف مشاركتها السياسية والتأثير على أدائها السياسي وتعتمد عادة آليتين:

أ. الآلية القانونية:

تتمثل في مجموعة الإجراءات والقوانين الصادرة عن السلطة، مظهرها يهدف إلى تنظيم الحياة السياسية وباطنها يهدف كبح واحتواء النشاط السياسي للحركة.

ب. الآلية غير القانونية:

المتعلقة بالإجراءات الخارجية عن القانون والبعيدة عن الدستور التي تهدف إلى تزوير العملية الانتخابية لصالح النخب الحاكمة.¹ مثل السلطة في المرحلة الانتقالية المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وبالنسبة للآلية القانونية والتي استعملها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في فترة ما بعد حراك 2011 تمثلت في الإعلانات الدستورية الصادرة عنه منذ توليه السلطة، خصوصا الإعلان الصادر ما بين الجولتين الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية 2012، التي تنص على عدم شرعية قانون العزل السياسي لفتح المجال أمام أحمد شفيق المحسوب على النظام السابق للمشاركة في الانتخابات وهو ما شكل تحدي لمحمد مرسي².

¹ . عمراني كربوسة ، مرجع سابق ، ص . 130

² . د . م ، " بعد الانتخابات الرئاسية : مصر في مفترق الطرق " ، نقلا عن

2. معيار التكيف:

يعتبر من أهم المعايير وأصعبها تنفيذًا على المستوى العملي، فهو يعني كيف تتكيف الحركة الإسلامية مع مبدأ التأثير الذي تفرضه السلطة الحاكمة. لقد تكيفت جماعة الإخوان المسلمين مع تأثير سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمحكمة الدستورية، من خلال المواجهة بنفس السلاح وهو استعمال الإعلانات الدستورية، فعقب تولي الرئيس محمد مرسي السلطة أصدر إعلان دستوري يلغي به الإعلان الصادر ما بين جولتي الانتخابات الرئاسية و بذلك حسم ازدواجية السلطة المدنية والعسكرية.¹ لكن جماعة الإخوان المسلمين لم تستطع التكيف مع قرار 30 جوان 2013 إذ اختارت استراتيجية رفض القرارات الصادرة عن المجلس العسكري والتمسك بشرعية الصندوق.

المطلب الثالث : تقييم الأداء على المستوى الشعبي

يمكن ربطه بمعيار أساسين هما:

1. معيار الوزن السياسي:

يعتبر هو الآخر من أهم المعايير التي من خلالها يمكن للحركة قياس حجم وزنها على الساحة السياسية. فشعبيتها إذ تبرز من خلال النتائج المتحصل عليها في كل استحقاق انتخابي، كون الحصيلة الانتخابية هي المؤشر الأساسي على مدى وزن الحركة في الساحة السياسية. وهذا المعيار مرتبط بمجموعة من المؤشرات أهمها :

أ. البرنامج السياسي

يجب أن يكون معبرا عن تطلعات الشعب و طموحاته، نابعا من مكوناته ومشكلاته اليومية يلتمس الحلول ويضع إجراءات عملية لتنفيذها. ولقد كان لحزب الحرية والعدالة برنامج يحمل رؤية الجماعة للإصلاح الشامل بدأً من أصغر وحدة في المجتمع (الفرد) إلى أعلاها(الدولة). حيث شمل السياسة المحلية والخارجية والاقتصادية وقضايا متنوعة

¹ . أحمد خلف أحمد ،" الحملات الانتخابية الرئاسية ومستقبل مصر " ،أمتي في العالم ، مرجع سابق ، ص . 183

كالبيئة والمرأة و غيرها وقد ركز البرنامج على تقديم حلول للمشكلات التي تعاني منها مصر وتجسيد شعار الإسلام هو الحل.¹

ب. استراتيجية العمل

لا يمكن لأي برنامج سياسي أن يجد طريقه للواقع، إلا عن طريق توفر استراتيجيات أو خطة عمل مدروسة وموضحة الأهداف والوسائل، وتأخذ في حساباتها مختلف الانعكاسات الإيجابية والسلبية. ويبدو أن هذا قد غاب عن حزب الحرية والعدالة فرغم أن البرنامج يحمل نظرة شاملة لعملية الإصلاح في مصر إلا أنها لم تستطع تحقيق كل ما جاء فيه خصوصا في الجانب الاقتصادي حيث وضع البرنامج هدف محدد (الانتقال من معدل نمو 1.8% إلى 7% متوسط معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يسمح بمضاعفته خلال السنوات العشر الأولى) ولكن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال الأشهر التسعة الأولى لعام 2013 ارتفع بـ: 2.4% فقط. التأكيد في البرنامج على محاولة الخلاص من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذا لم يتحقق.

2. معيار التمثيل:

يبرز خاصة في الجهاز الحكومي؛ فتجاوز الحركة الإسلامية المجالس التشريعية إلى المجالس التنفيذية من شأنه تكوين وتكريس مشاركتها السياسية التي يجب أن ترتبط بمطلقاتها الفكرية لتبرز من خلالها مدى كفاءة وزراءها وجدارتهم بقيادة المهام. ولكن حزب الحرية والعدالة على الرغم من أن رأس السلطة كان من الحزب، إلا أن الحكومة التي شكلها مرسي لم تكن المناصب الوزارية المهمة من نصيب أعضاء حزبه واقتصر حضورهم في وزارات ليس لهم حضور كبير على الساحة السياسية ما أضعف المشاركة السياسية للحزب وعرضه للكثير من الضغوط.

¹ . د . م ، " تفاصيل مشروع النهضة البرنامج الانتخابي للدكتور محمد مرسي مرشح الحرية والعدالة وجماعة الإخوان للرئاسة "، المكان نفسه.

المطلب الرابع: تقييم الأداء على مستوى السياسة الخارجية

السياسة الخارجية ظاهرة متعددة الأبعاد، ذلك أن عملية التصرف في المحيط الخارجي للوحدة الدولية يتطلب منها صياغة مجموعة من الأهداف وتحديد مجموعة من القرارات والسلوكيات، التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية وهنا فإن السياسة الخارجية هي برنامج يتضمن بعدين:¹

البعد العام: يشمل توجهات و الأدوار و الأهداف و الاستراتيجيات، فالسياسة الخارجية تتضمن توجهات معينة كما تتضمن مجموعة من التحصيلات المتعلقة بأدوار صانعي السياسة الخارجية وبمركز دولتهم في النسق الدولي.

البعد المحدد: وينصرف إلى مجموعة من :

أ. **القرارات:** وهي اختيارات محددة لصانعي السياسة الخارجية بين البدائل المتاحة لكل مشكلة محددة.

ب. **السلوكيات:** وهي التصرفات اللفظية أو العملية المحددة زمانا ومكانا، والتي يقوم بها الأشخاص الحكوميين المخولين رسميا باسم الوحدة الدولية.

ت. **المعاملات:** تشمل الأنشطة الاقتصادية والاتصالية ذات الطابع الدوري المنظم التي يتم تحليلها على أساس تجميعي نظرا لتكرارها في التجارة الخارجية والاتصالية الشعبية.

في إطار هذين البعدين تأتي عملية صنع السياسة الخارجية والتي تقوم على صياغة الرؤية وتجديد الوسائل والأدوات وفقا للقدرات المتاحة. وبالنظر للسياسة الخارجية لمصر في ظل رئاسة محمد مرسي من الصعب تقييم **البعد العام** لهذه السياسة نظرا لمحدودية الفترة الزمانية، من ناحية أخرى لأن هذا البعد يحتاج لمرور فترة زمانية طويلة حتى تتضح وتتبلور مكوناته ومن هنا فإن التقييم لهذه السياسة ينصب بالدرجة الأولى على

¹ محمد سيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط . 02 ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، 1998) ، ص ، 39

البعد المحدد للسياسة الخارجية أي (القرارات، السلوكيات، المعاملات) وحسب الباحث عصام عبد الشافي يمكن تبيان عقلانية صانع القرار عبر 03 مستويات¹ :
المستوى الأول: مبادرات تم التخطيط لها والقيام بها، بحيث كانت محددة في أهدافها وما ترسله من رسائل لكل الأطراف ذات الصلة بالسياسة الخارجية المصرية.

- الزيارة التي قام بها الرئيس مرسي للصين، واستمرت ثلاثة أيام، والتوقف ليوم في إيران والإعلان عن توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الهدف الأساسي لزيارة الصين كان اقتصاديا، وهو ما يفسر العدد الكبير من رجال الأعمال المصريين الذين رافقوا الرئيس في رحلته. تعتبر هذه أول خطوة للرئيس المصري خارج النطاق العربي وبينما كانت التوقعات تشير إلى أن رحلة مرسي الدولية الأولى ستكون إلى الولايات المتحدة، هذه الزيارة أكدت أن خيارات مصر الجديدة على الصعيد الدولي ستكون مفتوحة ومتعددة، و أن على واشنطن أن تعتاد على الطابع الاستقلالي للقرار المصري الخارجي.

- أما الهدف من الزيارة القصيرة لطهران، التي أثارت عاصفة من ردود الفعل، منذ الإعلان عنها فقد وصفت بأنها زيارة قد تضع حداً للقطيعة الطويلة بين البلدين، توصل رسالة مفادها أن المقاربة المصرية الجديدة لإيران لن تغض النظر عن ملفات الخلاف واصطدام المصالح بين البلدين سواء فيما يتعلق بالمسألة السورية أو غيرها من القضايا.

- تحسن العلاقات مع السودان و استغلالها من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، الأمر الذي يسهم في النهوض باقتصاد مصر وكسب حليف فيما يخص قضية

¹ . عصام عبد الشافي ، تقييم أولي للسياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي نقلا عن :

سد النهضة إضافة للعمل على تمتين العلاقات مع دول الخليج قصد استثمار هذه العلاقات اقتصادياً من خلال الاستثمارات والمساعدات المالية.¹

المستوى الثاني: مبادرات جاءت انتهازا لفرص أتاحت أمام صانع السياسة الخارجية المصرية، ونجح في الاستفادة منها بدرجة كبيرة، ومن ذلك :

- انتهاز فرصة انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لإعادة مصر إلى إفريقيا، بعد قطيعة استمرت نحو 17 عاماً منذ عام 1995 ومن هنا، جاء حضور الرئيس مرسي للقمة وكلمته أمامها، ومباحثاته المكثفة لترسل رسائل عن سياسة مصر الإفريقية الجديدة، وأنها ستكون في قلب دوائر سياستها الخارجية.

- انتهاز فرصة القمة الطارئة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في السعودية، والتي تم استغلالها في تأكيد عودة مصر إلى دائرتها الإسلامية، وطرح مبادرة لتسوية الأزمة السورية، تكون مصر أحد أطراف مربعها الفاعل، بجانب السعودية، وإيران، وتركيا.

- انتهاز فرصة قمة منظمة عدم الانحياز في العاصمة الإيرانية طهران وجاء استغلالها بشكل جيد، تعد فرصة لنقل عدد من الرسائل الرمزية للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية. في مقدمة هذه الرسائل أن مصر بسياستها الجديدة تمد يدها للجميع.

المستوى الثالث: ردود أفعال لا ترقى لمستوى المبادرة، ولكنها مقبولة في ظل طبيعة الظروف الراهنة التي مرت بها مصر من ناحية، وفي ظل قصر الفترة الزمنية للرئيس مرسي من ناحية أخرى، ولأنها ترتبط بملفات ذات درجة عالية من الأهمية والحساسية والتعقيد والتشابك، والتعامل معها يتطلب درجة عالية من التركيز والهدوء وحسن الرؤية، في ظل ما يمكن أن تفرزه إثارته من تحديات نحن في غنى عنها في هذه المرحلة ومن ذلك :

¹ مركز الجزيرة للدراسات، " مرسي في شهره الثالث: تعزيز الموقف الداخلي وخطوات خارجية متسارعة " ، المكان نفسه

- الموقف من إسرائيل ومناوشاتها على الحدود الشرقية، حيث يتم التعامل مع كل حدث وفق مستواه كنوع من رد الفعل دون تضخيم أو مبادرة في تحرك جاد وحاسم تم التخطيط له بعناية واتخاذ إجراءات جريئة من الطرف المصري فيما يخص نشر القوات المسلحة المصرية.

- الموقف من الولايات المتحدة، حيث اقتضت السياسة الخارجية المصرية على توجيه عدد من الرسائل الرمزية للإدارة الأمريكية، سواء في زيارة الصين، أو زيارة إيران، أو الزيارة المتوقعة لمقر الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد بين الحين والآخر على أهمية العلاقات المصرية-الأمريكية خصوصا فيما يخص المساعدات والتعاون الأمني، ولكن ليس بالدرجة نفسها التي قام عليها النظام السابق، والتي وصلت لدرجة الانبطاح والتبعية أمام كل السياسات الأمريكية¹.

وفي إطار هذه المستويات وما تقوم عليه من مؤشرات، يمكن القول إن السياسة الخارجية للرئيس مرسي شهدت ما يمكن توصيفه بنقلة نوعية (مع التحفظ على مستوى وحدود هذه النقلة وقصر الفترة) ما يمكن فهمه من خلال ما سبق أن الرئيس محمد مرسي ما حاول القيام به في تلك الفترة المبكرة من رئاسته، ليس التخلي عن التحالفات السابقة أو الاقتصار عليها، بل فتح قائمة خيارات إقليمية ودولياً تحسباً لدور المنشود لمصر. بناءً على ما سبق يمكن القول بتحفظ نظراً لمحدودية فترة حكم الرئيس محمد مرسي أنه استطاع تفعيل رؤيته وترجمتها على الساحة الإقليمية والدولية مبدئياً.

¹. عصام عبد الشافي ، المكان نفسه

خاتمة

على اعتبار أن البحث العلمي هو وسيلة للاستفهام و الاستقصاء المنظم و الدقيق وفق دليل، يقوم به الباحث لاقترب ومحاكاة حقيقة الظاهرة المبحوث فيها، عبر أدوات ومنهجية علمية تحصنه و تخرجه من دائرة صناعة الحقيقة إلى دائرة كشفها. وهو الأمر الذي يجعل من النتائج التي يتوصل إليها الباحث هي القيمة العلمية التي يُوسم بها بحثه العلمي.

وانطلاقاً مما سبق كانت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل موضوع " التجربة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بعد 2011 دراسة حالة: تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر " كالتالي :

- الصعود السياسي للحركة الإسلامية بعد 2011 يمكن فهمه من خلال تشريح بيئة هذا الصعود، فسقوط النظم السياسية العربية لم يكن وليد الصدفة بل هو نتيجة لتشابك مقدمات سياسية واقتصادية واجتماعية ساهمت في إفقادها شرعية وجودها، إضافة إلى أن الاستبداد و التسلط شكل عائق أمام تكوين بدائل سياسية على الساحة السياسية العربية، تستطيع أن تستبصر حلول للأزمات التي خلفها فساد هذه الأنظمة. و هو الأمر الذي فتح المجال للبديل أوَّحد اكتسب شرعية وجوده الاجتماعية قبل الشرعية القانونية من خلال مجموعة من العوامل أهمها: (انسجام خطاب الحركات الإسلامية مع البيئة الاجتماعية، مقاومة الهيمنة الاستعمارية الفاعلية الاجتماعية، فشل التجارب السابقة) هذه المقدمات جعلت الحركة الإسلامية تتميز بالحيوية والقدرة على التأقلم مع حاجات الواقع و إكراهاته. إضافة إلى إتقانها الأداء في العمليات الانتخابية التي برهنت عليه في مختلف التجارب التي شاركت فيها، وهو ما مكنها من الوصول لمواقع اتخاذ القرار في كل من تونس ومصر والمغرب .

- وصول الحركة الإسلامية للسلطة في بعض الدول العربية صادفه تحديات استدعى منها مراعاتها، خصوصا و أن هذا الوصول لم يكن في ظروف عادية أي الانتقال السلمي للسلطة، بل في مرحلة اتسمت بالاستقطاب و تستدعي تسكين المرحلة الانتقالية و هي تحديات تتعلق بالحركة نفسها و أخرى تتعلق بعلاقتها مع القوى المحلية و الدولية. استجابة الحركة الإسلامية لهذه التحديات التي تم رصدها من خلال هذه الدراسة يسهم في زيادة رصيد تحولاتها الفكرية و الحركية.
- تنظيم جماعة الإخوان المسلمين يعتبر أول حركة إسلامية تأسست لمواجهة المد العلماني بعد إلغاء الخلافة العثمانية. وقد أسسها حسن البنا في 1928، يقوم التنظيم في فكره على الفهم الشامل للإسلام كما أن حسن البنا أرسى له هيكل تنظيمي حافظ من خلاله على التنظيم و ساهم في استمرار رأيته بعد وفاته .
- شكل التنظيم درع سري عسكري لمواجهة الاستعمار البريطاني ساهم سوء إدارته في الإساءة لتاريخ تنظيم جماعة الإخوان المسلمين .
- أثبت تنظيم جماعة الإخوان المسلمين من خلال قبوله بالمشاركة السياسية و الخوض في اللعبة السياسية، أنه حركة معتدلة تقبل العمل السياسي و قد ركز نشاطه السياسي في المعارضة غير الرسمية أي دون تأسيس حزب.
- تميزت علاقة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين بالنظام السياسي المصري بالتوتر أحيانا و بالهدوء أحيانا أخرى. و قد تحكم في هذه العلاقة الأليات القانونية التي تعامل بها النظام السياسي المصري مع التنظيم، ليصل الأمر في بعض الأحيان حتى الصدام خصوصا في فترة حكم جمال عبد الناصر، ما ساهم في انحراف و تطرف فكر الجماعة و ابتعادها عن الاعتدال. لكن مفكريها أعادوا التنظيم لمسار الاعتدال من خلال المراجعات التي قام بها الهضيبي لفكر سيد قطب .

- ظل الوجود الإخواني في البرلمان المصري محكوماً بدرجة التضيق أو التوسيع المسموح به لعمل الجماعة السياسي و كانت أعلى نتيجة حققها الإخوان في البرلمان سنة 2005، حيث حصد الإخوان 88 مقعداً أي نسبة 20% من مقاعد البرلمان.
- عمل تنظيم جماعة الإخوان المسلمين على تقديم مقارباته لعملية الإصلاح في مصر من خلال وثيقة الإصلاح السياسي في 2004، و برنامج الحزب الذي طرحه في 2007 و قد أعطت كلا المبادرتين أولوية للشريعة، و ضرورة العمل بها كنقطة أولى للإصلاح السياسي. وقد بينت هتين المبادرتين موقف الجماعة الثابت من أهم قضية وهي عدم تولي المرأة وغير المسلم منصب رئيس الدولة. و يعتبر الموقف من هذه القضية أهم سبب انقسم على إثره أعضاء تنظيم جماعة الإخوان المسلمين إلى تيارين التيار الإصلاحى والآخر محافظ.
- بعد سقوط نظام حسني مبارك في 2011 سعت الجماعة للمشاركة في المرحلة الانتقالية التي شهدتها مصر في إطار قانوني رسمي، أي عن طريق إنشاء حزب. و قد حمل حزب الحرية و العدالة الرؤية السياسية للتنظيم والتي تتمحور أساساً حول الشريعة كمصدر أساسي للتشريع والشورى جوهر الديمقراطية. و بناءً على هذه الرؤية قدمت رؤيتها الشاملة للإصلاح السياسي في مصر في فترة ما بعد 2011 عبر ثلاث مقاربات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) نابعة من فكر التنظيم. انطلاقاً من تكامل هذه المقاربات حدد الحزب أهدافه والتي تركز أساساً على بناء دولة القانون والمواطنة.
- تحكمت هذه الرؤية والأهداف في مواقف تنظيم جماعة الإخوان المسلمين من أهم قضيتين في المرحلة الانتقالية، والتي تمس أساساً رؤية وأهداف ذراعها السياسي هما تعديل دستور 1971 والمبادئ فوق دستورية، كون الأولى تعطل إنهاء المرحلة

- الانتقالية و بناء دولة القانون و المواطنة و القضية الثانية تهدد إمكانية تجسيد الشريعة كمصدر رئيسي للتشريع.
- كان الموقف الدولي من المشاركة السياسية للتنظيم جماعة الإخوان المسلمين متأرجحاً بين الترحيب و التخوف، و قد تجسد هذا من خلال التغير في المواقف التي أبدتها كل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إضافة لإيران وبريطانيا، بعد أن اتضحت مؤشرات تنبؤ بأن اللاعب الأساسي في المرحلة القادمة سيكون تنظيم جماعة الإخوان المسلمين.
- استطاع تنظيم جماعة الإخوان المسلمين عبر ذراعه السياسي خوض الانتخابات بشقيها البرلماني والرئاسي وقد بينت هذه المشاركة عدم قدرة التنظيم على فصل واستقلالية الحزب عن التنظيم من ناحية اتخاذ القرار. وقد أسفرت النتائج عن تحقيق صعود سياسي للحزب جعل منه الحزب الحاكم في مصر.
- لقد صحب هذا الصعود محاولة تقيد بواسطة الآليات القانونية التي استعملتها المؤسسة العسكرية و المحكمة الدستورية، لمواجهة صعود الإخوان في مصر وقد برز هذا خصوصاً من خلال القرارات الصادرة بين جولتي الانتخابات الرئاسية في 2012.
- ما يمكن أن يُستنتج من خلال أداء حزب الحرية والعدالة على المستوى المركزي واللامركزي، هو **النجاح في بعض الأمور**: كالتزام أعضاء لجنة إعداد الدستور بالمدة المحددة لتسليم مسودة الدستور، وتشكيل لجان تقصي الحقائق بالنسبة للنواب. أما الرئيس فرغم عوائق فترة حكمه إلا أنه استطاع تجسيد بعض من وعده كما أشير في الدراسة و سعيه لتجسيد الإصلاح السياسي في مصر كالإعلان الدستوري الصادر في 12 أوت 2012. و **الإخفاق في بعضها الآخر**: من خلال العيوب القانونية التي صحبت الإعلان الدستوري الصادر في 22 نوفمبر 2012 و بعض المواد الواردة في

- دستور 2012 إضافة لعدم قدرة الرئيس تجسيد الإصلاح وإنهاء تغلغل المؤسسة العسكرية في المؤسسات المدنية خصوصا على المستوى اللامركزي.
- عرفت السياسة الخارجية نقلة نوعية في فترة حكم الإخوان بحيث كانت مبنية وموجهة وفقا لهدف إعادة الدور الريادي لمصر إقليميا ودوليا، وقد وظفت السياسة الخارجية للخروج من الأزمات الداخلية. كما حاول الرئيس مرسي عدم التخلي عن التحالفات السابقة أو الاقتصار عليها، وفتح قائمة الخيارات إقليمياً ودولياً .
- بتدخل المؤسسة العسكرية وقطع المسار الديمقراطي في مصر، كرس النموذج الجزائري بقوة وأصبح أحد سيناريوهات الحل لدى المؤسسة الأمنية والعسكرية في تعاملها مع الحركة الإسلامية؛ مع فارق أن الإخوان المسلمين لم يnehجوا نفس النهج الذي تبنته الحركة الإسلامية في الجزائر عقب قطع المسار الانتخابي في سنة 1992
- لا يمكن الحكم على تجربة تنظيم جماعة الإخوان في السلطة بالفشل، نظرا للمدة الزمانية التي لم تسمح بتطبيق الرؤية السياسية للجماعة كفصيل إسلامي وصل إلى السلطة في مصر. و بانقلاب 03 جويلية 2013 بقيت الحركة الإسلامية تتبنى نفس الخطابات التقليدية، بأنها لم تتل حظها من السلطة حتى يتم الحكم على مشروعها المستمد من الأصول الإسلامية من أجل بناء الدولة المدنية.
- من خلال ما سبق يتبين أن الحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بما فيها تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، لم تستطع استثمار الفرص التي أتاحتها لها العملية السياسية و المشاركة في بناء الدولة المدنية، نظراً لأن تجربة اختبار مشروعها جاءت في مرحلة انتقالية مرتبكة تسيطر عليها قوى محلية (العسكر وقوى سياسية من تيارات مختلفة) ودولية (إسرائيل) تعمل ضد المشروع الإسلامي، إضافة إلى قلة خبرتها في التعامل مع الوسط الذي أحيط بتجربتها.

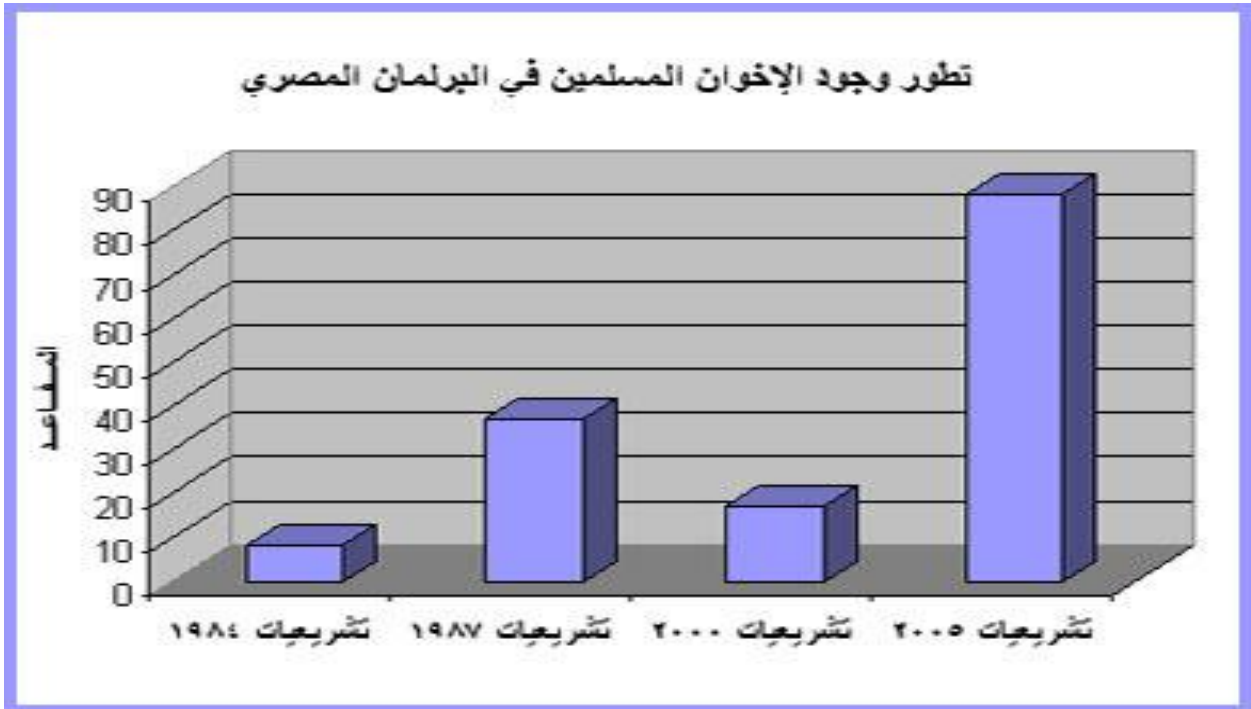
قائمة الملاحق

عدد الإسلاميين في النقابات المهنية المصرية عام 1995

النسبة المئوية	عدد الأعضاء الإسلاميين (إخوان + إسلاميين مستقلين)	إجمالي مقاعد مجلس الإدارة	النقابة
%87	20	23	الأطباء
%74	45	61	المهندسون
%68	17	25	الصيدلة
%68	17	25	العلميون
%72	18	25	المحامون

مصدر عناني خليل ، ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصرتبديد أرصدة القوة _ مبارك والإخوان خيرة ثلاثين عام " نقلا عن

<http://studies.aljazeera.net/2011/08/201187113648385131.htm> :



مصدر : سيف الدين عبد الفتاح ، "كيفية صعود التيارات الإسلامية في البلدان العربية رؤية تأصيلية من انقلاب العسكر إلى حصار المعسكر" ورقة مقدمة إلى أشغال الدورة الثامنة للمجلس السياسي لحركة مجتمع السلم الجزائر 28 / 27 مارس 2007 ،



مصدر : البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي ، نقلا عن موقع

www.uni.unimarbunrg.de/cnms/politik/forschung/forschungsproj/islamismus/dokumentation/dokumente/presidentmursi.pdf

بتاريخ 05 / 02 / 2016 الساعة 23 : 15

ملحق رقم 04

الموضوع	المادة	النص	التعليق
المساواة أمام القانون.	33	المواطنون لدى القانون سواء؛ وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك.	من منظور المواطنة تعبر هذه المادة على حد كبير للمراد منها إلا أنه من منظور النوع الاجتماعي فالمادة مبسطة إلى حد كبير ويجب وضع محددات للتمييز المحظور من بينها النوع الاجتماعي.
حماية النساء من الاستغلال والعنف والإتجار بهم.	73	يُحظر كل صور القهر، والاستغلال القسري للإنسان، وتجارة الجنس. ويُجرم القانون كل ذلك.	قصر تجارة البشر على الجنس دون غيره يقلل ويحد من هذا الحظر، كما أن الاستغلال القسري يختلف عن العمل الجبري، ووجود فكرة العمل الجبري يقلل من

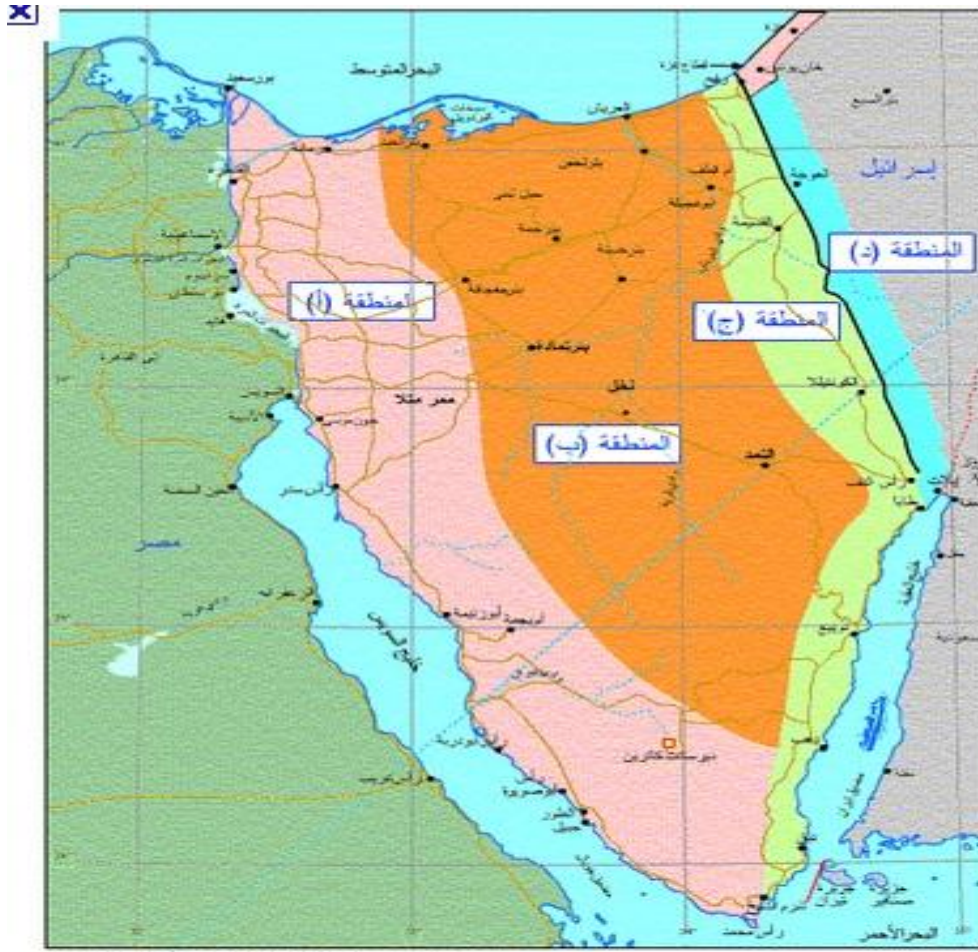
<p>أهمية هذه المادة (63) حتى لو كان ذلك بقانون. كما أن رفض إضافة الإتجار بالبشر في هذه المادة مع عدم تحديد سن الطفل في مادة (70) يسمح لهذا الدستور بزواج القاصرات على غير ما يدعي صانعوه.</p>			
<p>كفالة الدولة انتقاص من الحق وكان يجب أن تكون التزام الدولة، كما لا يجوز أن يكون هناك سماح تحت أي سبب بالعمل الجبري حتى لو بقانون وهو أشبه بقانون السخرة السيئ السمعة في التاريخ المصري. كما أن شروط فصل العامل يجب أن يكون فيها من الحماية ما هو أكثر من مجرد "وفقا للقانون"، وأخيرا لم تنص المادة بسبب عبارة "تكفل" التي سبق أن ذكرتها على أي شكل من أشكال إعانة البطالة والتي كان يجب ربطها بهذا الحق. وهنا تهدر حقوق المواطنة بشكل متساوي بين الرجال والنساء، كما أنه غاب عن المادة أي ذكر لأوضاع النساء في العمل.</p>	<p>العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن، تكفله الدولة على أساس مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. ولا يجوز فرض أي عمل جبرا إلا بمقتضى قانون. ويعمل الموظف العام في خدمة الشعب، وتتيح الدولة الوظائف العامة للمواطنين على أساس الجدارة، دون محاباة أو وساطة، ومخالفة ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وتكفل الدولة حق كل عامل في الأجر العادل والإجازات، والتقاعد والتأمين الاجتماعي، والرعاية الصحية، والحماية ضد مخاطر العمل، وتوافر شروط السلامة المهنية في أماكن العمل؛ وفقا للقانون. ولا يجوز فصل العامل إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون. والإضراب السلمي حق، وينظمه القانون.</p>	<p>63</p>	<p>المساواة في مجال العمل، والمساواة في حق العمل والأجور بين الجنسين.</p>
<p>أولت هذه المادة أهمية للأسرة ككيان، لكنها لم تطرح فكرة حقوق وواجبات أطراف هذه المؤسسة الاجتماعية، كما لم ترد أي مميزات في هذه المادة أو غيرها تخص الوضع وبعده، أما حقوق الأمهات العاملات فورد في مساعدة الدولة المرأة في التوفيق بين واجباتها نحو أسرتها وعملها العام. وهو رغم الصياغة السلبية التي سبق الإشارة</p>	<p>الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية. وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية، وعلى تماسكها واستقرارها، وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها؛ وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتكفل الدولة خدمات الأمومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات</p>	<p>10</p>	<p>حق التزوج وتكوين أسرة برضاء الطرفين. ورعاية الأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده. وحقوق الأمهات</p>

<p>إليها، إلا أنها تساعد على تحقيق بعض مطالب الأمهات العاملات.</p>	<p>المرأة نحو أسرتها وعملها العام. وتولى الدولة عناية وحماية خاصة للمرأة المُعيلة والمطلقة والأرملة.</p>		<p>العاملات.</p>
<p>لا يمكن اعتبار هذه المادة كافية لنقول أنها تحقق المشاركة السياسية الكاملة، والتي لم ترد في أي مادة أخرى. إضافة إلى حظر تأسيس الأحزاب على التفرقة بين المواطنين، بسبب الجنس أو الأصل أو الدين غير كافي، إذ يجب أن لا تتعلق فقط "بالقيام" بل كذلك برامجها وممارستها.</p>	<p>يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية والثورى، والمواطنة التي تساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحياته؛ وذلك كله على النحو المبين في الدستور. ولا يجوز قيام حزب سياسي على أساس التفرقة بين المواطنين، بسبب الجنس أو الأصل أو الدين.</p>	<p>6</p>	<p>المشاركة السياسية الكاملة.</p>
<p>مادة جيدة وان كانت فكرة "عالي الجودة" تحتاج لمعايير أساسية. كما غاب عنها أي ذكر لحق الأناث في تعليم مساو للذكور.</p>	<p>لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، والزامي في مرحلة التعليم الأساسي، وتتخذ الدولة كافة التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتعنى الدولة بالتعليم الفني، وتشجعه، وتشرف على التعليم بكل أنواعه. وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرها بخطة الدولة التعليمية وأهدافها، وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج.</p>	<p>58</p>	<p>حق الإناث في تعليم مساوي للذكور.</p>

المصدر : محمد العجاتي و نوب سناري ، " المرأة والمواطنة المتساوية : تحليل لدستور مصر الجديد " نقلا عن

<https://www.ipinst.org/images/pdfs/women-and-constitution-egypt-arabic1.pdf>

في 15 / 03 / 2016 الساعة 22 : 15



"MAGELLAN Geographix (300) 929-4027 www.mgps.com"

المناطق العازلة، بدلاً من الحدود الأمتة (اتفاقية السلام مع مصر)

- المنطقة (أ) منطقة محدودة القوات والأسلحة (مصر).
- المنطقة (ب) منطقة عمل حرس الحدود فقط (مصر).
- المنطقة (ج) منطقة وجود شرطة مدنية فقط (مصر).
- المنطقة (د) منطقة محدودة القوات والأسلحة (إسرائيل).

المصدر: وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧١

المصدر: إسلام الإسكندراني، " أحداث سيناء وإيلات وعملية نسر " نقلا عن :

<https://ilovesinai.wordpress.com/2011/08/27/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8>

قائمة المراجع

المصادر:

1. جمهورية مصر العربية ، الجريدة الرسمية ، عدد 51 ، الصادر في 25 ديسمبر 2012.
2. التقرير العربي الموحد 2011 ، أبو ظبي : صندوق النقد العربي ، 2011
3. مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا ، "رسائل مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين "

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد الخطيب نعمان، الوجيز في النظم السياسية، ط . 02 ، (عمان : دار الثقافة ، 2011)
2. أعراب إبراهيم، الإسلام السياسي والحداثة، د. ط، (المغرب : إفريقيا الشرق، 2006)
3. برو فيليب، علم الاجتماع السياسي، (ترجمة)، محمد عرب صاصيلا، د. ط، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)
4. البيومي غانم إبراهيم، الفكر السياسي للإمام حسن البنا، ط. 01، (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2013)
5. بلقيز عبد الإله، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، ط . 01، (بيروت: منتدى المعرفة، 2012)
6. بلقيز عبد الإله، في رياح التغيير في الوطن العربي، ط. 01، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)
7. بروك ستيفن و آخرون، الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد 2011، ط. 01 ، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث ، 2013)
8. بشارة عزمي، في الثورة و القابلية للثورة ، ط . 01 ، (بيروت : الدار العربية للعلوم وناشرون السياسات ، 2012)

9. توفيق حسنين إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراساتها، ط. 01، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005)
10. تاكيه راي و نيكولاس غوسفديف، نشوء الإسلام السياسي الراديكالي و انهياره ، ط. 01 ، (لبنان: دار الساقى ، 2005)
11. التليدي بلال، الإسلاميون و الربيع العربي الصعود، التحديات، تدبير الحكم تونس مصر المغرب اليمن، ط.01،(بيروت: مركز نماء للبحوث والدارسات، 2012)
12. جبرون محمد و آخرون، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، ط.01، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)
13. جقمان جورج وآخرون، حول الخيار الديموقراطي، ط. 01،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992)
14. جرادات مهدي ، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، د. ط، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010)
15. حافظ نجم أحمد وآخرون، دليل الباحث، د. ط، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1988)
16. حبيب محمد ، الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية ، ط. 1، (د. ب: سما لشر والتوزيع، 2013)
17. حبيب كمال، تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية، د. ط، (القاهرة: د. د. ن ، 2006)
18. حيدر إبراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، ط. 01، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)
19. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسية ، ط . 02 ، (لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب، 2011)

20. خضر سامية صالح ، المشاركة السياسية والديموقراطية اتجاهات نظرية منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، د. ط ، (القاهرة : د. د. ن، 2005)
21. دال روبرت، التحليل السياسي الحديث، (ترجمة) ، علاء أبو زيد ، ط . 01، (القاهرة : مركز الأهرم للترجمة والنشر، 1993)
22. ربحي و عثمان محمد مصطفى عليان، مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية و التطبيق، ط . 01، (عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000)
23. سليمان عصام ، مدخل إلى علم السياسة، ط. 02، (لبنان: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1989)
24. سيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، ط. 02، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)
25. سعد عبدو، علي مقلد، النظم الانتخابية، ط. 01، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005)
26. شفيق العاني حسن محمد، الأنظمة السياسية و الدستورية المقارنة، د. ط، (بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1986)
27. الصاوي صلاح، التعددية السياسية في الدولة الإسلامية ، ط ، 01 (القاهرة: دار الإعلام الدولي، 1992)
28. طحان أحمد، الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهاد، ط. 01، (لبنان : دار المعرفة ، 2007)
29. عثماوي علي، التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين ، د. ط، (د. ب: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، د . س)
30. عمارة محمد، معالم المشروع الحضاري في فكر الإمام الشهيد حسن البنا ، ط . 01 ، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية ، 2006)

31. عثمان أزرق محمد مكي، الشورى في إدارة المجتمع المسلم والسياسة ، د. ط، (السودان : د. ب . ن ، د. س)
32. عوض فاطمة و ميرفت علي ، أسس و مبادئ البحث العلمي، ط. 01، (الإسكندرية : مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، 2002)
33. عبد ربه أحمد ، الثورة المصرية الدوافع و الاتجاهات و التحديات ، ط. 01، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)
34. عبد اللطيف كمال و وليد عبد الحي ، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية ، ط. 01،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات ، 2012)
35. القرضاوي يوسف، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط.13، (بيروت: مؤسسة الرسالة ، 1992)
36. كريم حسن و آخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، د. ط، (بيروت : دار شرق الكتاب للنشر، 2013)
37. كحيله عبلة، الثورة و التغيير في الوطن العربي، ط. 01، (د. ب: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2004)
38. لانون آرون و آخرون ، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط : المتوسطي 2012 ، د . ط ، (الأردن: دار الفضاءات لنشر والتوزيع ، 2012)
39. ليلة علي وآخرون، الأقباط في مصر بعد الثورة ، ط. 01،(دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث ، 2012)
40. منصور نديم، الثورات العربية بين المطامح والمطامع، ط. 01، (بيروت: منتدى المعرفة ، 2012)
41. منيب محمد، دليل الحركات الإسلامية المصرية ، د. ط، (د، ب: مكتبة المدبولي ، 2010)

42. هلال علي الدين، نفين سعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغير، (د . ب : د . ن ، د . س)

43. يوسف أحمد ، نيفين مسعد ، حال الأمة العربية 2012 - 2013 مستقبل التغير في الوطن العربي مخاطر داهمه، ط. 01، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013)

الرسائل الجامعية:

1. بن عروس حبيبة، " المشاريع الدولية للإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية 2001 - 2010 (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2012)

2. دبعي رائد محمد عبد الفتاح، "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجًا" ، (مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2012)

3. زيتوني محمد، "الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر: دراسة حالة حركة مجتمع السلم 1989 - 2010 " (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011،

4. سليمان محمد، " مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة: نموذج حركة حماس الجزائرية " (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013)

5. عبد الله العدوان طایل يوسف، "الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013)

6. العمراوي فريدة، "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر"، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014)

7. عمراني كربوسة، "الحركة الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2005)

المجلات والدوريات:

1. الأشول نجوان، "الجماعات الإسلامية والثورة المصرية"، أمتي في العالم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسة السياسات، د. ع. 2011)

2. بشارة عزمي، "الثورة ضد الثورة و الشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، المجلة السياسية العربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع. 04، سبتمبر 2013)

3. بن مختار الشنقيطي محمد، "الإخوان المسلمين والعلاقة بالسلطة"، دراسات إسلامية، (الجزائر: دار الخلدونية لنشر والتوزيع، ع. 3، 2006)

4. خيرى عمر، "التطور السياسي والاقتصادي في مصر"، دراسات شرق أوسطية، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسطية، ع. 56، 2011)

5. خيرى عمر وآخرون، "ثورة 25 يناير المصرية" دراسات شرق أوسطية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، ع. 55،

(2011)

6. دليو فضيل، "الزيائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ع. 17 ، شتاء 2008)
7. سالم بول، " مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة"، *المستقبل العربي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ع . 398 ، 2012)
8. شحاتة دينا، مريم وحيد، " محركات التغيير في العالم العربي"، *السياسة الدولية*، (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية ، ع. 184 ، أبريل 2011)
9. شكر عبد الغفار، " القوى السياسية وتعديل الدستوري 2012 ، الأهرام الديمقراطية ، (القاهرة: مطابع أهرام التجارية ، ع . 53 يناير 2014)
10. شكر عبد الغفار، " الطريق نحو 30 يونيو في مصر"، *التحرر*، (المغرب : د . د ، ع . 01 ، 2014)
11. عاشور طارق، " معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر 1997-2011 " *المجلة العربية للعلوم السياسية*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ع . 34 ، 2012)
12. ماضي عبد الفتاح، " انتخابات 2005 الرئاسية في مصر انتخابات بلا ديموقراطية و لا ديموقراطيين"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ع . 18 ، ربيع 2008)
- الموسوعات:**

1. مسعود الخاوند، *الموسوعة التاريخية والجغرافية*، ج . 18 . ط . 01، (لبنان: الشركة العالمية للموسوعات ، 2009)
2. أحمد الموصللي، *موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا* ، ط . 01 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004)

القواميس والمعاجم:

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مصطلحات المشاركة المدنية ، (ترجمة) نتالي سليمان، (واشنطن : المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، 2009)

المحاضرات :

1. عبد العالي عبد القادر، " محاضرات النظم السياسية المقارنة "، مقياس: النظم السياسية المقارنة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سعيدة ، 2008

المؤتمرات :

1. جفال عمار، "الإسلاميون أمام امتحان السلطة مؤشرات التجربة في تونس و مصر و المغرب" ورقة مقدمة إلى أشغال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية بعنوان " التحولات و التغييرات في الوطن العربي الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي" بتاريخ 10-11/06/2013

2. سيف الدين عبد الفتاح، "كيفية صعود التيارات الإسلامية في البلدان العربية رؤية تأصيلية من انقلاب العسكر إلى حصار المعسكر" ورقة مقدمة إلى أشغال الدورة الثامنة للمجلس السياسي لحركة مجتمع السلم الجزائر 27 / 28 مارس 2007

المواقع الإلكترونية:

1. أبو عامر عدنان، " المشروع الصهيوني بوصفه التحدي الرئيسي للمشروع الإسلامي " ورقة مقدمة لأشغال مؤتمر مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن بعنوان " حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، التحديات والآفاق نقلا عن :

http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/2013/PapersBriefs/Opening8Page.htm

2. الإسكندراني إسلام ، " أحداث سيناء وإيلات وعملية نسر " ، نقلا عن :

<https://ilovesinai.wordpress.com/2011/08/27/%D8%AE%D8%B1/>

3. أشرف آية، " الجبهة الوطنية" تطالب مرسي بتنفيذ اتفاق "فيرمونت" ، نقلا عن:

<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1009678>

4. حسن خليل، "عوامل التغيير والثورات في العالم العربي"، نقلا عن :

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/10/blog-post_2194.html

5. الحمزاوي عمرو، " نص برنامج الحزب لجماعة الإخوان المسلمين في مصر: دخول إلى التضامن السياسي أم رجوع إلى المعارضة القديمة ؟"، نقلا عن :

http://ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%D8%B3%D9%8A_%

6. سالم اكرم ، " حقائق ومعايير عن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي " ، نقلا عن

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132091>

7. سعد الدين نادية ، " التكيف التكتيكي : كيف يمكن فهم سياسات حماس اتجاه الثورات العربية " ، نقلا عن

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2779.aspx>

8. سليمان عادل محمد ، " بين الثورة والانقلاب : معضلات مصر السياسية والأمنية " ، نقلا عن

<http://www.studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/09/201292623715338.htm>

9. شقير شفيق ، " منهج حركة الإخوان المسلمين ورؤاها الفكرية " ، نقلا عن

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/32ba5d85-bb46-4035-b2b6-54d47c3b288c>

10. شيوخ محمد ، " أسباب وصول الحركة الإسلامية لسدة الحكم " ، نقلا عن :

<http://www.noqta.info/page-41789-ar.html>

11. صايغ يزيد ، " فوق الدولة : جمهورية الضباط في مصر " نقلا عن

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996>

12. عبد الشافي عصام ، " تقييم أولي للسياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي " نقلا عن :

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2695.aspx>

13. العجاتي محمد و نوف سناري ، " المرأة والمواطنة المتساوية : تحليل لدستور مصر الجديد " نقلا عن

<https://www.ipinst.org/images/pdfs/women-and-constitution-egypt-arabic1.pdf>

14. عز الدين عمرو ، " العلاقات المدنية العسكرية " ، نقلا عن

<http://www.eipss-eg.org/Civil-military-relations/2/0/154>

15. على يسن عبدالله لبنى عبدالله محمد ، " الفكر السياسي لجماعة الإخوان المسلمين و ممارستها التطبيقية بعد ثورة 25 يناير " نقلا عن

<http://democraticac.de/?p=2942>

16. عناني خليل ، " ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصرتبديد أرصدة القوة _ مبارك والإخوان خبرة ثلاثين عام " نقلا عن

<http://studies.aljazeera.net/2011/08/201187113648385131.htm>

17. ناثان جورج براون ، المشاركة لا المغالبة (الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي) ، ترجمة ، سعد محيو ، نقلا عن

<http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-99-173676.htm>

18. يوسف عبد السلام آية ، " أسباب قيام ثورات الربيع العربي " ، نقلا عن

<http://democraticac.de/?p=1393>

19. التقرير العلمي لأشغال مؤتمر مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن بعنوان " حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، التحديات والآفاق " منعقد بتاريخ 2013 / 11 / 18 - 17 نقلا عن الموقع الإلكتروني :

http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/2013/Master.htm

20. التقرير النهائي لبعثة كمركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011 - 2012 نقلا عن

https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/egypt-2011-2012-final-rpt-arabic.pdf

21. اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ، الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012

http://www.elections.eg/index.php/pdf?file=images/results/aggregated_result.pdf

22. البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي ، نقلا عن موقع

www.uni.unimarburg.de/cnms/politik/forschung/forschungsproj/islamismus/dokumentation/dokumente/presidentmursi.pdf

23. مركز الجزيرة للدراسات ، " مرسى في شهره الثالث: تعزيز الموقف الداخلي وخطوات خارجية متسارعة " ، نقلا عن

<http://www.studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/9/3/20129310320157734.htm>

24. مركز دراسات الشرق الأوسط ، " ملخص كتاب الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية " ، نقلا عن

http://mesc.com.jo/pubication/pub_stud/semi63.htm

25. مركز الجزيرة للدراسات ، " أزمة الإعلان الدستوري صلاحيات واسعة وقاعدة متصدعة " ، نقلا عن

<http://www.studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/11/2012112892050126494.htm>

26. وحدة تحليل السياسات ، " دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر " ، نقلا عن :

<http://www.dohainstitute.org/release/003466b6-5305-49fb-bac1-e992779b0d86>

27. الإسلام اليوم ، " قراءة في كتاب الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر " ، نقلا عن

http://www.islamicpl.org/index.php?option=com_content&view=article&id=6003:2011-07-18-08-12-19&catid

28. " السلطة في فكر الإخوان المسلمين " ، نقلا عن :

<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D9%85%D9%84%D9%81:Untitled1.jpg>

29. " السلطة في فكر الإخوان المسلمين " ، نقلا عن :

<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9>

30. " نص مبادرة الإخوان المسلمين " ، نقلًا عن :
<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=5172§ionID=356>
31. " حزب الحرية والعدالة " ، نقلًا عن :
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/6/24/%D>
32. " لائحة حزب الحرية والعدالة " ، نقلًا عن :
<http://fr.slideshare.net/m0maga/ss-8851903>
33. " تفاصيل مشروع النهضة برنامج الانتخابي للدكتور محمد مرسي مرشح الحرية والعدالة وجماعة الإخوان للرئاسة " نقلًا عن :
<https://ikhwanwayonline.wordpress.com/2012/04/21/%D8%AA%D9%81%D>
34. " جمهورية مصر العربية " نقلًا عن :
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Egypt/index.htm>
35. د . م ، " الأمن ، المرور ، الخبز ، النظافة .. خطة ال 100 يوم لمحاسبة الرئيس مرسي " نقلًا عن
<http://www.masress.com/almorakeb/35235>
36. د . م ، " الرئاسة تعلن أسماء مساعدي ومستشاري الرئيس " ، نقلًا عن :
<http://www.gn4me.com/issue/details.jsp?ortd>
37. د . م ، " الرئيس المصري يقرر تعيين عشرة محافظين جدد بينهم أربعة من الإخوان " ،
نقلًا عن
<http://arabic1.peopledaily.com.cn/31662/7936700.html>
38. د . م ، " سبعة أسماء من جماعة الإخوان ضمن قائمة المحافظين الجدد المعينين من قبل محمد مرسي " نقلًا عن :
<http://www.france24.com/ar/20130617-%D9%85%D8%B5%D8%B1>
39. د . م ، " نص مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر " نقلًا عن :
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/a7d9e130-0f09-4b77-bbb0-ee07dd61afd3>
40. د . م ، " ما الإنجازات التي حققها محمد مرسي و بالأدلة " نقلًا عن :
http://thakafawhayat.blogspot.com/2013/07/blog-post_1535.html
41. د . م ، " إنجازات محمد مرسي في عامه الأول " نقلًا عن :
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/6/27/%D8%A5%D>

42. د . م ، " بعد الانتخابات الرئاسية : مصر في مفترق الطرق " ، نقلا عن

<http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2012/06/2012622172525143238.html>

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. United Nations Development Programed, **A HANDBOOK ON WORKING WITH POLITICAL PARTIES**, New York, 2004

القواميس :

1. Roger Scruton, **The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought**, 03rdend, New York: The Palgrave Macmillan, 2007

المواقع الإلكترونية:

1. Ferrié Jean-Noël " Pourquoi tous les pays de la révolution arabe ont voté pour les islamistes ? "

www.caminteresse.fr/economie-societe/pourquoi-tous-pays-revolution-arabe-vote-pour-islamistes-1117818/

2. Iskander Elizabeth Monier and Annette Ranko , "The Fall of the Muslim Brotherhood: Implications for Egypt "

<http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/fall-muslim-brotherhood-implications-egypt?print>

3. Kateb Alexandre, «Les causes économiques du printemps arabe

<https://alexandreteb.wordpress.com/2012/10/04/les-causes-economiques-du-printemps-arabe/>

4. Wickham Carrie Rosefsky, " The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement

<http://www.alquds.co.uk/?p=88806>

5. A report from the April 25, 2013 conference held in Tunis, Tunisia and co-hosted by UN Women " Women's Participation :The Making of the Tunisian Constitution "

<https://womeninpublicservice.wilsoncenter.org/wpcontent/uploads/2014/08/report.pdf>

الفَهْرِس

فهرس الجداول والأشكال

1. الأشكال

- الشكل 01: مخطط يوضح عدد المقاعد المتحصل من قبل أحزاب الحركات الإسلامية..... 34
- الشكل 02: مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للجماعة الإخوان المسلمين في مصر..... 53

2. الجداول

- الجدول 01 : معدلات البطالة في عدد من الدول العربية بين عامي 2009 - 2010 31
- الجدول 02 : مقارنة حزب الحرية والعدالة لعملية الإصلاح 68
- الجدول 03 : ملخص النظام الانتخابي..... 79
- الجدول 04 : يمثل النتائج الخاصة بانتخابات مجلس الشعب..... 80
- الجدول 05 : يمثل النتائج الخاصة بانتخابات مجلس الشورى 80
- الجدول 06 : توزيع أصوات الناخبين في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 83
- الجدول 07 : توزيع أصوات الناخبين لكل مرشح في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 84
- الجدول 08 : توزيع أصوات الناخبين في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية 84
- الجدول 09 : توزيع أصوات الناخبين لكل مرشح في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية 84

فهرس المواضيع :

الآية

الإهداء

كلمة شكر

خطة الدراسة

مقدمة	22 - 01
الفصل الأول: الصعود السياسي للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية بعد 2011.....	44 - 23
المبحث الأول: أسباب الصعود السياسي للحركة الإسلامية بعد 2011	25
المطلب الأول: سقوط النظم السياسية العربية بعد 2011	25
المطلب الثاني: تحرر المجال السياسي وغياب المعارضة الفعلية.....	34
المبحث الثاني: تحديات الصعود السياسي للحركة الإسلامية في المرحلة الانتقالية.....	38
المطلب الأول: تحديات على المستوى الذاتي للحركة الإسلامية.....	39
المطلب الثاني: تحديات على مستوى العلاقة مع القوى المحلية والدولية.....	41
الفصل الثاني: تطور العمل السياسي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر	75 - 45
المبحث الأول: تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في ظل المعارضة.....	47
المطلب الأول: ماهية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في مصر.....	47
المطلب الثاني: العمل السياسي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين من 1952 إلى 2010	56
المطلب الثالث: مقارنة جماعة الإخوان المسلمين لعملية الإصلاح في مصر قبل 2011.....	60

المبحث الثاني: المشاركة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية بعد	2011
64	
المطلب الأول : الوضع الداخلي لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية.....	65
المطلب الثاني: رؤية وأهداف تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في المرحلة الانتقالية.....	67
المطلب الثالث: الموقف الدولي من المشاركة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين.....	73
الفصل الثالث: التجربة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في	
السلطة.....	76 - 112
المبحث الأول: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة في السلطة.....	78
المطلب الأول: الأداء الانتخابي لحزب الحرية والعدالة في الانتخابات التشريعية والرئاسية.....	78
المطلب الثاني: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على المستوى المركزي.....	85
المطلب الثالث: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على المستوى اللامركزي.....	93
المطلب الرابع: الأداء السياسي لحزب الحرية والعدالة على المستوى السياسة الخارجية.....	96
المبحث الثاني: تقييم التجربة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين في السلطة.....	102
المطلب الأول: تقييم الأداء على مستوى التنظيم الداخلي.....	103
المطلب الثاني: تقييم الأداء على المستوى النظام السياسي.....	106
المطلب الثالث: تقييم الأداء على المستوى الشعبي.....	107
المطلب الرابع: تقييم الأداء على مستوى السياسة الخارجية.....	109
خاتمة.....	113 - 118
قائمة الملاحق.....	119 - 124
قائمة المراجع.....	125 - 139
الفهارس.....	140 - 143

ملخص الدراسة :

باشرت الحركات الإسلامية العمل السياسي من خلال المشاركة في العملية السياسية في إطار ما سمحت به النظم السياسية العربية. وأخذت تلك المشاركة أهمية متزايدة بعد تجاوز هذه الحركات خط المشاركة في البرلمانات والمجالس المحلية، إلى المشاركة في تسير الشأن العام بل واصلت آفاق المشاركة إلى أعلى قمة الهرم السلطوي، كما هو الشأن بعد سقوط بعض النظم السياسية العربية في 2011.

ذلك أن المنطقة العربية في تلك الفترة عرفت تحولات سياسية التقى فيها عاملين داخلي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية و عامل خارجي، الأمر الذي أعطى فرصة لهذا الفصيل أن يكون البديل الأول في ظل ضعف البدائل المطروحة على الساحة السياسية العربية.

هذه البيئة بقدر ما كانت السبب الرئيس للوصول الحركات الإسلامية للمواقع إتخاذ القرار بقدر ما شكلت تحديات لتجربة الحركة الإسلامية في السلطة، سواء على مستوى الحركة نفسها أو على مستوى علاقتها مع القوى المحلية والدولية.

تعد التجربة السياسية لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين نموذج عن هذا المشهد السياسي في المنطقة العربية، حيث خرج التنظيم بعد سقوط النظام السياسي المصري كأقوى لاعب سياسي على الساحة المصرية. وهو الأمر الذي شجعه على تشكيل ذرع سياسي وخوض استحقاقات المرحلة الانتقالية وتمكنه من الوصول للسلطة.

السياق السياسي الذي تحرك فيه الإخوان كان له دور في عرقلة مسار الانتقال الديمقراطي في مصر، وفشل تجربة الإخوان المسلمين في السلطة السياسية خصوصا بعد رفض تعاون القوى السياسية المصرية ومؤسسات الدولة مع الرئيس محمد مرسي، في إطار ضعف خبرة الإخوان في الحكم الأمر الذي زاد من المشاكل الداخلية. وهو ما بدا

بوضوح في مسألة الدستور التي كانت إحدى محطات الخلاف الشديدة و التي كانت نقطة فارقة في خسارة الإخوان للسلطة فيما بعد.

حاول الرئيس محمد مرسي رغم قصر فترة حكمه تفعيل رؤيته في السياسة الخارجية وإعادة الدور الإقليمي لمصر. و توظيفها لإخراج مصر من أزمتها الداخلية خصوصا في شقها الاقتصادي، و اتضح هذا من خلال تنويع زيارته لعدة دول و وتركيزه على تشجيع الاستثمار في مصر.

Résumé de l'étude:

les mouvements islamiques ont commencé le travail politique en participant au processus politique après la permission des systèmes politiques arabes. et cette participation a joué un rôle important comme elle a pu franchir la ligne depuis sa participation aux mouvements de dérivation dans les parlements et les conseils locaux jusqu'à sa participation dans les affaires publiques mais aussi elle a continué les perspectives de participer au sommet de la pyramide autoritaire tel est le cas après la chute de certains systèmes politiques arabes en 2011.

Alors que la région arabe a connue dans cette période des transformations politiques dans lesquelles les dimensions politiques, économiques et sociales à tous les travailleurs internes et un facteur externe qui a donné une chance à cette faction d'être la première alternative lumineuse pour la faiblesse des alternatives sur la scène politique arabe.

Ce patchwork de l'environnement autant que la raison principale pour obtenir les mouvements islamiques des sites pour l'adoption de la résolution autant que les défis posés à l'expérience du mouvement islamique au pouvoir, que ce soit au niveau du mouvement lui-même, ou au niveau de ses relations avec les pouvoirs locaux et internationaux.

L'expérience politique du modèle Frères musulmans pour le paysage politique dans la région arabe en termes d'organisation a émergé après la chute du système politique égyptien comme acteur politique le plus fort sur la scène égyptienne. Il est la cupidité, que la formation d'un combat politique et traverser la phase de transition et les avantages d'être en mesure de pouvoir.

Le contexte politique dans lequel le mouvement des Frères musulmans avait un rôle à entraver la voie de la transition démocratique en Egypte et l'échec de l'expérience des Frères musulmans dans le pouvoir politique, surtout après le rejet des forces politiques de coopération et d'institutions de l'Etat égyptienne

avec le président Mohamed Morsi, dans le cadre de la faiblesse de la Confrérie dans le verdict ce qui a augmenté les problèmes internes. Ce qui semblait clairement sur la question de la Constitution, qui était l'une des stations de règlement des différentes intenses et était une étape importante pour conduire la Confrérie à perdre le pouvoir plus tard.

L'essai du président Mohamed Morsi, malgré sa courte période dans le pouvoir d'activer sa vu dans la politique étrangère et restaurer le rôle régional de l'Egypte et utilisés pour évacuer l'Egypte de sa crise interne, en particulier dans les domaines économique construit cela et il est apparu par la diversification de sa visite dans plusieurs pays et de se concentrer sur la promotion de l'investissement en Egypte.

Summary of the research:

The Islamic movement started the political work through the participations in the political operation at what the political systems had followed and that participation took a rising importance after passing the participations line at the parliaments and to participate in the management of the general matter. Also the participation had reached the top of sovereignty pyramid just like the fall of some Arabic political systems at 2011.

That the Arabic zone knew a political transformation during that period .Two inner factors had met: the political economical social dimension with outer factor which gave an opportunity to this last to be the replacing when the given replacents were weak on the Arabic political field.

The main reason to the Islamic movement was to reach the sites. It arose some challenges to try at leading either on the movement itself or on its relation with the local and international forces.

The political experience of The Muslim Brotherhood organization is considered as a modal about this political scene in the Arabic zone where the organization got out after the Egyptian political system.

Has fallen as the strongest political shield and reached the sovereignty the political content that the Brotherhood moved with had a role of making obstacles to the democratic path in Egypt and failed at the experience of The Muslim Brotherhood especially after the refusal of the corporation of political Egyptian powers and the companies.

The government of the president Mohamed Morsi in the matter of the weak experience of the Muslim Brotherhood at leading Arose the inner conflict which appeared clearly in the constitution case which was one of the greatest disagreements and it was an important point for the Muslim Brotherhood to lose later.

The president Mohamed Morsi and despite of his short period of leadership he tried to work out his political vision and recycle the regional role of Egypt and use it to make Egypt walk through its inner crisis especially in its economical field and it's clear that Through his different visits to other countries and his focus on encouragement of investment at Egypt.

University of 20August 1955 –Skikda-

Faculty of law and political science

Department of political science



**Political experience of the Islamic
movement in the Arab political systems
after 2011**

**Status: Organization of the Muslim Brotherhood
"Ikwwan" in Egypt**

Completely to get master in political science

Specialty: Regional studies in the international relations

Student:

Abir Bouakkaz

Supervised by:

Mouhamed Zitouni

Jury number:

p.Isam kasri	Head	University of 20August 1955 «Skikda»
P. Mouhamed Zitouni	Supervior	University of 20August 1955 «Skikda»
p. Rida kechane	Debated.discouvred	University of 20August 1955 «Skikda»

Academic year: 1436 /1437AH - 2015 / 2016